جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مبادرات التكامل في غرب إفريقيا

دراسة تحليلية في مؤسسات الإيكواس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ :**

سهام زياري أ/ بشير شايب

لجنة المناقشة

1/ د/ بويبية نبيل ..... رئيسا

2/ أ/ شايب بشير..... مشرفا ومقررا

3/ أ/ بهولي عبير..... مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وتقدير

أحمد الله على توفيقي لإنجاز هذا العمل, والذي كان بفضل الله أولا, وفضل الأستاذ المشرف بشير شايب, الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة طوال مشواري الدراسي, فله كل الشكر والعرفان.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كل الأسرة العلمية لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سكيكدة, وأخص بالشكر كل الأساتذة الكرام.

وأوجه إمتناني للأستاذ طه صخري من قسم الحقوق الذي كان له دور في هذا المشوار.

كما أوجه شكري لكل زملائي في العمل الذي وفروا لي الجو المناسب لإتمام دراستي.

وإلى كل من ساهم في إنجازي هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

أهدي فرحة نجاحي إلى أبي وأمي أطالالله في عمرهما.

وإلى كل إخوتي : أكرم, عبد الرؤوف, عبد الرحمان, والغالية أسماء وخاصة الصغير عثمان الذي كان دومًا سندًا لي وتمنياتي له بكل توفيق.

كما أهدي ثمرة جهدي إلى أسرتي الصغيرة إلى أبنائي وقرة عيني : آلاء الرحمان, سراج الرحمان والصغيرين ضياء الدين وبهاء الدين حفظهم الله وإلى زوجي الكريم رياض.

وإلى كل صديقاتي شريفة, كريمة, سعاد ووهيبة.

ملخص الدراسة:

شهدت القارة الإفريقية توجها نحو إقامة تجمعات إقليمية تسعى إلى تحقيق التكامل والإندماج ، وهذا تماشيا مع التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات الدولية على المستويين الواقعي والنظري ،والذي ساهم في ترسيخ آليات تضمن أمن وإستقرار الدول في إطار تنمية إقتصادية شاملة ، وهذا ضمن أطرمؤسسية قائمة على أساس التعاون والتنسيق فيما بينها، ونظرا للأوضاع الإقتصادية الهشة بسب إنهاكها خلال الفترة الإستعمارية،إلى جانب عدم الإستقرار الأمني والسياسي للإقليم ، رأت دولها حتمية إنشاء هياكل مؤسساتية في إطار التكامل للنهوض بإقتصاداتها وتحقيق أمن وإستقرار إقليمها، خاصةمع نجاح بعض التجارب في مختلف أنحاء العالم .

وتعد مبادرة التكامل في المجموعة الإقتصاديةلدول لغرب إفريقيا (الايكواس) أبرزها والتي كان لها دور فاعل في سياسة الإقليم،و هذا من خلال إنطلاقها على أسس إقتصادية ثم تجاوزتها نحو باقي القطاعات،الإجتماعية والأمنية، والسياسية،محاولة تحقيق خطوات مهمة في مجال التكامل الإقليمي، عبر تنفيد برامج وإستراتجيات وإشراك مختلف الفواعل في عملية التكامل،وقد إستطاعت أن تحقق الكثير من التقدم في مجال حرية تنقل الأفراد، وتحرير التجارة بين دولها من خلال إقامتها لوكالات ومنظمات تسهر على تنفيذإستراتيجياتها،إلى جانب ما حققته في الجانب الأمني من خلال تدخلاتها السلمية والعسكرية لفرض السلام في عديد نزاعات المنطقة،عبر تبنيها لآلية الأمن الجماعي وتوقيع البروتوكولات الملحقة،ساعية لتجاوز مختلف التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية :

التكامل الإقليمي, العلاقات الدولية, الهياكل المؤسساتية.

Abstract:

The African continent has witnessed a direction towards create a regional groupings, and the purpose is to release the integration between its nations members, according to the changes which apply on the international relationship on both the critical and real levels, it has contributed to the establishment of mechanism based on cooperation and coordination among them, and because of the weakness of the economic situation which exhausted of during the colonial era, in addition to the security and political instability of the region (area), as a result, its nations saw that the need or obligation to establish institutional structures within the frame work of integration to promote (stand up) their economic and to achieve security and stability of their region (area) especially with the success of some experiences around the world.

It's the integration initiative of the economic community of West African States (ECOWAS) which has been instrumental in the politics of the region, this through its launch on economic bases and then passed on the sectors of social, security and political in action to achieve important steps in the field of regional integration, through the execution of programs, strategies and involving of various pillars in the integration process, and it might be able to realize a lot of progress in the area of free movement of people and liberate the trade between their countries. Through its establishment of agencies and organizations that ensure the execution of its strategy, as well as, its security aspect, through its peacefully and military interventions to impose the peace in a lot of conflicts in the region. Through the identification of collective security, mechanisms and the signing of protocols, seeking to overcome the various challenges faced by.

Key words :

regional groupings, the international relationship, the integration.

خطة الدراسة :

مقدمة .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتكامل.

المطلب الأول : مفهوم التكامل.

المطلب الثاني : المفاهيم المشابهة للتكامل.

المبحث الثاني : المقاربات النظرية للتكامل.

المطلب الأول : النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة.

المطلب الثاني : المقاربة المؤسساتية الليبيرالية الجديدة.

المبحث الثالث:ماهيةالتكامل الإقليمي.

المطلبالأول:مفهوم التكامل الإقليمي.

المطلب الثاني : أهداف ومستويات التكامل الإقليمي.

المطلب الثالث : التكامل الإقليمي في إفريقيا.

الفصل الثاني : التجربة التكاملية للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس".

المبحث الأول : نشأة الإيكواس.

المطلب الأول : الإرهاصات الأولى لفكرة التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا.

المطلب الثاني : دوافع التكامل الإقليمي في الإيكواس.

المطلب الثالث : ميلاد الإيكواس.

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للإيكواس.

المطلب الأول : مبادئ وأهداف الإيكواس.

المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للإيكواس.

المطلب الثالث : قراءة تحليلية في معاهدات الإيكواس.

المبحث الثالث : مراحل ومظاهر التكامل في الإيكواس.

المطلب الأول : مراحل التكامل الإقليمي في الإيكواس.

المطلب الثاني : مظاهر التكامل في جماعة الإيكواس.

الفصل الثالث : حصيلة التكامل في الإيكواس والتحديات المفروضة عليها.

المبحث الأول : واقع التكامل الإقتصادي في الإيكواس.

المطلب الأول : حصيلة التكامل في البنى التحتية الإقليمية.

المطلب الثاني : حصيلة التكامل الصناعي، التجاري والنقدي.

المطلب الثالث : حصيلة التكامل الفلاحي.

المبحث الثاني : واقع التكامل الإجتماعي في الإيكواس.

المطلب الأول : حصيلة التكامل في مجال التعليم.

المطلب الثاني : حصيلة التكامل بشأن المرأة والشباب.

المطلب الثالث : حصيلة التكامل في مجال الصحة والغذاء.

المبحث الثالث : واقع التكامل السياسي والأمني.

المطلب الأول : الإنجازات السياسية.

المطلب الثاني : إنجازات الإيكواس في المجال الأمني.

المطلب الثالث : جهود الإيكواس في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

المبحث الرابع : التحديات التي تعيق التكامل في الإيكواس.

المطلب الأول : التحديات الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثاني : التحديات السياسية والأمنية.

المطلب الثالث : التحديات الخارجية.

خاتمة .

مقدمة

مـقـدمة:

لقد شهد العالم منتصف القرن العشرين ترتيباتجديدة على مستوى العلاقات الدولية، و هذا بسبب نتائج الحـ ـرب العالمية الثانية وانعكاس اتها على الحياة الاقتصادية، السياسية، الإجتماعية والأمنية للدول، وكان أهم ماميزهاهو بروز العامل الإقتصادي كمحدد لهذه العلاقات، ومع نهاية الحرب الباردة وتغير النظام العالمي الذي نتج عنه سيطرة الدول الكبرى على الأسواق الإقتصادية و توجيههاللسياسة العالمية، و هو ما أدى إلى تزايد التوجه نحو إقامة تكتلاتإقتصادية إقليمية (جهوية) لمواجهة المخاطر والتحديات التي يفرضهاالنظام العالمي الجديد، و تزامن هذا مع بروز مبدأ الإعتماد المتبادل والمسارات الإندماجية و التكاملية؛ التي أصبحت مطلبا إستراتيجيا لكل الدول، و ساهمت في إعادة هيكلة العلاقات الدولية، و رافقه تطور المنهج الوظيفي في الجانب النظري الذي يقوم على أساس التعاون بسبب صعوبة تحصيل الدول لمختلف المكاسب منفردة مع ضرورة إنشاء مؤسسات تكامل تملك سلطة أقوى من سلطة الدول القطرية، هدفها تحقيق التقارب الديناميكي الإقتصادي و زيادة الروابط الإجتماعية، الثقافية و القضاء على الصراعات و النزاعات.

و قد أتيحت الفرصة أمام الدول الإفريقية بصفة عامة مـ ـن حصولها على الإستقلاللإقامة تكتلات إقتصادية من أجل النهوض و تحقيق التنمية، و هذا من خلال تتبع مراحل التكامل الإقليمي بداية بالإتحاد الجمركي وتحقيق منطقة تبادل حرو سوق مشتركة و تهيئة الظروف من خلال وضع سياسات تكاملية لتسهيل الإندماج النهائي، و في ظل موجة الإقليمية التي اجتاحت العالم عرفت افريقيا العديد من مبادرات التكامل الإقليمي كالكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا) والإتحاد الإفريقي و تجمع صاد سين (تجمع دول الساحل و الصحراء)، و تعد المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بالإ يكواس (ECOWAS) من أنجح النماذج التي سعت إلى تحقيق مقاربة التكامل، من خلال إستغلال إمكانياتها و توحيد جهود دولها البنيوية (الإقتصادية، الإجتماعيةو الأمنية) لتحقيق المبادئ و الأهداف التي نصت عليها معاهدتها المنشئة، محاولة من خلال مسيرتها التكاملية تجاوز كل العقبات و المشاكل التي تواجهها من خلال بناء مؤسسات وهياكل تعمل على مراقبة تنفيذ مختلف السياسات والاستراتيجيات التعاونية و البرامج المشتركة باستخدام آليات إنتهجتها لتحقيق ذلك؛ و هذا بسبب أوضاعها الإقتصادية الهشة التي تتطلب المزيد من التعاون و التكامل بين دولها إلى جانب أوضاع الإقليم غير المستقرة بسبب كثرة الصراعات و

النزاعاتو التي كان للإيكواس دور كبير في تسويتها، إلى جانب ماحققته في مجال التجارة حول حرية تنقل الأفراد و تحقيق منطقة التبادل الحر و رفع مؤشرات التنمية الإقتصادية التي كانت لها انعكاسات على باقي المجالات.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة الموضوع في محاولة التعرف على التجربة التكاملية في المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) و استعراض أهم المبادئ و الأهداف التي قامت من أجلهاو التعرف على طبيعة الأداء الوظيفي لمؤسساتها من خلال متابعة مسارها التكاملي في جميع المجالات، خاصة و أن موضوع التكامل أصبح سمة العلاقات الدولية.

تمكن الدراسة أيضا من تحديد العوامل الدافعة للتكامل و الوقوف على واقع العملية التكاملية من خلال الإطلاع على الإنجازات التي حققتها في جميع المجالات و رصد مختلف التحديات التي تواجهها و التي تمكننا من استخلاص نقـاط القوة والضعف التي يجب على الإكواس تجاوزها و تحقيق تنمية إقتصادية وإستقرار أمني وسياسي.

أهداف الدراسة :

1- الأهداف العلمية : و من بين الأهداف العلمية للدراسة هو محاولة تحديد مفهوم التكامل، والمفاهيم المشـابهة لـه كالتعاون و الشـراكة وغيرها، إلى جـانب الأطـر النظـرية التـي تفـسر المسار التكـاملـي للإيكـواس و تحدده، كذلك تحصيل بيانات و أرقام تترجم حجم التكامل لتمكيننا من التقييم الجيد لعملية التكامل في الإيكواس.

2-الأهداف العملية : من بين الأهـداف العـملية المرجوة من هـذه الـدراسة هـو توجـيه إهتـمام البـاحثينو الدارسين إلى أهـمية مـبادرات التكامل مـن خلال دفـعهم إلى تصميم مبـادرات مشابهة لدعم الدول الإفريقية وتشجيعها.

حدود الدراسة :

1- المكانية : تركز دراسة الموضوععلى منطقة الإقليم الفرعي لغرب إفريقيا و بالتحديد دولالمجموعة الإقتصادية لدولغرب إفريقيا.

2- الزمانية : تبدأ من مرحلة ما قبل إنشاء الإيكواس و بالتحديد منذ استقلال الدول الإفريقية من خلال التعرض للتجارب التكاملية السابقة لها و تركيز الدراسة من تاريخ تأسيسها 1975 إلى غاية2018.

أسباب إختيار الموضوع :

1 -**الأسباب الذاتية :** بدافع شخصي و حول تخصصي في العلاقات الدولية التي تفرض علينا دراسة كل مقتضياتها الراهنة و ميولي الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة بالجانب الإقتصادي على اعتبارها محدد رئيسي للعلاقات الدولية والذي يدخل في إطار دراسات التكامل و الإندماج إلى جانب إنتمائي للقارة الإفريقية و عليه وجب الإهتمام بكل ما يخصها و محاولة الإطلاع و تحديد الجدوى من قيام مثل هذه المبادرات.

2 -**الأسباب الموضوعية :** تندرج هذه الدراسة في إطار دراسات التكامل و الإندماج الإقليمي و بسبب النتائج التيحققتها الإيكواس في هـ ذا المجال من خلال وضع سياسات تعاونية في جميع المجالات وزيادة التنسيق و العمل في إطار منظمات تابعة لها و بروتوكولات تحدد إختصاصاتها، والتي جعلتها تجربة رائدة في مجال التكامل الإقليمي على مستوى القارة الإفريقية.

- كما توضح الدراسة دو ر المؤسسات و الآليات التي تبنتها الإيكواس و تحديد طبيعة العلاقات فيمابينها.

- محاولة تقييم العملية التكاملية للإيكواس في جميع المجالات و إبراز أهم التحديات التي تقوضها.

إشكالية الدراسة:

تهدف الإيكواس من خلال تجمعها في إطار عملية التكامل إلى النهوض بإقتصادات دولها وتحسينالمستوى المعيشي و الإجتماعي لها، إلى جانب الحفاظ على أمن و إستقرار الإقليم، إلا أن واقعها الإقتصادي الهش و الأمني الذي يتميز بعدم الإستقرار فرض عليها تحديات تسعى لتخطيها لإنجاح مسيرتها التكاملية، وعليها نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهم البناء المؤسسي للإيكواس في تحقيق تكامل إقليمي وظيفي بين أعضاءها؟

الأسئلة الفرعية :

1ما هو مفهوم التكامل؟ وما هي المقاربات النظرية التي فسرته و أسست له؟

2ما هي مؤسسات التكامل في الإيكواس؟

3ـهل تعكس حالة التكامل داخل دول الإيكواس الجهود التكاملية على مدار الأربعين عاما من التأسيس؟

الفرضية الرئيسية :

– البناء المؤسساتي للإيكواس غير كافي لتحقيق أهداف التكامل ما لم تصاحبه إرادة سياسية حقيقية وتجاوز العقبات.

الفرضيات :

1ـالمقاربة الوظيفية هي الأقرب لتفسير نموذج التكامل في الإيكواس.

2ـالتكامل مسار طويل و مرحلي تجسده مؤسسات قادرة على تحقيق الأهداف.

3ـجهود التكامل لم تحقق النتائج المرجوة نظرا للإضطرابات السياسية و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي لكثير من دول المجموعة.

مناهج الدراسة :

إن دراستنا لمبادرة التكامل في المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا تطلب إستخدام مجموعة من المناهج تخدم موضوع الدراسة، و قد إرتأينا في ذلك تجنب التقيد بمنهج معين في التحليل و تخطيناهذا المنهج الأحادي بتوظيف مجموعة من المناهج المتاحة و الملائمة للموضوع بحيث إستخدمنا المنهج التاريخي الذي يركزعلى تفسير الظاه رة الحاضرة الممتدة جذورها في الماضي و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن إفتراضها خلق تلك التطورات،[1] و هذا من خلال دوره في التفسير و التحليل و كذا معرفة دور التاريخ في تعزيز و تطوير و إضعاف هذه الظاهرة، بحيث أنه يتناسب و تحليل الأسباب الدافعة لعملية التكامل لغرب إفريقيا و تطورها و تجددها عبر الزمن.

إلى جانب ذلك وظفنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصفنا لهياكل و آليات التكامل في الإيكواس و تحليل عملها من خلال الربط بين دوافع عملية التكامل و نتائجها.

كما إعتمدنامنهج القانوني المؤسسي من خلال التعرض للمواد الواردة في المعاهدة المنشئة و المعاهدة المنقحة للإيكواس و التي تضمنت المبادئ والأهدا ف و عمل سير المؤسسات و الهياكل، إلى جانب البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات.

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاعناعلى الأدبيات التي سبق وأن تناولت موضوع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بالدراسة الأكاديمية، والتي إعتمدنا عليها في بحثنا كمراجع مهمة لابد من الرجوعإ ليها والمتمثلة في:

1- **دور المنظمات الاقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا -أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا و الكوت ديفوار**, مذكرة ماجيستير لسامي بخوش في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة دولية،جامعة باتنة , الجزائر ،2012/2011.حيث تناول الباحث فيها الدور الإقليمي

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم المناهج الإقترابات و الأدوات)** ، (الجزائر : هومة، الطبعة الرابعة 2002)،ص.96.

الذي لعبته الإيكواس في تسوية النزاعات في منطقة غرب إفريقيا، وهذا من خلال تبنيها لآليات عديدة وتبنيها لنظام الأمن الجماعي، خاصة وأن التكامل في المجال الأمني والسياسي والذي جاء كضرورة لتعزيز التكامل الاقتصادي الذي كان هدف الجماعة الرئيسي من عملية التكامل.

وركزت الدراسة كيف استطاعت الإيكواس إستخدام آلية منع وإدارة النزاع وحفظ السلام والأمن،ومختلف البروتوكولات التي وضعتها لذلك،وخصت نزاعي الكوت ديفوار وليبريا بالدراسة مع تقييم دور الإيكواس وكيف تدخلت بالطرق التسوية السلمية والعسكرية.

2- تحرير التجارة وأثره على الأداء الاقتصادي في دول الايكواس منذ عام 1995-نيجيريا دراسة حالة،لطارق سعد الدين عبد ال لطيف عبد الوهاب،لنيل الدكتورا هفي السياسة و الاقتصاد بجامعة القاهرة،2012، وهي دراسة تتمحور حول مدى مساهمة عملية تحرير التجارة في الدفع بعملية التكامل الاقتصادي لأعضاء الإيكواس،وهذا من خلال التطرق لسياسة الإيكواس التجارية ، وتقيم جهودها عبر تحليل بيانات صادراتها و وارداتها،كما تناولت تحليل أداء التكامل الاقتصادي من خلال تحليل الانجازات والمعوقات التي تواجه المجموعة،وخصت بالدراسة نيجيريا من خلال دراسة تأثير سياسات تحرير التجارة على الأداء الاقتصادي للمجموعة وهذه باعتبارها قوة إقليمية في المجموعة.

3- **تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)** ،كتاب لحسن بدر الشافعي, 2009،وتعد من الدراسات الوصفية،حيث تعرض لكل تدخلات الإيكواس في ليبريا , سيراليون،كوت ديفوار و غينيا، وتناول بالتحليل تدخلات الايكوموج في هذه النزاعات والمشاكل التي واجهته.

4-THE ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES AN ANALYSIS AND - 4PROSPECTES,Case western Reveu Journal OF InternationalLaw ,1978.

وهو عبارة عن مقال حول آفاق المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا، تناولت تحليل لمحتوى المعاهدة المنشئة للإيكواس من خلال التطرق لخطة التكامل التي رسمتها وتحديد مؤسساتها وهي دراسة جاءت بعد قيام المجموعة بثلاث سنوات.

5-THE CHALLANGE AND PROSPECTS OF REGIONAL ECONONOMICINTEGRATION- IN WEST AFRICA (Maiyaki Theodore Bala, 2017 ,Asian social Sience)

وهي دراسة أكاديمية لمایاكي تیودور بالا حول تحدیات وآفاق التكامل الإقلیمي للمجموعة الاقتصادیة لغرب إفریقیا في كلیة الحقوق بنیجریا،وتم نشره في مجلة العلوم الاجتماعیة الآسیاویة، وقد تضمنت ه ذه الدراسة مختلف التحدیات التي تعرقل مسیرة التكامل في الإیكواس في جمیع المجالات وهذا من خلال ماحققته على أرض الواقع وقدم الباحث أیضا آفاق لرؤیتها المستقبلیة، وهذا إنطلاقا من واقعها وتماشیا مع التطورات الحاصلة من خلال بعضالتوقعات والسیناریوهات المتوقعة.

كلهذه الأدبیات لم تخرج عن الإطارالوصفي لعمل الجماعة من النشأة إلى ترتیب العلاقات وتحدید مختلف العقبات و التحدیات التي ینبغي تجاوزها ونحن من خ-لال هذه الدراسةقمنا إ جراء دراسة تحلیلیة لمؤسساتها التي أوكلت إلیها مه مة تحقیق التكامل ومحاولة تقییم أداء الجماعة في جمیع المجالات لأن التكامل یخص كل القطاعات والسعي لتحقیق الأهداف في مختلف المجالات.

تبریرالخطة:

من أجل الإجابة عن الإشكالیة المطروحة للبحث والأسئلة الفرعیة،واختبار مدى صحة الفرضیات التي صغناها قمنا بدراسة الموضوع من خلال تقسیم الخطة إلى ثلاث فصول:

حیث كان الفصل الأول متعلقا بالإطار المفاهیمي والنظري،من خلال محاولة تعریفنا للتكامل،وتحدید طبیعة علاقة هذا المفهوم بمفاهیم مشابهة له كالتعاون والتحالف، كما درسنا مختلف المقاربات النظریة التي أسست لفكرة التكامل والمتمثلة في المقاربات الوظیفیة بشقیها الأصلیة والحدیثة، إ لى جانب المقاربة المؤسساتیة اللیبرالیة الج دیدة التي رك-زت على ضرورة التعاون في إطـار مؤسساتي،كم-ا تطرقنا أیضا للتطور ظاهرة الإقلیمیة ودورها في إرساء معاییر وأسس التكامل الإقلیمي وأعطینا صورة موجزة عنها في قارة إفریقیا.

أما الفصل الثاني فكان محور دراستنا من خلال تركیز الدراسة التحلیلیة على تاریخ نشأة الإیكواس تحدید العوامل الدافعة لقیامها مع تحلیل معاهداته المنشئة،وتحدید مؤسساتها ومختلف الوظائف المنوطة بها وتحلیل سیر عملها مع إبراز مظاهر عملیة التكامل في مختلف المجالات.

الفصل الثالث والأخير عبارة عن دراسة تقي يهية من خلال قراءة للإنجازات التي حققتها الإيكواس في مجال التكامل في مختلف القطاعات وكذا تحديد مختلف التحديات والتي تعيق مسار المجموعة التكاملي.

والخاتمة عبارة عن خلاصة لأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا حول عملية التكامل في المجموعة الإقتصادية لدولغرب أفريقيا.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي و النظري للتكامل

تمـهيـد:

عرف الحقل النظري للعلاقات الدوليةتطورا تزامن مع التغيير الحاصل في الواقع الدولي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و ما رافقه من مستجدات، و بروز ظاهرة الإقليميةو قد رافقتها فكرة التكامل الدولي التي دفعت بالباحثين إلى تبني العديد من النظريات التي فسرتها، وكانت المدرسة الوظيفية الجديدة التيتزامن ظهورها معالتجربة الأوربية التي أسست للفكر التكاملي، و تأكيد النظريةالليبرالية في شكلها الجديد: المؤسساتيةالجديدة،التي تؤكدضرورةالتعاونلتفادي الفوضى فيمابين الدول في إطار بنى مؤسساتية لضمان نجاح مسارات التكامل.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتكامل

إن عملية التعاون والتشارك بين الدول المتشابهة من أجل تحقيق أهداف مشتركة قد عرفت عدة تسميات و من بينها مفهوم التكامل.

المطلب الأول : مفهوم التكامل

يُعتبر مفهوم التكامل من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة و هذا راجع لتعدد المؤشرات التي تحدده, حيث يرى جوزيف ناي أن الاختلاف مردّه أيضا إلى اختلاف الباحثين حول وضع النموذج : أي نموذج و دراسة أسبابه و حركتيه, و آخرون يرون بأن التكامل يُدرس بعد تحقيق انجازاته و هذا ما يؤثر على تحديد مفهومه.[1]

1- التعريف اللغوي :

تعود الجذور الفكرية للتكامل للفكر الغربي في الكلمة اللاتينية Integritasو التي تعني تجميع الأشياءو ربط الأجزاء و تجميعها.[2]

و في اللغة الانجليزية اشتق لفظ التكامل من Entegerو يعبر عنه الاقتصاديون بـ Integrationأي الشيء المتراكب عضويًا في كل لا يتجزأ.[3]

في قاموس أكسفورد Oxford: عُرِف بأنه العملية التي تمكن الدول من التكامل في تجمعات منفردة.[4]

تعرفه الموسوعة السياسية : هو حالة التوافق و الانسجام و الاعتماد المتبادل بين أجزاء و أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظام. له خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المشكلة وحدها.

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت با لستيغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،تر: وليد عبد الحي ، ط 1،(االكويت: ا لمؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, 1985)، ص.29.

[2] أحمد ولد نافع ،"التكامل الاقتصادي العربي الافريقي:الشراكة من أجل التنمية "، وكالة الساحل نوميديا, تاريخ الاطلاع : 2019/03/22 من الموقع **.http://www.nomipo.TemSaidemlehas.Imth/1-5421**

[3]Definition of integration, Oxford dictionaires. In : http **://oxforddictionaires.com/definition/English/ integration?q=integation.**

[4]**Lo.cit.**

و التكامل يشـير إلى عملية تحقيق التكامل و ليس النتيجة ذاتـها بالضرورة و يكـون التكامل بين القيادات و مراكز الثقل و الفعل و الأطراف المعنية.[1]

كما تعرفه موسوعة المصطلحات السياسية على أنه عملية من عمليات النظام الاجتماعي, و التي تهتم بالتنسيق بين مختلف العناصر في بناء المجتمع و التنسيق فيما بينها للوصول لوضع يقضي على التوتر و يحقق وحدته و توافقه.[2]

و تجتمع كل قواميس اللغة العربية على أنه مصدر من الفعل كَمَلَ و كَمُلَ, و وَرِدَ بهذا الأصل في مختلف قواميس اللغة على وزن : تَفَاعُل : تَكَامُل, أي تمَّ و أصبح كاملًا، تمت أجزاؤهُ و صِفاتهُ.[3]

كما يشير إلى اقتراب أجزاء الشيء ما إلى بعضها البعض، نحو الكمال، أي في إطار الكل الذي يجمع بين أجزائِهِ.

2- التعريف الاصطلاحي :

في الحقيقة ليس هناك إجماع حول مفهوم التعاون بين المفكرين و الباحثين و هذا لكونه مفهومًا تتقاسمهُ العديد من الفروع العلمية كالاقتصاد، السياسة و حتى علم الاجتماع و غيرها،و نحاول في عملنا هذا أن نركز على طبيعة هذا المفهوم عند مفكري الاقتصاد و السياسة لأنه يتناسب مع موضوع الدراسة، حيث يتجادل حول ما إذا كان التكامل هو عبارة عن عملية تتضمن إجراءات و آليات تدخل في تجسيدها (العملية التكاملية) أو أنه حالة تصور مظاهر التعاون و الانسجام.[4]

أ/ التكامل بالمفهوم الاقتصادي :

[1] **الموسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكيالي (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج 1)، ص.779.

[2] **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (عربي-انجليزي)،عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، ص.122.

[3] **المنجد في اللغة و الاعلام**, (دار المشرق, الطبعة 40, 2003)، ص.698.

[4] رقية بلقاسيمي، **التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلي** مذكرة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011)، ص.16.

يُعرفه صاحب نظرية التكامل الاقتصادي بيلا باليسا Bella Ballissa : بأنه حالة و عملية في نفس الوقت, فهو حالة لأنه يلغي كل أشكال الاختلاف و التفرقة بين اقتصاديات الدول القومية التابعة للتكتل، و هو عملية لأنه يشمل كل الاجراءات و التدابير التي تؤدي إلى إلغاء التميز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة. [1] ودائما ما يركز باليسا على التكامل الاقتصادي لأنه يرى بأنه أسبق من التكامل السياسي بل و يؤدي إليه.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن باليسا يضع شرط عدم التمييز بين الدول و يقصد به حسب نظريته في جميع المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و هذا من أجل تحرير اقتصادات الدول لتحقيق تكامل فيما بينها و تنمية الاقتصادات الهشة الضعيفة منها.

كما يعرفه الاقتصادي ميردال Gunnar Myrdal : بأنه عبارة عن العملية الاجتماعيةو الاقتصادية التي تزيل جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة و تؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الانتاج وطنيًا و إقليميًا. [2]

يؤكد ميردال أيضا على أن تحقيق التكامل يتطلب إلغاء الحواجز بين الدول و يركز على التكامل الإقليمي.

إذن كل التعاريف الاقتصادية للتكامل تتمحور حول مجموعة من الأسس :

1. عملية التكامل هي إلغاء لكل الحواجز من خلال تحرير و توحيد اقتصادات الدول المتكاملة من خلال حرية انتقال اليد العاملة و رؤوس الأموال.
2. يركز الاقتصاديون على التكامل الاقتصادي الاقليمي و تقارب مصالح الدول المتكاملة.
3. عملية التكامل الاقتصادي تكون وفق مراحل في قطاع معين ثم تتدرج لتنتقل إلى قطاعات أخرى. [3]

ب- التكامل بالمفهوم السياسي :

---

[1] سمير محمد عياد، **التكامل الـدولي دراسة في النظريات و التجارب** (الجـزائر : دار الأمـة للطباعة و النشـر و التوزيع، 2013)، ص.16.

[2] الحاج حنيش، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر : كلية الاقتصاد و التسيير, 2009/2008)، ص.27.

[3] سمير محمد عياد، **مرجع سابق**، ص.18.

ليس هناك إجماع أيضا لدى مفكري علم السياسة حول مفهوم التكامل و هذا يعود لرؤية كل مفكر، فقد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية أو على أنه وصف لنظام و عناصره الموجودين مسبقا أو على أنه وصف لنظام سياسي و تطويره باتجاه معين.[1]

تعريف آرينست هاسHass:

يعـرفه : "هـو العملية التي تتضمن تحويل الولاءات و النشاطات السياسية لقـوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد يكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".[2]

فالتكامل إذن حسب هاس هي خطة تتخذها الدول عبر تفاعلات مختلفة لتحقق أهدافها في إطار مؤسسات فوق قومية.

بينما يعرفه ليون ليندبرغ : L.Lindberg

"هي العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض و تسعى بدلًا من ذلك لإيجاد قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة".[3]

أما التكامل السياسي عند كارل دونيش : فهو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيه جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورًا كافيًا و تماثلًا في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكاتها إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.[4]

تعريف اميتاي آتزيوني : Amitai Itzioni

[1] ستيفن سميث, جون بليس، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج (ط 1، 2004)، ص.845.

[2] جيمس دورتي, روبرت بالستيغراف، **مرجع سابق**، ص.272.

[3] المكان نفسه.

[4] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر : دار الخلدونية, ط 1، 2007)، ص.240.

يرى بأن التكامل : هو حالة ناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعّالة, يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الاكراه و تكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع, كما تحدد الهوية السياسية للشعب، و هو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل".[1]

فآتزيوني إذن يرى بأن التكامل هو نتيجة لتوحيد الوحدات و القوى المشكلة للنظام عامة و هي التي تملك حق اتخاذ القرارات و يقصد هنا النخبة.

و من خلال جملة التعاريف المقدمة نلاحظ بأن دويتش قد جمع بين التكامل كعملية و كحالة في نفس الوقت, فالتكامل السياسي كعملية مثلًا سوف يؤدي إلى سيادة حالة التكامل السياسي في النهاية، كما أن التكامل السياسي كحـالة لـن يكـون إلا بتـوفـر آليات و شروط أهمها الثـقـة بيـن الحكـام و المحكومين و آليات التعاون و التنسيق في التكامل الاقتصادي.

كما يرى دويتش بأن الهدف من العملية التكاملية في النهاية هو الحل السلمي لكل الخلافات و تعويضها بعملية التعاون.

و عليه يمكن أن يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية، أو على أنه وصف لنظام و عناصره الموجودين مسبقًا, أو على أنه وصف لنظام سياسي و تطويره باتجاه معين.[2]

ج- التعريف الإجرائي للتكامل :

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التكامل بأنه : العملية المستمرة التي تقوم من خلالها مجموعة من الوحدات ببناء أجهزة و مؤسسات تسعى من خلالها لتحقيق أهداف مشتركة عبر مراحل متعاقبة و ضمن قطاعات عديدة وصولًا للاندماج التام.

أو : هو عملية متواصلة تقوم من خلالها مجموعة وحدات وطنية بالتعاون في قطاعات متعددة بدافع الشعور بالانتماء الجماعي من خلال تفويض المهام لمؤسسات و أجهزة التكامل, لاتخاذ قرارات في عدة مجالات.

يمكن الاجماع بأنه من أجل تحقيق التكامل لابد من توفر شروط لاستمرار هذه العملية و هي :

---

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**, ص.240.

[2] ستيفن سميث، جون بليس، **مرجع سابق**، ص.845.

1 وجود تجانس اجتماعي و ثقافي إلى حدٍ ما.
2 وجود مصلحة مشتركة تعمل الوحدات المتكاملة لتحقيقها.
3 التشابه في عديد القيم في عدّة مجالات.
4 تأثير البيئة الخارجية في عملية التكامل يكون بنفس الحجم على جميع الوحدات المتكاملة (تأثير و تأثر).

المطلب الثاني : المفاهيم المشابهة للتكامل

1- التعاون :

و هو عملية يتم من خلالها وضع سياسات مشتركة في مجال معين، و تنفيذها في مدة زمنية محددة، كما يعرف على أنه تبادل المساعدة أو المؤازرة على مجموعة من الأصعدة.

و التعاون في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي يقوم على التضامن الطوعي بين مجموعة من الأفراد يقيمون مشروعًا اقتصاديًا يُدِيرونه بأنفسهم في سبيل تحسين الوضع القائم سواء كمنتجين أو كمستهلكين، و تقوم العملية التعاونية على مبادئ : العضوية، توزيع فائض الربح بينهم و هذا على أساس ما يبدله كل عضو.[1]

كمـا يعـرف التعاون بأنه إحدى عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي بوجود أهداف مشتركة و هو اتفاق في الأهداف التي تتطلب التنسيق و التشاور.[2]

و تتعدد صور و أشكال التعاون فقد يكون ثنائي أو متعدد, كما أن صوره أيضًا متعددة و هذا حسب أهداف و غايات الدول.

يلتقي مفهومي التعاون و التكامل في أن التعاون يُعد أساس و دافع للعملية التكاملية، من خلال القيام بتنفيذ سياسات مشتركة و موحدة لتحقيق أهداف متوقعة.

يختلف المفهومان من حيث أنه في حالة التعاون الدول تحتفظ باستقلاليتها و ولائها، في حين في التكامل تفقدهما و تكون لصالح هيئة (منظمة) التكامل، أي السلطة عبر الوطنية.

---

[1] عبـد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص.674.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص.107.

التكامل هو التزام بالتوجه نحو الاندماج التام وفق مراحل محددة و للأبد، في حين أن التعاون يحدد بفترة زمنية و ينتهي بحصول الغاية المرجوة منه.

2- التنسيق :

هو أقرب ما يكون إلى التعاون، و يتم عبر تقريب السياسات لإحداث نمط من التقارب بين الأطراف معينة على المستويين الاقليمي و الدولي من خلال اعتماد مشاورات مكثفة و برامج و استراتيجية مشتركة لتحقيق أهداف يصعب بلوغها انفراديًا.[1]

فالتنسيق يُعد أهم مرحلة في بناء استراتيجية التكامل و لا يمكن الوصول للتكامل في أي مجال في غياب التنسيق, لأنه من عمل أجهزة و مؤسسات تكون موجودة، و على العكس من ذلك التكامل يعمل على خلق أجهزة و مؤسسات, إذن هناك تداخل في استخدام المفهومين و لا يمكن للتكامل أن يستغني عن عملية التنسيق.

3- الاعتماد المتبادل :

هو وجود اعتماد من طرف وحدة أو أكثر على بعضها البعض، و لا يُشترط فيه المساواة، [2]و في العلاقات الدولية هو حالة تتداخل فيها الفواعل الدولية و يجعلها تتأثر بشكل مباشر و سريع لما يحدث لباقي الأطراف في منطقة جغرافية.[3]

و زاد في بروز هذا الاتجاه الثورة الصناعية و من بعدها التكنولوجية و العلام و الاتصال، مما زاد من تداخل مصالح الوحدات و ارتباطها فأصبحت علاقاتها أكثر تعقيدًا.

---

[1] حسين بوقارة, **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية** (الجزائر: لمسة، 2017,)، ص.22.

[2] عياد محمد سمير، **مرجع سابق**, ص.20.

[3] حسين بوقارة, **مرجع سابق**، ص.20.

و الاعتماد المتبادل هو أحد أهم صور التكامل الاقليمي خاصة، لأنه يحدد النشاطات التي تقوم خارج الدولة الوطنية، و يختلف عن التكامل في كون الأخير يهدف لإقامة مؤسسات تجمع الأطراف المتكاملة في حين أن الاعتماد المتبادل لا يحتاج لمثل هذه المؤسسات.[1]

4- التحالف :

هو سياسة قديمة لصور التعاون الدولي و هدفه الأساسي هو إلغاء الصراعات و حماية المصالح، و هو عبارة عن اتفاقات بين دولتين أو أكثر لمواجهة الأخطار, فالتحالف إذن هو حلف تقتضيه طبيعة النسق الدولي القائم على تعدد القوى و تعدد السياسات و قد يتشكل على مستوى وطني أو دولي لتحقيق أهداف أطرافها و غالبًا ما تتفرق بعد تحقيق الأهداف المتوخاة منها.[2]

كمـا أن الأحـلاف تـأخذ عـدّة أشـكال حسـب مجـالها : اقتصـاديًا، سيـاسيًا و عسكريًا مـن خـلال أجهـزة و مؤسسات تؤطرها.

التحالفات لن تؤدي إلى زوال الشخصية السياسية للدول الوطنية كما هو الحال في التكامل، كما أنها قد تزول بزوال دوافع انشائها.

5- الشراكة :

للشراكة مفاهيم عديدة أهمها :

- هي كل أشكال التعاون ما بين المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل الأهداف التي تمَّ تحديدها.

و منه فالشراكة هنا تعني تغيرًا في الوضع الدولي عبر علاقات لتحقيق مكاسب، [3] أما في التكامل فالهدف هو إيجاد مؤسسة جديدة يتم في إطارها تحقيق الأهداف و ليس كما في الشراكة حيث لا تفقد الوحدات استقلاليتها.

---

[1] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص.19.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالشغراف، **مرجع سابق**, ص.63.

[3] سمير محمد عياد، **مرجع سابق**،ص.20.

– الشراكة تستلزم تكافؤ أو عدم التكافؤ بين الأطراف و الحصول على فوائد الشراكة يكون حسب قيمة المساهمة المالية و التقنية, لكن التكامل لا تحسب الفوائد بهذا النمط و إنما الهدف هو تعظيم المكاسب و فقط.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للتكامل

يتميز حقل العلاقات الدولية بمسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وهذا من خلال وضع مقاربة تؤسس لمختلف الظواهر و تدرسها في إطار نظري لتحديدها ،وتعد ظاهرة التكامل من بينها وهذا من خلال المقاربات التي فسرته وكان النهج الوظيفي أبرزها.

المطلب الأول : النظرية الوظيفية و الوظيفة الجديدة

1- النظرية الوظيفية التقليدية :

يتمتع التحليل البنائي الوظيفي بأهمية كبيرة في الدراسات السياسية و منه انتقل إلى مجال العلاقات الدولية, حيث يعد الفكر الوظيفي أحد المداخل النظرية لاتجاه التكامل الدولي لأنه يقدم آليات لتنفيذ الأفكار خاصة الليبرالية.

و مع مجيء الثورة السلوكية بعد الحرب العالمية الثانية و اعتمادها على المنهج التجريبي في تحليلها للظواهر السياسية, و تزامنا مع ظهور موجة الاقليمية و تنامي أفكار التكامل و الاندماج بين الدول بهدف تحقيق حاجات الشعوب و ضمان استقرارها بعد أن عجزت الدول منفردة على ذلك, و البحث عن أطر جديدة للتعاون مقابل الصراع لإحلال الأمن و السلام و تحقيق الرفاهية بعيدا على جو المنافسة.

يُعد "دافيد ميتراني" David Mitrany أب الوظيفية التقليدية و هذا من خلال اسهاماته الفكرية و لعل أشهرها كتاب "عمل نظام السلم" A Working Peace System سنة 1943 م. و درس من خلاله أن تحقيق السلم و الأمن الدولي لا يكون إلا بخلق هوية جماعية دولية تتعاون لتحقيقه, كما أشاد بالتجربة الأوربية كنموذج.[1]

[1] عامر مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية, 2006)، ص.79.

يرى ميتراني بأن الزيادة في التعقيد الوظيفي الحكومي أدى لزيادة في حجم الوظائف الفنية و هو ما فرض زيادة الطلب من الاختصاصيين على المستوى الوطني البحث عن حلول للمشكلات الفنية على المستوى الدولي, لأن إسناد المشكلات للتقنيين المتخصصين بعيدًا عن القطاع السياسي سيساهم في اتساع قاعدة التكامل و التعاون الدولي.[1]

كما شرح ميتراني أهمية القيم المؤدية للتكامل في كتابه : تقدم الحكومة و لتحقيق مزيد من الأمن و الاستقرار, كما يـؤكد الوظيفيون عـلى أن التعـاون في مجالات معينة سيـؤدي إلـى القضاء عـلى الخـلافات و إنهـاء الحروب و النزاعات.[2]

و لم يكن ميتراني المفكر الوحيد الذي فسر هذا التوجه, حيث نجد كلود أنيس Inis Claude عرف الوظيفية على أنها التنظيم للأنشطة الدولية التي ترتبط مباشرة بالشؤون الاجتماعية و الاقتصادية, أي ليس لها علاقة بالسياسة.[3]

كما أن الوظيفية تشمل كل تنظيم كجمعية, نقابة, حزب سياسي, منظمة دولية أو اقليمية, و هذا من خلال تحديد و تقييم الوظائف التي تنجز في هذا التنظيم عبر جملة من التفاعلات و العلاقات و تقييم الانجازات.

أ- المبادئ الأساسية للوظيفية :

تقوم الوظيفية على مجموعة من المبادئ و الافتراضات التي من خلالها يمكن تحقيق التكامل الذي يسعى إليه التنظيم و هي :

1 بناء العملية التكاملية من خلال نقل الاهتمام من قضايا السياسة العليا إلى القضايا التقنية, لأن التعاون في مجالات السياسة الدنيا, الاقتصاد و الاجتماع يكون أسهل ثم يكون التقدم نحو ميادين السياسة العليا الأكثر تعقيدا و التي تعالج قضايا حساسة.[4]

---

[1] جيمس دورتي, روبرت بالستيغراف، **مرجع سابق**، ص.270.

[2] حسين بوقارة،**التكامل في العلاقات الدولية** (الجزائر: دار هومة, 2008)، ص.ص.28.46.

[3] سمير عياد محمد،**مرجع سابق**،ص.79.

[4] **مرجع نفسه**, ص.82.

و نلاحظ بأن التجربة التكاملية في المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا قد انتهجت هذا الطريق بحيث بدأت عمليتها التكاملية في القطاع الإقتصادي أولًا و هي تسعى للوصول إلى تكامل في الجانب السياسي.

2 عجزت الدول القومية عن تحقيق السلم و الأمن و مختلف حاجيات أفرادها و تحسين مستواهم, يفرض عليها التوجه نحو انشاء منظمات و هياكل إقتصادية عبر قومية في إطار التكامل الذي يعد أكثر تقبلًا, خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

و نجد بأن دول الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا) كلها كانت تحت وطأة الاستعمار و تعاني من نفس المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية التي دفعت بها للتفكير في اقامة تكامل فيما بينها.

3 إقامة شبكة واسعة من التنسيق عبر قنوات التعاون في المجال الإقتصادي و القائمة على الاعتماد المتبادل عكس الاتفاقيات و المواثيق التي ليس لها قوة إلزامية, مما يجعل الوظيفية تتحلى بالمثالية بتركيزها على التعاون بدل الصراع.[2]

4 مبدأ الإنتشار أو التعمم Ramificationالذي يرى من خلاله ميتراني أن تكثيف التعاون في قطاع معين سيؤدي إلى إمتداد التعاون نحو مجالات أخرى تقنية و فنية و هو نتاج لنجاح عملية التكامل داخل المنظمة الدولية.[3]

5 تجسيد التكامل الوظيفي يكون من خلال المنظمات الدولية العبر وطنية و ليس الإقليمية من خلال تركيز الإعتماد المتبادل الذي تحقق فيه الدول مكاسب مطلقة لأن المنظمات الاقليمية ستؤدي إلى ظهور دول قائدة و هو ما يلخص صراعات داخل التجمع نفسه.[4]

في منظمة الإيكواس نلاحظ بروز دولة نيجيريا و محاولتها للعب دور القيادة داخل التكتل.

6 يركز ميتراني على دور الخبراء و التقنيين المتخصصين في كل مجال, بسبب إسهامهم الفعّال عبر السياسات و القرارات التي تطبق في مجالات السياسة الدنيا و التي تعد أرضية انطلاقية للتكامل و هذا لزيادة التأكيد على فصل السياسة الدنيا عن شؤون السياسة العليا.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستيغراف، **مرجع سابق**، ص.721.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت : دار الكتاب العربي، ط 1 ، 1985)، ص.276.

[3] جيمس دورتي, روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.228.

[4] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.244.

ب- الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية :

1 أول إنتقاد وجه للوظيفية التقليدية هو مثاليتها من حيث تقسيمها للقضايا (سياسة عليا / سياسة دنيا) لأن الواقع يثبت أن كل دولة لها نظرة خاصة و مقاييس مختلفة.

2 صعوبة تحويل الولاء نحو مؤسسة التكامل, و التخلي عن السيادة الوطنية من أهم المشاكل التي تواجه البناء الوظيفي, لأن التكامل و الإندماج يجب أن ترافقه و توافق عليه الإرادات السياسية للوحدات. كما أن إرادة التكامل تعود بدرجة أولى للوحدات السياسية و ليس للوظيفة الإقتصادية و الإجتماعية.[1]

3 لم تحدد الوظيفية الأصلية الطريقة (الكيفية) التي يبدأ بها التكامل و في غياب إرادة سياسية من طرف صناع القرار لا يمكن تجسيده على أرض الواقع, لأن الهدف هو النتائج المترتبة عن العملية التكاملية.

4 أرجعت الوظيفية أسباب النزاع للظروف الإقتصادية, لكن الواقع أثبت أن هناك دوافع أخرى لا يمكن تحديدها تؤدي إلى الصراعات و الحروب.[2]

2- الوظيفية الجديدة :

تحاول الوظيفية الجديدة استدراك و تفادي الأخطاء التي وقعت فيها الوظيفية التقليدية فهي تعتبر امتدادًا لأفكارها و ليس بينها قطعية, بل محاولة لإعادة تصحيحات تتماشى مع واقع التجارب التكاملية خاصة مع بروز ظاهرة الاقليمية و تطورها في مجال العلاقات الدولية و انتشار الاعتماد المتبادل، و قد تزامنت مع بروز التجربة الأوربية و نجاحها بسبب الجهود التكامل الاقليمي عبر علاقات التعاون في مجالات السياسة الدنيا من خلال توافق الارادات السياسية لبلدانها و هـذا عـكس ما نادت بـه الوظيفية التقليدية و هـو صعوبة الفصل بين السياسة الدنيا و العليا.

كما أن الوظيفية الجديدة انتهجت المنهج الوظيفي النسقي الذي تكون خلاله التكامل عبر مراحل و من خلال مدخلات و مخرجات و تغدية استرجاعية.[3]

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص.277.

[2] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية، مرجع سابق**, ص.56.

[3] سمير عياد محمد، **مرجع سابق**، ص.12.

كما استخدمت أيضا السلوك كوحدة للتحليل و الذي اعتمدته المدرسة السلوكية و بالتالي استخدامها للمنهج العلمي في تحليل الظواهر السياسية.

و تلتقي الوظيفية التقليدية و الجديدة في تحديدهما لمفهوم التكامل باعتباره عملية و حالة في نفس الوقت, إلى جانب اعتمادهما على مبدأ الانتشار، و ضرورة تشابه القيم و أهمية العملية التكاملية من خلال توزيع المكاسب بين الأطراف عبر سلسلة من التفاعلات.[1]

لقد ساهم العديد من المفكرين في إثراء الاطار المفهومي و النظري للوظيفية الجديدة و أهمهم:

آرنست هاس :E.Hass

يرى هاس أن التكامل عبارة عن عملية للوصول إلى تحقيق المكاسب (الأهداف) و تحقيق السلم و الرفاه. و أن هدف التكامل هو المصلحة بدرجة أولى و ليس القوة.[2]

يرى هاس بأن نتائج التكامل هي محصلة جهود النخب أو الخبراء و المجموعات الفنية و التي يجب توفر شرطين فيهما : 1- أن تكون المجموعة المتطوعة تنتمي لمنطقة التكامل. 2- أن يكونوا من المسؤولين في دولهم.[3]

ركز هاس أيضا على مبدأ الانتشار spill overالذي هو لب الفكر الوظيفي و الذي من خلاله تنتقل العملية التكاملية من قطاعات الفنية التقنية التي تسيس في إطار تحالفات قوى و مجموعات مصالح، لتصل لمستويات السياسة العليا و التي لا يكون إلا في الدول الديمقراطية لأنها تمارس الضغط عبر قنوات تأثير و تساهم في إيصال مواقف مجموعات الضغط للسلطة و تحويلها إلى قرارات سياسية لمصلحة التكامل.[4]

---

[1] جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص.245.

[2] سمير عياد محمد، **مرجع سابق**, ص.15.

[3] عامر مصباح ، **مرجع سابق**, ص.75.

[4] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.253.

إميتا أتزيوني :

فكرته هي نتاج لاستقراء نماذج من الواقع في تشكيل تجمعات عبروطنية(كاتحاد الوست أنذيز، اتحاد الشمال، السوق الأوربية المشتركة، الجمهورية العربية المتحدة)، و من خلالها وضع أربع مراحل لبلوغ الوحدة السياسية و هي : 1- مرحلة ما قبل التوحيد.

2- مرحلة التوحيد من خلال دراسة قوى التكامل.

3- مرحلة التوحيد خلال قطاعات التكامل.

4- مرحلة انتهاء عملية التوحيد السياسي.[1]

كما ركز أتزيوني على أهمية النخب و دورها و نوعيتها و أعطى تصنيفًا لها قائم على جملة من المعايير : كالهوية, المنفعة, الاكراه, ... إلخ.

كارل دويتش :

ساهم كارل دويتش في تطوير التكامل الجهوي، من خلال نظريته "الاتصالية" التي استلهمها من دراسات علم الاجتماع، و التي ركزت على موضوع الاتصال الذي يقوم باحداث روابط و قنوات تواصل بين الأطراف المتكاملة.

كما قدم دويتش دراسة تقوم على تحديد نوعية القطاعات و حجم المبادلات و قد خلص إلى وضع أربعة عشر (14) مؤشرًا يتحكم في عملية التكامل و هي عوامل معنية بتشجيع و تنمية الروابط الاتصالية بين المجتمعات (كالتناغم و التوافق و تعدد الفواعل و توازن المبادلات و الأرباح المشتركة، السرعة، ... إلخ).[2]

كما ربط دويتش عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الدول المتكاملة، ورأى بأن الوحدات كلما كانت متاخمة لبعضها البعض كلما كان تدفق المعلومات جيد من خلال الاتصال،فهو بهذا يؤكد على دور العامل الجغرافي في عملية التكامل من خلال تسهيل نقل المعلومات وهو ما يعزز الدور الفعال لعملية الاتصال في تحقيق التكامل.

---

[1] ناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.253.

[2] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.85.

فقد ركز دويتش بشكل كبير على عامل الاتصال و اعتبره أساسيًا لتحقيق التكامل حيث قال :
"إنّ الأقطار أو الدول ليست إلا حشودًا من الأفراد تتخذ قيمًا بينها تتجه نحو تدفق الاتصالات و نظم النقل بينها و تنفصل عن بعضها بأرض قليلة السكان أو خالية إلى حدّ ما, و الشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها, و لذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقض فيها الكثافة السكانية و الاتصالات بشكل كبير, و حتى يمكن لنا أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة, فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل و مباشر في قطاع واسع من السلع و الخدمات المختلفة بين الأفراد".[1]

إنّ التجربة التكاملية في المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا الإيكواس أخذت بمبدأ الاعتماد على التكامل الاقليمي بدل الدولي لأنه سيسهل عملية تطوير و تنمية اقتصادياتها، خاصة و أنها تعاني من نفس المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية.

كما شهدت الجماعة تطورًا ملحوظًا في مجالات و قطاعات التكامل، حيث بدأت بالاهتمام بالقطاع الاقتصادي من خلال تنسيق سياسات تعاونية وصولًا إلى البث و التكامل في أمور السياسة العليا كقضايا النزاعات و الحروب و هذا من خلال استحداث أجهزة تقوم بذلك و تدخلها لحل بعض النزاعات القائمة في المنطقة كالصراع في ليبريا و ساحل العاج و هذا تجسيدًا لمبدأ الانتشار Spillover، إلى جانب اعتمادها على سياسات سكانية و زراعية, إضافة الى إدماج القطاع الخاص لتهيئة المشاريع الصغيرة و المتوسطة نحو التوسعة.

نستنتج بأن الوظيفية الجديدة ترى بأن آلية التكامل على مستوى اقليمي هي الأسهل و الأنجع كخطوة أولى نحو تكامل عالمي و هذا في إطار بناء مؤسسات إقليمية عبروطنية.

انتقادات الوظيفية الجديدة :

نلاحظ بأن المبادئ التي قامت عليها الوظيفية الجديدة هي استمرارية للوظيفة التقليدية مع بعض التعديلات, خاصة و أنها أكثر قابلية للتطبيق في الواقع و هذا من خلال تركيز المفكرين في دراستهم على التجربة الأوربية و التي لا تزال في حالة تطور مستمر.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،**مرجع سابق**، ص.ص.276.275.

و من أهم الانتقادات التي طالت النظرية الوظيفية الجديدة ما يلي :

1 تراجع فرضية سيادة الوحدات لصالح المنظمة أي تراجع الولاء من الدول لصالح المنظمة بسبب ضغط جماعات المصالح لم يتحقق حيث بقية السلطة السياسية هي من يقود ويؤثر في مسار التكامل وهذا ما نجده في منظمة الإيكواس مثلا القرار دائما يعود لرؤساء الدول و حتى الإتحاد الاوروبي.[1]

2 رغم إقرارهم و ربطهم نجاح التكامل بمبدأ الانتشار Spillover عبر القطاعات و تطورها إلا أنه قد تحدث مشاكل تعرقله و تؤدي إلى تراجع العملية و هو ما يعرف Spill-back.[2]–الإنتكاسة

3 إهمال الوظيفية بشقيها للقيم الرمزية للقومية كالدين و الوطنية و تركيزهم على القيم المنفعية المصلحية فقط, و هذا خطأ, لأن دول العالم الثالث تعتمد على هذه الرموز و القيم كحوافز تدفعها للتكتل و التكامل و تستقطب الولاءات. حيث نجد مثلا أن تكامل الدول في مجموعة الإيكواس فبالإضافة إلى المصالح المشتركة المتوخاة من التكامل فإن تشابه قيم الهوية و الثقافة أيضا يُعد حافزا دافعا لإقامة التكامل, فالقيم أيضا لها دور في تحريك التكامل و تحديد مساره.[3]

4 إرتبطت الوظيفية بصفة عامة بالتجربة الأوربية التي ماتزال قائمة وهو ما يصعب تقييمها بدقة لأن العملية التكاملية لم تتوقف بعد و ما زالت مستمرة.

المطلب الثاني : النظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة

إن نتائج الحرب العالمية الثانية التي سببت الدمار, و أثبتت فشلا كلًّا من الشيوعية و الرأسمالية في تحقيق السلم و التعاون, دفعت للبحث عن سبل أخرى تلاءم خليط السوق و المؤسسات الديمقراطية من خلال إحداث مؤسسات تضمن الرفاه و السلم و الامن و الاستقرار،[4] وقد تبعه تطور أيضا على مستوى الحقل النظري الذي عرف هو الآخر تحديثا في بعض الأطر النظرية التي حاولت تفسير العلاقات الدولية لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي، و تأتِ

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص.280.

[2] ناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.96.

[3] **المكان نفسه**.

[4] دفيد هارفي، **الوجيز في النيوليبرالية**, تر: وليد شحادة (دمشق : الهيئة العامة للكتاب، 2013), ص.18.

المقاربة الليبرالية الجديدة كإحدى المقاربات التي ساهمت بشكل واضح في تفسير الوضع الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و هـذا راجع لظهور مجموعة من العوامل أهمها :

1 -التغير الـذي طرأ عـلى بنية النظام الدولي الذي عـرف ظهـور متـزايد للعـديد من المنظمات الإقليمية و الدولية,الرسمية و غير الرسمية و التي إكتست الطابع التعاوني في مقابل تراجع الأحلاف العسكرية السابقة,كما عرف ظهور قوى جديدة و اختفاء أخرى.

2 -تغير في نمط التفاعل، حيث تحوّلت المنافسة من الميدان العسكري إلى الميدان الإقتصادي و هذا بسبب ظهور مفاهيم جديدة.

3 -التغير في قيم التعاون من خلال البحث عن مجالات تعاون بعيدًا عن الصراع و التنافس و هذا في إطار إيجاد حلول و تسوية سلمية لكل الخلافات.[1]

ترى الأفكار الليبرالية أن أفضل السبل التي تحقق التعاون الإقليمي في ظل تفاعلات إقليمية يكون من خلال التكامل عبر إقامة مؤسسات دولية و إقليمية و من أجل تجنب الفوضى و العلاقات الصراعية،فلا بد من تكثيف التعاون الذي يخلق الثقة المتبادلة و يوفر المعلومات،كما تكون هذه المؤسسات كقوى ردعية ضد القوى العدوانية في إطار المنظمات التي تقيد سلوك الدول على المستوى الدولي و الإقليمي.[2]

1- المبادئ الأساسية لليبرالية المؤسساتية:

تبنت الليبيرالية المؤسساتية أربع مبادئ أساسية و هي :

1 -الفاعل:Actor: رغم تسليم التوجه الليبرالي بالدور الذي تقوم به الدولة كفاعل رئيسي إلا أنها تضيف بروز فواعل أخرى من دون الدول لا تقل أهمية عنها وتتمثل في المنظمات و المؤسسات.

2 -البنيـة:Structure:يُقر الليبراليون بفوضوية النظام الدولي مع إمكانية التعاون الذي يحاول الحدو التقليل منها.

3 -العملية:Process:وتكون من خلال التكامل على المستويين الإقليمي و الدولي.

[1] رقية بلقاسمي, **مرجع سابق**, ص.43.

[2] أبو زيد أحمد محمد، "كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، (ع 44)، ص.54.

4 -الحافز : Motivation: أي أن دخول الدول في علاقات تعاونية رغم عدم تكافؤ المكاسب و هو ما يعبر عنه بـ : "المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية".[1]

2- الافتراضات الأساسية للمؤسساتية الليبرالية :

1 -من أهم مرتكزات المؤسساتية الليبرالية هو تحقيق السلام و الأمن الدوليين و هذا من خلال تأكيدهم على مفهومي التعاون و التكامل داخل النظام الدولي و تفاديًا للأزمات و الصراعات.

2 -العمل على تجسيد آلية الأمن الجماعي من خلال بناء مؤسسات إقليمية و دولية للتقليل من حالة الفوضى التي يقرون بوجودها و التي تقلل منها السياسات التعاونية عبر خلق شبكة من الثقة المتبادلة بين أطرافها.

3 -الأنظمة الديمقراطية لها القدرة على تحقيق التعاون و الانسجام من خلال نظام التجارة الحرّة، و التخطيط و حسن التسيير.[2]

4 -الإنطواء تحت مؤسسات رسمية و غير رسمية، سيحقق مكاسب مطلقة ناتجة عن التعاون عبر الإنتقال من مجال لآخر.[3]

3- أهمية آليات التعاون و المؤسسات لتفسير الليبرالية المؤسساتية :

لقد حاولت النظرية الليبرالية المؤسساتية تفسير العلاقات الدولية باعتمادها على عوامل نجاح عملية التكامل و تحقيق المكاسب المطلقة لأطرافه إلى جانب الاعتماد المتبادل من خلال بناء إطار مؤسساتي، حيث تلعب فيه الأخيرة دورًا كبيرًا لتسهيل عملية التعاون.

فالدول على إعتبار أنها فاعل عقلاني، ستبحث عن أطروسياسات لتحقيق مصالحها التي عجزت عن تحقيقها منفردة. فحسب كيوهان و جوزيف ناي فالعلاقة الدولية يجب أن تتجاوز إطار العلاقة الدولية لتدخل غمار العلاقات عبروطنية.[4]

---

[1] ستيفن سميث، جون بيلس، **مرجع سابق**، ص.388.

[2] **مرجع نفسه**، ص.ص. 340.449.

[3] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات و الأسس**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص.156.

[4] العيسى هاشم، ا**"الليبرالية الجديدة"**، الحوار المتمدن،(العدد 2016)، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2019/02/22, من الموقع : Search.yahoo.com/yhs/search.?hsimp

تحقيق مصالح الـدول بواسطة المؤسسات يكـون مـن خلال القواعد و المعايير التي تحدد قبول الدول لها و تساهم في تسهيل إنتقال المعلومات و زيادة الثقة بين الدول و بالتالي تساهم في تقليل الفوضى، على اعتبار أنها مؤسسات ردعية ضد القوى العدوانية و هو ما يقيد سلوك الدول على المستويين الإقليمي و الدولي، كما توفر الاحساس بالاستمرارية من خلال ضمان دوام التعاون عبر مبادلات جيدة وفق معادلة (رابح / رابح).[1]

و يقدم كيوهان جملة من الأسباب و العوامل التي تساهم في نجاح المؤسسات :

1 مدى تمسك الأعضاء و امتثالهم لقواعد و سياسة المنظمة.
2 مدى التقارب الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي بين الأعضاء.
3 مدى عمق المصالح المشتركة بين أعضاءها.[2]

كما تركز الليبرالية المؤسساتية على مسائل الإقتصاد السياسي و حقوق الانسان و إلى حد ما قضايا البيئة و المحيط تركز على حقل السياسات الدنيا أي المسائل المرتبطة بأمن الانسان و حياته.

ترى الليبرالية المؤسساتية بأن التنظيمات أصبحت هي المحرك الرئيسي في تحديد أدوار الدول في المجتمع الدولي لهذا سارعت دول المجموعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا "الإيكواس" للأخذ بالمبادرة و إقامة تجمع يضمن لهـا تحقيق للمصالح و تعظيمها و هذا في إطار مؤسساتي قائم على التنسيق و التعاون فيما بين دول المنظمة، و في هدا الإطار أنشأت العديد من المؤسسات كالبرلمان و المجلس الاقتصادي و صندوق التعاون و التنمية و غيرها من اللجان التابعة لهذا التكتل.

كما أن الإيكواس كانت سباقة على خلاف نظيراتها الإفريقية لتنفيذ فكرة الأمن الجماعي و التي هي من صميم النظرية الليبرالية التي تسعى من خلال المنظمات سواء الدولية و الإقليمية إلى تحقيق الأمن و السلم الدولي و هذا من خلال تدخلها لحل العديد من النزاعات و الصراعات بين دول المنطقة كتدخلها في ليبريا و ساحل العاج.

[1] أبو زيد أحمد محمد، **مرجع سابق**، ص.54.
[2] محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**, ص.160.

4- الانتقادات الموجهة للنظرية المؤسساتية الليبرالية :

عرفت هذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها :

1 -الواقع الدولي أثبت في عديد المرّات أن المنظمات عبارة عن أُطر منسقة شكلية، ليس لها القدرة الكبيرة التي صوّرها الليبراليون على تحقيق السلم و الأمن الدوليين، فالفوضى تحدد سلوك الدول و ليس العكس، إذن فالتعاون لا يحد من الفوضى دائمًا.[1]

2 -المنظمات أضحت مجرد أدوات و وسائل تستخدمها الدول خاصة الكبرى لتنفيذ سياستها و تحقيق مصالحها، حيث نجد أن الولايات المتحدة مثلًا كثيرًا ما استغلت هذه المؤسسات لإضفاء الشرعية على تدخلاتها في عديد الدول، خاصة الاقتصادية منها : كمنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي ...إلخ, و أصبحت تعرف بالقوة الناعمة The Soft Power.

كما أن هذه المنظمات تلعب دورًا فقط عندما تكون هناك مصلحة للدول الكبرى و هذا ما يُبرر عجزها عن تحقيق الأمن و السلم الدولي.[2]

3 -رغم الطابع التفاءلي الذي يُميز النظرية حول عمليات التعاون بين الدول في إطار المؤسسات و مدى قدرتها على تحقيق مكاسب من ورائها و التي تعد دافعًا و مُحركًا لتوسيع عملية التعاون و العمل الجماعي، إلا أن الكثير و خاصة الواقعيون لا يتفقون معها و يصرون على نسبية المكاسب.[3]

يبقى المنظور الليبرالي كأحد أهم المنظورات التي شجعت و أعطت رُؤيا واضحة لإرساء التكتلات الإقليمية لتكريس مزيدًا من الأمن و الاستقرار الدولي، و تعد عنصرًا مساندًا لنظريات التكامل و الاندماج،وقد كانت أكثر تجسيدا لمبادئها من خلال ما يحدث في الواقع الدولي عبر تزايد التوجه نحو تأسيس العديد من المنظمات و التجمعات سواءا الإقليمية منها أو العالمية لتحقيق محتلف الأهداف في جميع المجالات،خاصة وأن الفكر الليبرالي يهيمن على توجيه سير العلاقات الدولية.

---

[1] العيسى هاشم ، **مرجع سابق.**

[2] محمد الطاهر عديلة،**مرجع سابق**، ص.198.

[3] **المرجع نفسه**، ص.200.

المبحث الثالث: ماهية التكامل الإقليمي

التغير في العلاقات الدولية فرض عليها التوجه نحو إقامة تكتلات و تجمعات إقتصادية، و هذا رغبة منها في تحقيق الاستقرر و الأمن و خاصة تطوير إقتصادها، فاتجهت الدول لمزيد من التعاون فيما بينها، و كانت التجمعاتالإقليمية أبرزها لإعتبارات جغرافية و روابط أخرى متعددة تجمعها، لكن ما لبثت أن تجاوزتها تحقيقا لأهدافها الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهومالتكامل الإقليمي

1-تعريفالتكامل الإقليمي:

قبل أن نتطرق لمفهوم التكامل الإقليمي يجب أولًا توضيح مفهوم النظام الإقليمي و التطورات التي عرفتها ظاهرة الإقليمية في العلاقات الدولية.

أ- النظام الإقليمي :

يُعرفه "بسيغلو كانتوري" : النظام الإقليمي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة جغرافيا و متفاعلة مع بعضها البعض, كما تتقاسم روابط إثنية و لغوية و ثقافية و اجتماعية و تاريخية مشتركة.[1]

كما يعرفه ميكيال هاس Michael Hass: بأنه شبكة تفاعلات سياسية محددة ذاتيًا بين أعضاء منطقة ما في مجال محدد.[2]

من خلال التعريفين نستخلص أن النظام الإقليمي يُقصد به التفاعلات الدولية لمنطقة ما تحدد على أساس جغرافي, كما يُشير النظام الإقليمي إلى المجال الجغرافي الذي يضم دول متجاورة تتفاعل مع بعضها في أنماط تعاونية لتحقيق أهداف و مصالح مشتركة، وهذا التعريف يتناسب كثيرا مع الفكر الإقليمي الكلاسيكي الذي يضع مثل هده المعايير كأساس لقيام التعاون بين الدول وهو ما سنشير له لاحقا.

[1] عمار تكسانة، **مرجع سابق**, ص.14.

[2] **المكان نفسه**, ص.14.

ب- تعريف التكامل الإقليمي :

يعرفه هانس فان جنيكل : هو عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من مستوى التفاعل, مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية و الأمنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية, و منه فإنه يجمع الدول المنفردة بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة و التزام الدول المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة.[1]

يعرف أيضا التكامل الإقليمي بأنه : "مسار تكاملي لمجموعة من الدول من خلال سياسات و قرارات تهدف لتحقيق مصالح مشتركة في إقليم جغرافي معين".

أما المفكر بيلا باليسا و بيتر ستريتن P.Streeten يُركزون في تعريفهم للتكامل الإقليمي على أهمية التكامل في المجال الاقتصادي الذي يسبق التكامل السياسي, و أنه يُرسم وفق تجميع عديد المجالات المعروفة كالاقتصاد و السياسة و الاجتماع و حتى الحكومات و العلاقات الدولية, و يرون بأن التكامل الإقليمي هو من بين المـواضيع المثيرة للجدل و المعقدة و هذا بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين حولها, و يـرون بأنـه مـن شـروط و أسباب نجاح التكامل الإقليمي و تحقيق غاياته هو الترابط و الانسجام في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ... إلخ. [2] وعليه يمكن استنتاج أن عملية التكامل الإقليمي لابد من أن تكون في إطار مؤسسات أو منظمات تعمل على خدمة مصالح الدول، وأن الإنتقال من مرحلة لأخرى لا يكون إلا بعد نجاح المرحلة السابقة، كما يعتمد التكامل الإقليمي على توحيد قيم النخب السياسية و المجتمعات، فهو مسار يتطلب تقيم نتائجه، وكما نستنتج بأن التكامل الإقليمي يأخذ في الغالب توجها إقتصاديا، وهذا راجع لتأثيره في باقي القطاعات ، وهو أسفر عن بروز موجتين للإقليمية تطورت من كلاسيكية الى حديثة وهذا من تماشيا مع تطور الظروف الدولية.

[1] Régional Integration **http//en.wikipidia.org/wiki/** Le 18/03/2019.

[2] Andrea Bonill Ballanos."A step futher in theory regiona integration ,Alook at the unasu s integragration strategy".From:**https:halshhs _archives.ouvertes fr/halshh_01315692.**

2- مراحل تطور التكامل الإقليمي :

لقد عرفت ظاهرة الإقليمية موجتان في تاريخ العلاقات الدولية كلاسيكية و أخرى جديدة.

أ/ الإقليمية القديمة "الكلاسيكية" :

على الرغم من أن التنظيمات الإقليمية ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية و هو ما يفسر وجود الأحلاف خاصة العسكرية, لكن هذه الظاهرة تزايدت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و قد تميزت بما يلي :

- التنافس حول مناطق النفوذ بين المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي) و المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية + حلفائها الغربيون), و تميـزت بسيطرة السلـوك الواقي عبر سلسلة من الأحلاف معظمها عسكرية : حلف الناتو (NATO), حلف الآسيان (ASIAN) و غيرها.[1]
- خـلال الستينات و السبعينات تميـزت بقيام عديد دول العالم الثالث بالتعاون للحد من التبعية لدول الشمال و تحقيق استقلالها مثل : حركة عدم الانحياز.
- الاتجاه نـحو تفسير ظـواهر جـديدة في ظـل نجـاح محاولات التكامل الاقتصادي خاصة فـي غـرب أوربا و ظهور مفاهيم : كالانتشار و الاعتماد المتبادل.[2]
- تميزت بمرور ترسانات إقليمية جديدة تهدف لتحقيق الأمن و الاستقرار في البيئة غير الآمنة من دون تدخل الدول الكبرى مثل : الإيكواس في افريقيا.

فقد كان الدافع للتكامل هو تحقيق السلم و الأمن الدوليين, و استمرت لغاية نهاية الحرب الباردة.

ب/ الإقليمية الجديدة (المفتوحة) :

لقد عرفت ظاهرة الإقليمية في فترة الثمانينات و التسعينات تغيرًا في مفهوم التكامل حيث أصبحت الدول تركز على مجالها الاقتصادي عبر تجمعات إقليمية, و ظهر هذا المفهوم لأول مرة

---

[1] لحسن محمد علاوي، "الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**, ع 07، (2010/2009)، ص.107.

[2] **المرجع نفسه**، ص.109.

مـن طرف : نورمان باكـر سنة 1991 م و هي تعني : تحول إقليم معين من عدم تجانس نسبي إلى تجانس متزايد فيما يتعلق لعدد من الأبعاد : البعد الثقافي, الأمني, الاقتصادي و تشابه الأنظمة السياسية.[1]

و قد ساعد في بلورتها العديد من العوامل أهمها :

- زوال الصراع الثنائي بين المعسكرين الشرقي و الغربي.
- التحول في الاهتمام نحو الاقتصاد العالمي.
- إنتشار الأفكار و المبادئ الديمقراطية.
- انبعاث الطروحات العالم ثالثية.

كما تميزت الإقليمية الجديدة بنظرة خارجية من خلال إيجاد روابط و علاقات تجاوزت من خلالها العامل الأمني بتفعيل العلاقات عبروطنية.

- اعتمادها على قوى السوق و حرية الاستثمارات التي تساعد على الإندماج العالمي إلى جانب أن الإقليمية الجـديدة لا تشـترط التقـارب الجغـرافي كعـامل مـساعد و رئيس في التكامل و لا حتى التوافق الاجتماعي و الثـقافي و هـو ما تجسد في تكتل البريكس مثلا : الذي جمع بين دول متباعدة جغرافيا و مختلفة ثقافيا و سياسيا (الصين, البرازيل, بريطانيا, جنوب افريقيا).
- الإقليمية الجديدة تقوم أيضًا على انشاء مؤسسات للإشراف على التعاون على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات, حيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات الأكاديمية, و ترتكز على تحرير التجارة البينة و نقل التكنولوجيا و تسهيل الاستثمارات.[2]
- الإقليمية الجديدة لا تقتصر على العلاقات بين الدول كما أنها تنحصر على الفواعل الرسمية بل أيضًا الفواعل غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني و الشركات الخاصة و النقابات العمالية.[3]

---

[1] لحسن محمد علاوي، مرجع *سابق*, ص.109.

[2] JohnRavenhill,REGIONALISM,p.127.**from :hamadouche riad.com/resources.**

[3] **Ibid**,P.128.

إذن نلاحظ بأن التكامل في إطار مؤسسات الإقليمية الجديدة يكون متعدد الأبعاد و معقد ماليًا و عضويًا.

المطلب الثاني : أهداف و مستويات التكامل الإقليمي

إنَّ فكرة التكامل ليست بالجديدة، فهي تضرب بجذورها في القدم عند المفكرين الأوائل الذين كانت لهم نظرة مثالية تفاءلية من خلال تقديمهم لحلول ضمن أطر تساعد على تحقيق الأمن و استقرار و رفاهية الشعوب. و هي نفس الأهداف التي لازال يُطمح إلى تحقيقها عبر العملية التكاملية و التي تنتقل بخطوات متعاقبة وصولًا لحالة الاندماج و التنسيق التام .

1- أهداف التكامل :

تتنوع و تختلف الأهداف المرجوة من عملية التكامل بتعدد المجالات التي يكون فيها التكامل و القطاعات التي يمسها، و عليه يمكن تقسيم أهداف التكامل إلى :

أ/ الأهداف الاقتصادية :

تتصدر الأهداف الاقتصادية أهداف التكامل لأنه أول و أهم قطاع تنطلق منه عملية التكامل، خاصة و أنه يكون على مراحل، فالأهداف أيضًا سوف تكون متدرجة حسب كل مرحلة، و على العموم فإن الأهداف الاقتصادية تتمثل في :

1. توسيع نطاق الأسواق من خلال الحصول على مزايا الانتاج الكبير، من خلال إقامة صناعات كبيرة و خفض تكاليف الانتاج و هو ما يساعد على الارتقاء و تشجيع الاستثمارات من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال و السلع و اليد العاملة.[1]
2. الاستفادة من الفنيين و الخبراء المتخصصين على أوسع نطاق و هذا بسبب سياسة تقسيم العمل الفني و الوظيفي في القطاع الاقتصادي.
3. تحقيق التنمية الاقتصادية و تسهيلها و هذا نتيجة لتوسيع الأسواق و خفض تكاليف الإنتاج و هو ما يوفر فرص جديدة تعمل على زيادة و نمو الإنتاج و الاستثمار و الدخل.[2]

[1] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص.22.

[2] **المكان نفسه.**

4 تحقيق تكامل بين مختلف العناصر المشكلة للاقتصاديات الوطنية من خلال إقامة مجمعات إنتاجية متكاملة صناعية أو زراعية على مستوى التكتل الاقتصادي و تحقيق جودة و إنتاجية.[1]

5 تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، لأن التكامل الاقتصادي يوفر للمستهلكين السلع بأقل الأسعار بسبب إزالة الحواجز الجمركية و توحيد التعريفات الجمركية و كذا بسبب خفض تكاليف الانتاج.[2]

6 تقوية الاقتصادات أول التكامل، لأنه أصبح المعيار الذي تقاس به قوة الدول، كما يساعدها على مواجهة مختلف التحديات لأنه يوفر لها حماية من الأزمات و الانتكاسات الدولية و الإقليمية .[3]

7 الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بشكل جماعي خاصة بالنسبة للدول النامية التي تفتقد للتقنية و الامكانات لاستغلالها، كما أن تنوع الموارد سيساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول التكامل.

ب/ الأهداف السياسية و الأمنية :

غالبا ما تطمح الدول بعد نجاح التكامل الاقتصادي كخطوة أولى نحو تحقيق مستوى أعلى و هو التكامل السياسي و الذي يهدف إلى :

1 تعزيز الروابط السياسية و هذا من خلال نشر الثقة و التفاهم على جميع الأصعدة، خاصة و أنها تتشارك في مصالح موحدة, خاصة و هي من أفضل الطرق لتحسين الأوضاع على جميع المستويات و أهم تحدي يواجهه التكامل.

2 تحقيق تكامل مؤسساتي من خلال استحداث مؤسسات قوية لإصدار القرارات الملزمة و التي تضفي المزيد من الشرعية و القانونية على أعمالها.

3 تحقيق التكامل في المواقف السياسية لقادة الوحدات المتكاملة و اجماعها على موقف موحد من خلال استقراء الرأي العام و تكثيف اللقاءات فيما بينها.

---

[1] لرباع الهادي، "المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية** ع 06، (2015)، ص.157.

[2] **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية.**

[3] لرباع الهادي، **مرجع سابق**، ص.158.

4 زيادة القوة السياسية و التي يدعمها بشكل كبير التكامل الاقتصادي من خلال إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تواجه التكتل و إقامة علاقات متوازنة مع منظمات أخرى.[1]

5 العمل على حل النزاعات و الخلافات بالطرق السلمية عبر الحوار و المفاوضات سواء داخل دول التكامل أو مع دول أخرى.

6 العمل على تحقيق التكامل الأمني من خلال الدخول في ترتيبات أمنية مشتركة عبر التخطيط و القيادة المشتركة أيضا، و يكون التكامل الأمني هو نتاج للتكامل السياسي و قد يتطور التكامل في هذا المجال إلـى إقـامة أجهـزة أمنية تسهـر عـلى حمـاية دول التكتل مـن الأخطار الخـارجية و تـوفر الحماية لها، و استعمالها للتدخل إذا تطلب الأمر ذلك مثل : قوات الايكومج التابعة للإيكواس.

2- مراحل التكامل الإقليمي :

إنَّ التكامل يكون في مجالات عديدة, إلَّا أن المجال الاقتصادي هو البداية الإنطلاقية نحو المجالات الأخرى, و يكون عبر سلسلة من الخطوات و المراحل المتتالية, و قد شاع في الأدبيات الاقتصادية أنه يمر بخمس (05) مراحل أساسية،و قد وضعها الاقتصادي بيلا باليسا B.Ballessa عام 1961 في نظريته حول التكامل الاقتصادي، و وضحها مـن خلال نموذج يبين درجة التفاعل الاقتصادي الذي يكون بين وحدتين أو أكثر و هي كالتالي :[2]

أ/ منطقة التبادل الحرّ :Free Trade Zone

و هي أولى مراحل التكامل الاقتصادي الاقليمي و تعرف أيضًا بمرحلة تمهيدية، و يتم خلالها تخفيض التعريفات الجمركية إلى غاية إلغاءها، كما تحتفظ الدول بحقها في فرض الرسوم المناسبة على باقي الدول خارج التكامل، و تستفيد الدول الأعضاء في هذه المرحلة من ميزة الدولة الأولى بالرعاية بحيث تطبق الآلية على كل الدول و بنفس الدرجة، و هي بمثابة اتفاق جماعي لإزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء المتكاملة.[3]

---

[1] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص.23.

[2] تكسانة عمار، "**التجربة التكاملية الأوربية ومغزاها للتكامل العربي**"، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص.10.

[3] **المكان نفسه.**

ب/ الإتحاد الجمركي : Customs Union

و هو مرحلة جد مهمة في التكامل الاقتصادي ، و يخص منطقة التبادل الحر، فبعد أن تقوم الدول بإلغاء كل الرسوم الجمركية على السلع و التعامل بتعريفة جمركية موحدة ، تقوم الدول في التكامل بتوحيد السياسة الجمركية عن طريق بناء جدار جمركي مع الدول غير الأعضاء في التجمع الاقتصادي.[1]

ج/ السوق المشتركة :

و في هذه المرحلة يتم تجاوز الاتحاد الجمركي من خلال : تحرير عناصر الانتاج و إزالة كل القيود على حركة رؤوس الأموال مع الحفاظ على الجدار الجمركي مع العالم الخارجي.[2]

د/ الاتحاد الاقتصادي و النقدي : Economic and Monetaru Union

و هـو الشكل المتطور للتكامل الاقتصادي، حيث يكـون هنـاك تنسيق و تـوافق في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و هذا في سبيل تحقيق الاندماج الكامل. فبعد تحقيق الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة تقوم دول التكـامل بـوضع سياسات اقتصادية و مـالي، و قـد تصل لحد تداول نفس العملة مثل : الاتحاد الأوربيو عملة : اليورو.[3]

هـ/ التكامل الاقتصادي الشامل : Total Economic Intergration

و هي آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث يتم في هذه المرحلة توحيد المؤسسات الاقتصادية و السياسات المالية و غيرها.

و يمكن الاطلاع أكثر حول المراحل في الجدول التوضيحي لـ : Ballessa، حيث يبين خصائص كل مرحلة كما يعطي أمثلة عن ذلك بمنظمات قائمة : كالاتحاد الأوربي (E.U) و الغات (GAAT).

و مـن خـلال استعراض مختلف مراحل التكامل الاقتصادي نلاحظ بأنها كلها متعلقة بعمليات انتاج السلع و الخدمات و حركتها في الأسواق، و الانتقال نحو قطاعات أخرى غير اقتصادية، حيث

[1] حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص.20.

[2] Andrea Bonilla Bolanos**,op.cit**.

[3] حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص.25.

نجد بأن باليسا يؤكد على أنه بعد تحقيق التكامل الاقتصادي لا بد أن يتبعه التكامل على المستوى السياسي، عبر توحيد المواقف و القرارات السياسية و هذا نتيجة لمراعاة مصالحهم الاقتصادية و هذا طبعا في أحد الحالات.

	إلغاء رسوم الجمرك و القيود	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة الإنتاج	تنسيق الآليات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	X				
الاتحاد الجمركي	X	X			
السوق المشتركة	X	X	X		
الاتحاد الاقتصادي	X	X	X	X	
التكامل الاقتصادي الشامل	X	X	X	X	X

نموذج بليسا لمستويات التكامل

المطلب الثالث : التكامل الإقليمي في إفريقيا

بعد الحرب العالمية الثانية, لوحظ اهتمام متزايد بالتوجه نحو اقامة تكتلات اقليمية في اطار مؤسسات و منظمات, و هذا لضمان تحقيق أهداف و مصالح عجزت الدول عن تحقيقها منفردة.

و قد كانت افريقيا كباقي دول العالم قد عرفت هذا التوجه خاصة و أن معظم دولها نامية و تعاني من التخلف, فكان الاهتمام بالتعاون البيئي و الإقليمي عبر إقامة مشاريع تكاملية و اتحادات اقتصادية و نقدية, و هذا منذ البدايات الأولى لاستقلالها, مسايرة في ذلك البيئة الدولية العالمية عبر تحقيق مزيدًا من التنمية الاقتصادية وجدت الاستثمارات الأجنبية.[1]

[1] سليم موالدي و آخرون، "محاولات التكامل الاقتصادي و الاقليمي في افريقيا المعوقات و الآفاق "،**مجلة الحقوق و العلوم الانسانية،** (الجزائر، ع 34 جامعة الجلفة)، ص.129.

1- دوافع التكامل الإقليمي في افريقيا :

لقـد أفـرز الـواقع الافريقي العديد من الأسباب المباشرة و غير المباشرة التي دفعت بالدول الافريقية عامة و حول غرب افريقيا خاصة إلى البحث لإقامة أطر للتعاون و التكامل تحقق لها أهدافًا و تضمن بها مصالح عبر العملية التكاملية و يمكن تقسيمها إلى :

أ/ دوافع اقتصادية :

1 إنّ حالة التخلف التي تعرفها البلدان الافريقية اقتصاديًا تعود بدرجة أولى إلى الاستغلال الذي تعرضت له خلال الحقبة الاستعمارية عبـر نهب ثـرواتها لعـدّة قرون و هـو ما نتـج عنه ضعف في القطاع الفلاحي و تراجع كبير في القدرة الشرائية للمواطنين, إلى جانب ضعف التجارة الخارجية, فهي لا تملك سوى 9 % من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي, و لا تساهم إلا بنسبة 2 % من التجارة العالمية.[1]

2 تعاني دول غرب افريقيا كباقي الدول الافريقية من هشاشة اقتصادياتها, و هذا بسبب سيطرة الدول الغربية على الأسواق و فرض الأسعار, و هو ما دفعها إلى التفكير في إقامة سوق افريقية مشتركة لتوحيد الأسعار و وقف الاحتكار الغربي.[2]

3 تعاني الدول الافريقي أيضًا من أعباء المديونية, و هو ما أثر على تعاملاتها و جعلها عرضة للتدخل الأجنبي خاصة بقبول المساعدات و معاناتها من المشروطية الاقتصادية التي تتبعها مشروطة سياسية.

كـل هذه العوامل ساهمت بالدفع نحو الانخراط في مشروعات تكاملية و رأت بأنها السبيل للنهوض بدولها و هذا يعود إلى :

1 التكامل سيمنح اقتصادات الدول الافريقية القدرة على البقاء و مقاومة كل التحديات من خلال معالجة مواطن القصور و الخلل.

[1] محمد عاشور مهدي، "مستقبل التكامل الاقليمي قراءة في ضوء الواقع و الدوافع و التحديات"،**مجلة قراءات افريقية**، 2017.

[2] **المرجع نفسه.**

2 تعدد التجارب الإقليمية سيؤدي إلى المنافسة بينها و هو ما سيزيد من كفاءة إنتاجها من خلال الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج.[1]

3 العملية التكاملية سوف تساهم في تجميع الموارد و تنويعها في إطار يمكنها من تحقيق تنمية.

4 توفر عملية التكامل فرص عمل جديدة, كما توفر دخل إضافي أجنبي و محلي.

5 عملية التكامل ستزيد من تحسين صورة الدول الافريقية على المستوى الدولي, خاصة و أنها تكون أكثر قوة و تأثيرا باجتماعها.

6 الظروف الدولية أيضا كانت من أهم دوافع التكامل, فانهيار الاتحاد السوفياتي ساهم في تهميش الدول الافريقية من خلال الاهتمام و تركيز المساعدات لدول أوربا الشرقية.[2]

كلها عوامل دفعت بالدول الافريقية إلى البحث عن مشاريع تكاملية اقتصادية خاصة للنهوض باقتصادياتها و جعلها أكثر تطورًا و ازدهارًا.

ب/ الدوافع السياسية :

إنّ التحولات التي عرضها النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و نزوع الدول نحو إقامة تجمعات إقليمية لمواجهة الضغوطات الخارجية و حماية اقتصادها و كذا الاستقلالية في قراراتها السياسية.

- إنّ الضعف الذي تعاني منه حول القارة, يُعد من الأسباب الدافعة للتكامل الإقليمي, خاصة و أنها غير قادرة على توفير المستوى المعيشي الذي يطمح إليه سكانها, و بالتالي التوجه نحو التعاون مع وحدات بشكل جماعي هو ما يوفرها.[3]
- غياب الدولة الوطنية ساهم هو الآخر كدافع بارز في التوجه نحو التكامل الإقليمي, بسبب عجزها عن مواجهة مشاكل الاندماج, خاصة و أن معظمها تعاني من عدم الاستقرار السياسي عبر الانقلابات حيث وقع 267 انقلاب منذ 1960 إلى غاية 1990 و هو ما أبرز

[1] سعيد أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الافريقية حالة تجمع دول الساحل و الصحراء (سين صاد)" ،**آفاق افريقية**،(م 13, ع 44، 2016)،ص. 15.

[2] محمد عاشوري مهدي،**مرجع سابق**.

[3] عصرموني خليفة، **التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية و دوره في تحقيق الوحدة الإفريقية**، أطروحة دكتوراه (جامعة تلمسان : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية, 2015/2014)،ص.43.

تراجع دور الدولة الوطنية و دفعها إلى العمل الجماعي للحفاظ على استقرار القارة و مواجهة مشاكلها الداخلية و الخارجية.[1]

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي كلها عوامل دفعت بالدول الافريقية للتوجه نحو آليات السوق المفتوح و التحوّل الديمقراطي, و اللذان يعدان شرطان رئيسيان لتحقيق التكامل.

2- مراحل التكامل الإقليمي الافريقي :

تماشيًا مع الوضع الدولي القائم سعت كل الدول الافريقية للانخراط في تجمعات إقليمية تضمن لها تحقيق مصالح متعددة, إلا أنها رأت ضرورة في التضامن و التعاون بين هذه التنظيمات أيضًا للوصول إلى غاياتها, و هو ما تجسد في إقامة معاهدة مشتركة حددت من خلالها الدول الافريقية خارطة طريق نحو تكامل شامل عبر مراحل متعاقبة و كان هذا في إطار : المعاهدة الاقتصادية الافريقية Communaté Economique African في 03 جوان 1991 م, و هي تهدف لوضع القارة على خط التكامل الإقليمي من برنامج يمتد إلى غاية 2040 م يُؤسس لوحدة افريقية بعملة موحدة و حرية انتقال الأفراد و السلع و الخدمات من خلال ستة (06) مراحل.

1. مرحلة إقامة جماعات اقتصادية إقليمية التي لا توجد فيها مثل هذه الجماعات و تعزيز و إعادة تطوير الموجودة منها لغاية 1999 م.
2. مرحلة تنسيق الأنشطة و الازالة التدريجية للحواجز الجمركية على المستوى الإقليمي عام 2007 م.
3. إقامة مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية على المستوى الاقليمي لغاية 2017 م.
4. إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة لغاية 2019 م.
5. إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة لغاية 2023 م.
6. إقامة اتحاد نقدي و اقتصادي لغاية 2024-2034.

و تمّ اعتماد قمة النيباد و مفوضية الاتحاد الافريقي كأسس لنجاح هذه المراحل و الاشراف عليها, إلى جانب معاهدة أبوجا و هي الركيزة الأولى لمسيرة التكامل الإقليمي في افريقيا.[2]

[1] عصموني خليفة، **مرجع سابق**، ص.44.

[2] المرجع نفسه, ص.15.

3- واقع التكامل الإقليمي في افريقيا :

عرفت القارة الافريقية تاريخًا حافلًا بالتجمعات الاقليمية, و التي عرفت حقبتين الأولى خلال مرحلة الإقليمية القديمة خلال الحرب الباردة, و الثانية هي التجمعات و التنظيمات الإقليمية التي طبعتها أفكار الاقليمية الجديدة.

حيث عرفت الحقبة الأولى ظهور العديد من التنظيمات الاقليمية : كمنظمة الدار البيضاء و مجموعة برازافيل و مجموعة منروفيا.[1]

و بعد حصول العديد من الدول الافريقية على استقلالها, كانت أغلب التنظيمات ذات طابع سياسي, حيث كان من الصعب أن تتنازل الدول عن سلطاتها السياسية لصالح المنظمات الإقليمية, خاصة و أنها مختلفة إيديولوجيا, كما أنها لازالت تعاني من التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة, و هو ما حال دون استقلالية هذه الأخيرة, و مع ظهور منظمة الوحدة الافريقية عام 1963 حيث أبدت الدول الافريقية مزيدًا من التعاون و الانسجام في علاقاتها من خلال التعاون على حل المشكلات و عدم الاندماج, و تسوية النزاعات في إطارها.

مع ظهور الموجة الثانية للإقليمية الجديدة, عملت الدول الافريقية على إقامة تجمعات جديدة و إحياء أخرى قديمة, لتواكب الموجة الحالية مثل : الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب افريقيا, و المجموعة الاقتصادية و النقدية لوسط افريقيا, حيث برزت التجمعات الاقتصادية و النقدية كالإيكواس, و الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا : ECCAS, إلى جانب الكوميسا COMESA (1982) و التي تضم دول شرق و جنوب افريقيا.

إلى جانبها أقيمت التنظيمات ذات الطابع الأمني و السياسي, مثل : هيئة التنمية الحكومية : "ICAD" عام 1982, و اتحاد المغرب العربي UMA 1989.[2]

و تحاول الدول الافريقية أن تعطي فاعلية أكبر لهذه التجمعات الإقليمية, من خلال العمل على زيادة حجم المبادلات الاقتصادية فيما بينها, و فتح المجال للقطاع الخاص ليساهم في هذه النهضة, و إعادة هيكلة مؤسسات التجمعات بما يتناسب و التطورات الحاصلة لمواكبتها و تدارك النقائص التي تعتريها.

---

[1] خالد علي حنفي، "الإقليمية الجديدة في افريقيا و مواجهة العولمة"، **أرشيف إسلام أون لاين** من الموقع :تاريخ الاطلاع : 2019/03/27.

[2] **المرجع نفسه.**

خلاصة :

لقد فرض تطور العلاقات الدولية على الدول التوجه نحو ظاهرة التكامل و هذا من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية، السياسية و الأمنية عبر مراحل متسلسلة من أجل الوصول في الأخير إلى الإندماج التام، خاصة و أن المؤشر الإقتصادي أصبح من أهم المعايير التي تحدد العلاقات بين الدول، و هو ما انعكس في توجهها إلىالتعاونفي إطار تكتلات إقتصادية إقليمية.

ـ إلى جانب هذا إهتم منظرو العلاقات الدولية بظاهرة التكامل من خلال تأسيسهم لنظريات تفسرها و هو ما أوضحته الدراسات الوظيفية التي أكدت على أن بداية التكامل تكون في القطاعات الحيوية (الإقتصاد) ثم إنتشاره نحو باقي القطاعات، و نصت على ضرورة مشاركة النخب الوطنية في عملية التكامل، كما ساهمت الوظيفية الجديدة في إبراز أهمية التكامل الإقليمي على حساب التكامل الدولي و الدور الفعال للإتصالات في تسهيلها كما، ساهمت المقاربة الليبيرالية المؤسساتية الجديدة في تأكيد أسسها على تعاون الدول ضمن مؤسسات لضمان تحقيق مكاسب إقتصادية و المساهمة في أمن و إستقرار الدول.

ـ تحقيق التكامل الإقليمي و نجاحه يتطلب الإلتزام باتباع مراحله النظرية، هو ما تحاول القارة الإفريقية تجسيده على أرض الواقع من خلال تبني مبادرات و تجارب.

الفصل الثاني :

التجربة التكاملية للمجموعة الاقتصادية لدول

غرب إفريقيا "الإيكواس"

تمهيد :

إن تنامي ظاهرة التكامل في المجتمع المعاصر و تزايد علاقات التعاون و الشراكة بين الدول، هو نتيجة لصعوبة تحقيق تطلعاتها في عديد المجالات و تحسين ظروف معيشة شعوبها، و ضرورة اللحاق بالركب الإقتصادي الذي يعرف وتيرة نمو متزايدة و هو ما دفع بالدول في غرب إفريقيا إلى تبني مبادرات تكامل إقليمي، و من خلال هذا الفصل سنحاول دراسة التجربة التكاملية للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا(إيكواس) باستعراض دوافعها الداخلية و الخارجية و التعرف على المؤسسات التي أقامتها لتحقيق أهدافها التكاملية التي انعكست على مختلف القطاعات.

المبحث الأول : نشأة الايكواس

إن البيئة الاقتصادية و السياسية الافريقية تميزت بالتخلف و كثير من التهميش إلى جانب أنها كانت عرضة للاحتلال من طرف القوى الاستعمارية الأوربية التي ساهمت بشكل مباشر في هذا الوضع جعلت دولها تفكر في البحث عن أطر و تنظيمات لإعادة بناء قوتها.

فبالرغم من الظروف الخاصة بالقارة و التي تمتاز عامة بضعف البنية الدولية و تدني اقتصادياته ، إلى جانب كثرة الصراعات الداخلية و الخارجية المستمرة و استمرار حالة التبعية الخارجية و انخفاض مستمر في معدلات النمو،كلها لم تمنع من وجود تجمعات اقليمية تتبنى برامج للتكامل هدفها هو النهوض بها و ادماجها لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة خاصة الاقتصادية منها.

و تعد منطقة الغرب الافريقي من أهم المناطق التي عرفت التوجه نحو الفكر التكاملي الاقليمي، و هذا بسبب وجود عوامل و مقومات مساعدة على ذلك جعلها تتجسد في مبادرات تنجح أحيانا و تخفق أحيانا أخرى، و لعل أبرزها مبادرة التكامل في : الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (الإيكواس)،و ترجع أهمية هذا التجمع إلى ما حققه في مجال التكامل الاقليمي.

المطلب الأول : الإرهاصات الأولى لفكرة التكامل الاقليمي في غرب إفريقيا

إنّ فكرة التكامل الاقليمي في منطقة غرب إفريقيا قديمة، و تعود جدورها إلى ما قبل استقلال دولها و التي كانت تحت وطأة استعمار الدول الأوربية، و كان من أوائل من تبنى هذه الفكرة هو الرئيس الغاني "نكروما كوامي" في مؤتمر عقد في أفريل 1958، من خلال دعوته إلى تحقيق وحدة بين الدول الإفريقية في إطار مشروعه "الولايات المتحدة الإفريقية".[1]

كما كانت هناك دعوة لرئيس حكومة الكونغو "لومومبا" لمحاولة إقامة تكتل إفريقي، و لقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية و السياسية التي أفرزتها الحقبة الاستعمارية بالدفع بدول غرب إفريقيا

[1] عصموني خليفة، **مرجع سابق**، ص.115.

إلى إقامة تكاملات لحماية ثرواتها و زيادة تنمية اقتصادها لتحقيق الاستقرار عـلى جميع المستويات و مواجهة المشاكل و العـراقيل التي تحـيط بـها، و هو ما دفع بها إلى التفكير في إقامة العديد من التجمعات التي تحقق لها ذلك و التي كانت سابقة على وجود الإيكواس.

و من أهم التجارب التكاملية التي سبقت الإيكواس :

1- الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا :West African Monetary Union

و يضم هذا الاتحاد سبعة (7) دول، و له عدة أجهزة أهمها :البنك المركزي و هو الجهاز المشترك لإصدار النقود, حيث كان البنك يقوم بإصدار عملة السيفا CFAالدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية).

كما تمَّ إنشاء بنك مركزي موازي لدول غرب إفريقيا في العاصمة باريس 1955، و لقد طرأ على التنظيم عدّة تعديلات و إعادة هيكلة حددت في معاهدة 1973. و ضم الاتحاد كلًا من : (ساحل العاج، البنين، النيجر، السينغال، التوغو، غوستا،وفولتا).

كما تمَّ إنشاء مجلس رؤساء الدول و الحكومات الذي كان يهدف إلى إقامة منطقة نقدية موحدة تنضوي تحتها كل دول غرب إفريقيا، و يقوم أيضا على تكثيف استخدام العملات و زيادة نسبة التجارة البينية.[1]

2- الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا :Union Economique et Montaire

و قد جاء هذا الاتحاد نتيجة إستخدام عملة مشتركة(UEMDA) Ouest African(فرنك الجماعة المالية الإفريقية)، كما سمحت فرنسا بحرية قابلية تبديل هذه العملة بالفرنك الفرنسي، و في عام 1993 تمّ دمج الاتحاد النقدي و المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الذي كان يهدف إلى التكامل بين دول الإقليم و ضم ثماني (08) دول (البنين، بوركينافاسو، غينيا، التوغو،ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال)، و كان الاتحاد يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم من

[1] عصموني خليفة، **مرجع سابق**، ص.116.

خلال مشاريع تشرف عليها هيئات متخصصة مالية، اقتصادية و جمركية و اعتماد سياسات قطاعية مشتركة.[1]

3- الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب إفريقيا :

جاء هذا الاتحاد بموجب المعاهدة الموقعة في 1966، و هو يهدف للحفاظ على زيادة العلاقات التجارية بين دول الإقليم و تخفيض التعريفة الجمركية، كما كان يقوم على اعفاء المبادلات التجارية بين دوله من الرسوم الجمركية و فرض تعريفة جمركية موحدة على السلع الخارجية و اعادة توزيع محصلة الرسوم بين دوله.[2]

4- المنظمة الإفريقية الملغاشية المشتركة :

أقيمت المنظمة بموجب معاهدة "تاناناريف" عام 1966 كخلف للمنظمة الإفريقية الملغاشية للتعاون الاقتصادي، و التي كان من بين أهدافها هو إقامة منظمة سياسية للدول الافريقية الفرانكوفونية، كما عملت على تطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، لكنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة بعد المشاكل التي واجهت دولها و التي أدت إلى انسحاب العديد منها على غرار موريتانيا و الكونغو عام 1972، ثم تلتها كل من التشاد و مدغشقر عام 1974.

و ما يلاحظ على مجموعة هذه المحاولات التكاملية هو ظاهرة الانقسام التي طبعتها ما بين الدول الأنجلوساكسونية و الدول الفرانكوفونية و كلها بسبب الحقبة الاستعمارية و تبعاتها،كما يمكن أن تصنف على أنها تعاونية أكثر من كونها تكاملية.

فعلى الرغم من تعدد التنظيمات و الاتحادات التي حاولت تجميع رؤساء دول الإقليم الغربي لإفريقيا و توحيد أهدافها في ظل سياسات تعاونية تحققها إلا أنها لم تنجح و هذا نتيجة لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي :

---

[1] **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية فرنسي – عربي – إنجليزي** (لبنان : مكتبة لبنان – ناشرون, 2004)، ص. 3.

[2] **المكان نفسه.**

1 ارتباط اقتصاد معظم دولها بالدول الاستعمارية خاصة الفرانكوفونية منها.

2 غياب الإرادة السياسية التي حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي ناجح.

3 عدم الاستقرار السياسي الذي ميز دول المنطقة خاصة و أنها تعاني من غياب الدولة الوطنية إلى جانب كثرة الانقلابات العسكرية.[1]

المطلب الثاني : دوافع التكامل في الإيكواس

إنّ عملية التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا و التي تجسدت أفكارها في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإيكواس" كانت نتيجة لبروز العديد من العوامل التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأسيسها، هناك عوامل و أسباب داخلية متعلقة بدول الإقليم و أخرى خارجية خاصة بطبيعة النظام الدولي و القضايا المعاصرة التي تطبعه، و سواءًا تماثلت أو اختلفت هذه الظروف إلا أنها تبقى كمحفز يدفع بالدول الإفريقية للبحث عن أطر تنهض باقتصادياتها و تحسن ظروف شعوبها لتواكب متطلبات العصر.

1 الدوافع الداخلية :

تتميز الدول الإفريقية عامة و منها دول الغرب الإفريقي بنوع من الخصوصية التي تجعلها بيئة غير مستقرة على عدّة مستويات تحفزها نحو تنظيم و تكثيف تعاونها، و من أهم ما يميز هذه البيئة و يمكن اعتبارها كنقاط قوة تدعم التكامل في المنطقة.

1 1 الروابط الجغرافية و التاريخية :

1- عملية التكامل الإقليمي لابدّ و أن تكون في إطار جغرافي محدد، حيث تلعب الجغرافية دورًا أساسيًا في عملية التكامل, بل و يعد البعد الجغرافي من المقومات المساعدة على نجاح التجربة التكاملية، لأن الاتصال الجغرافي لا يعد امتدادًا فقط و تماثلا، فحتى الاختلاف يساهم في إثراء و ترقية التكامل سواء من حيث المناخ أو التضاريس أو المساحة، و هو ما أثبته تطور ظاهرة الإقليمية

[1] سامي بخوش،**دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب إفريقيا أنموذج منظمة الإيكواس في ليبريا وكوت ديفوار** ، رسالة ماجيستر(جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2012/2011)، ص.46.

(الإقليمية التقليدية تعتمد على ضرورة التواجد في منطقة واحدة عكس الإقليمية الجديدة التي لا تعتد بالجغرافيا). فدول جماعة الإيكواس تقع في مدى جغرافي واحد على مساحة 5,1 مليون كم^{2}غرب إفريقيا،[1]حيث تتميز المساحة الشاسعة بالتنوع البيئي و المناخي و هو ما منح المنطقة مؤهلات تعتمد عليها في تطوير اقتصادها و عديد المجالات, و يمتد الإقليم من موريتانيا غربا إلى النيجر شرقا و من الصحراء غربا إلى المحيط الأطلسي جنوبا و هو بذلك يحتل موقع إستراتيجي.[2]

إنّ هذا الامتداد الجغرافي الواسع لإقليم غرب إفريقيا جعلها غنية بالعديد من الثروات الطبيعية من معادن : كالنحاس في الكونغو، البترول في نيجيريا، إلى جانب توفرها على مخزون هام من مادة اليورانيوم خاصة في النيجر، كما تملك العديد من المعادن النفيسة كالذهب و الألماس.[3]

تتوفر المنطقة أيضا على ثروة غابية هائلة في كل من الغابون و الكونغو ساهمت في توفير صادرات من الألواح نحو الاتحاد الأوربي و إسرائيل و اليابان، إلى جانب توفرها على الثروة السمكية خاصة و أن المنطقة تحتوي على شريط ساحلي بآلاف الكيلومترات، و هو ما جعل غرب إفريقيا لوحدها تنتج ما يعادل 45 مليون طن من الأسماك.[4]

إلى جانب توفر المنطقة على مساحات رعوية واسعة و هو ما يقدم مؤهلًا مساعدًا على تربية الحيوانات كالمواشي و الأبقار.

2 -تتجه دول غرب إفريقيا إلى التعاون و التكامل في إطار الإيكواس أيضا بفعل الروابط التاريخية، خاصة و أنها تعرضت لحقبة استعمارية من طرف نفس الدول : (9 مستعمرات فرنسية و 5 مستعمرات إنجليزية + واحدة برتغالية).

---

[1]بوحنية قوي ،"الإيكواس...مابين الهواجس الأمنية...ورهان التنمية الاقتصادية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 18، (جانفي 2018) ص.248.

[2]أحمد يونس, "إقليم غرب إفريقيا", منتدى الطلاب, قسم الجغرافيا, جامعة طنطا, ص.14. على الرابط : **http://management.EPHPBB.com/L'Afrique d'ouest.033945.014(060606)**.

[3]نور الدين الداودي ، "إفريقيا بين مقومات التنمية و المقومات القارية لتحقيق النهضة "، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية,** (ع 15), ص.99.

[4]**المكان نفسه.**

إلى جانب التقارب اللغوي و الثقافي و العرقي، حيث تستخدم دول المنطقة ثلاث لغات رسمية هي : الفرنسية، الإنجليزية و البرتغالية بفعل الاستعمار إلى جانب العديد من اللهجات المحلية، و بما أن مجتمعاتها قبلية فإندلك يزيد من ترابطها بحيث نجد أن القبلية الواحدة تتفرق في أكثر من دولة واحدة، و هو ما يساهم في تعزيز المصالح و ترابطها و يقوي عملية التكامل.

3 -كما تعرف منطقة غرب إفريقيا كثافة سكانية كبرى، و هذا بسبب الزيادة في الولادات، حيث يبلغ تعداد سكان الإقليم حوالي 350 مليون نسمة، حيث شكل ما يقارب 40 % من سكان إفريقيا حسب إحصائيات 2015، و يتوقع أن يصل إلى حوالي 600 مليون نسمة في 2050.[1]

و بهذا يمكن اعتبار البعد الجغرافي و توفر المنطقة على موارد طبيعية معتبرة إلى جانب الروابط الاجتماعية و التاريخية بمثابة نقاط قوة تعزز التكامل و تساهم بالدفع به لتحقيق النتائج المرجوة، على الرغم من وجود وجهة نظر معاكسة ترى في التعدد و الاختلاف مصدرًا للضعف و ليس العكس.

1-2- دوافع سياسية و أمنية :

أ -المشاكل الحدودية :

تعد المشاكل حول الحدود بين دول غرب إفريقيا من مخلفات الحقبة الاستعمارية و هذا بسبب الأصول العرقية و الثقافية المشتركة نتاج تقسيمات الحدود التي فرضتها الدول المستعمرة في مؤتمر برلين 1885، و الذي لم يراع فيه الخصائص المشتركة التي تجمع بين الشعوب و القبائل الإفريقية و هو ما ساهم في زيادة حدّة الصراعات الحدودية المستمرة لغاية اليوم، فالتقسيم كان على أساس خطوط الطول و العرض خاصة عندما كان الرعاة يتخطون الحدود المرسومة إلى الدول المجاورة.[2]لهذا كان لا بد من البحث عن كيانات تعيد تجميع قوتها اقتصاديا و سياسيا لإزالة و محو آثار التشوه التي خلفها الإرث الاستعماري على جميع المستويات، إلى جانب كثرة الصراعات و

[1] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.248.

[2] محمد عاشور مهدي،**مرجع سابق**.

الحروب لأسباب أخرى و من أمثلتها : الحرب بين مالي و بوركينافاسو عام 1974, النزاع بين موريتانيا و السنيغال في الثمانينات و بين لبيريا و غانا و سيراليون (الصراع بين دول حوض نهر مانو).[1]

كما أن هذه الحدود جعلت عدم توازن بين المساحة و السكان و الإمكانات و هو ما خلق كيانات لا ترقى لمستوى يجعل منها دول مستقلة، لأنها لا تملك مقومات الدولة الوطنية (هناك دول ليس لها منافذ بحرية مايعرف بالدول الحبيسة كمالي) و بالتالي عدم الانسجام و التوافق و النزاعات الحدودية و العرقية بسبب الإرث الاستعماري الذي لم يراعي خصوصية المنطقة ساهم في رغبتها للتكامل.[2]

ب -غياب الدولة الوطنية :

حيث تعرف العديد من الدول عدم استقرار داخلي و هذا بسبب التنافس على السلطة و غياب الديمقراطية, حيث تميزت أنظمة الحكم فيها بالطابع الديكتاتوري و القمعي إلى جانب الطابع القبلي، و هو ما كان سببا في قيام العديد من الحروب الأهلية الداخلية بين قبائل الدولة الواحدة(النفوذ القبلي في مقابل مؤسسات الدولة)، إلى جانب كثرة الانقلابات العسكرية مثل : مالي, ليبيريا, سيراليون, ساحل العاج, ... و غيرها، فأزمة الدولة الوطنية جعلت الدول تدرك عجزها عن مواجهة الاندماج الوطني و البحث خارجه عن التكامل في إطار إقليمي من خلال الأخذ بآليات السوق و التحول الديمقراطي اللذان يعدان عاملان مساعدان على الاستقرار و شروطًا لنجاح التكامل الإقليمي أيضًا، خاصة و أن الاضطرابات السياسية و الأمنية كلها كانت تعيق المسار التنموي للدول إلى جانب العوائق الأخرى.

– سارعت دول غرب إفريقيا للتكامل في إطار الإيكواس رغبة منها في تحقيق سيطرتها على المنطقة خاصة في مواجهة الدول الأجنبية التي تحاول الإبقاء على حالة التبعية من خلال تبني النظم

[1] حسن بدر الشافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الايكواس)** (القاهرة : دار النشر للجامعات، ط 1، 2009)، ص.99.
[2] محمد بوبوش، "التكامل الاقليمي الافريقي"، **مجلة قراءات افريقية**، ع24(أفريل 2015)، ص.65.

الديمقراطية و حقوق الإنسان, خاصة بعداستقلالالدولالإفريقيةبعدقرارالأممالمتحدةرقم 1514 سنة 1960, حيثمنحتأغلبدولغربإفريقياستقلال.

– الأزمات الانفصالية مثل : حرب البيافرا في نيجريا، و كازامانس في السنيغال، و تمرد الطوارق في ماليو غيرها.

– نقص الهياكل في المنظمات الإفريقية التي تدير حل الأزمات كالاتحاد الإفريقي عجل إقامة الإيكواس و بالتالي ضرورة إقامةمجموعة إقليمية فرعية.

1-3- الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية :

إنّ الحالة الاقتصادية و الاجتماعية لدول غرب إفريقيا و التي يميزها الضعف و الهشاشة تعد من العوامل الدافعة للتكامل، حيث تعاني أغلب دولها من فقر و ضعف البنى التحتية كالطرقات، المواصلات و الطاقة الكهربائية، إلى جانب ضعف وسائل الاتصال و عدم السرعة في تلقي المعلومات و هو ما يؤثر على سرعة اتخاذ القرارات الضرورية حول تبادل الكفاءات بين مختلف الدول.[1]

فرغم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها منطقة غرب إفريقيا إلا أن اقتصادها يعاني من الضعف بسبب غياب الكفاءة و سوء التخطيط الجيد و الاستغلال الفعال.

أما في المجال الزراعي فإنّ القطاع يعتمد على أساليب بدائية و بسيطة، خاصة و أن عملية الإنتاج يقوم بها فلاحين صغار (عائلات و تعاونيات) و هذا بسبب ضعف الاستثمار في هذا المجال.

أما بالنسبة للأوضاع الإجتماعية فهي أيضا دون المستوى المطلوب خصوصًا و أنها انعكاس للأوضاع الاقتصادية, فهي تعاني من مستوى متدني ضعيف, فدول الغرب الإفريقي تعاني من الفقر و ضعف الخدمات الصحية و إنتشار الأمراض و الأوبئة (الكوليرا, السيدا, الإيبولا)، إلى جانب قلة

[1] محمد بوبوش، **مرجع سابق**، ص.19.

الكفاءات و هذا راجع لانخفاض المستوى التعليمي و إنتشار الجهل و الأمية و التي تصل في بعض بلدان الإقليم ما بين 50 % إلى 60 %.[1]

إنّ تشابه المشكلات التي يواجهها إقليم غرب إفريقيا خاصة مشكلات الديون الخارجية و ضعف الاقتصاد،إلى جانب التشابه في القدرات العسكرية و التي تتميز هي الأخرى بالضعف في أغلبها ما عدا نيجيريا، [2] تعد أسبابا دافعة تجعل الدول تتطلع إلى تحقيق مزيدا من المكاسب في إطار التكامل، لأن المكاسب تساهم في دعم بناء و استمرار التكتلات بصفة عامة رغم تفاوتها من دولة لأخرى.

فدول غرب إفريقيا ترى بأن الجماعة الاقتصادية "الإيكواس" ستحقق للدول مصالحًا لم تكن لأي دولة تحقيقها منفردة،خاصة و أنها تتطور مكاسبها و تتنوع مع مرور الوقت من خلال تقليص الحواجز الجمركية وخفض التعريفة ثم إلغاءها، و هو ما يضمن تحقيق أرباح (مكاسب) بأقل تكلفة عبر التعاون و جلب الاستثمارات التي ستوفر فرص العمل و العملة الصعبة.

كما أن الشعور بالتهديد و الحاجة للحماية التي يوفرها إطار التكامل سواءًا منها الاقتصادية أو الأمنية،تعد أيضا دافعًا للتكامل خاصة و أن دوله تتميز بعدم الاستقرار الداخلي.

2- الدوافع الخارجية :

و نقصد بالدوافع الخارجية أي انعكاسات و تأثيرات البيئة الدولية التي ساهمت في قيام مجموعة الإيكواس, و يمكن حصرها فيما يلي :

1- تنامي ظاهرة الإقليمية و التكامل و الاندماج في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, حيث أصبح هناك اهتمام متزايد و كبير بإقامة تكتلات اقتصادية و مشاريع تكاملية و اتحادات نقدية و اقتصادية،و بسبب ضغط الظروف الداخلية الصعبة لدول غرب إفريقيا و تطلع قياداتها لتحقيق تقدم و تطور

[1] نور الدين الداودي، **مرجع سابق**، ص.99.

[2] محمد بوبوش، **مرجع سابق**، ص.60.

ملحوظ، حيث دفعت بها لإقامة هذا التكتل الذي سيحسن علاقاتها على المستوى الدولي لتكون قوة فاعلة لها أثر و استجابة.

2- حالة اللاأمن و عدم الاستقرار التي أصبحت ميزت العلاقات الدولية و تهديداتها المباشرة و غير المباشرة (حيث تنوع مفهوم الأمن : أمن إنساني، أمن بيئي, ... إلخ) كلها جعلت دول غرب إفريقيا تتجه للتفكير لإقامة ترتيبات أمنية لمعالجة و حل النزاعات عبر إقامة تنظيمات إقليمية تحقق إستقرارها و أهدافها الأمنية، إلى جانب الاقتصادية و هو ما سعت الإيكواس إلى تحقيقه عبر آليات عديدة.

4 -ظاهرة الانحياز التي عرفتها فترة الحرب الباردة، حيث استخدم المعسكرين القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة للتدخل في الأزمات لصالح طرف معين مثل : تدخل الأمم المتحدة في ليبيريا 1960 لصالح الرئيس جوزيف كاسوفوبو بدعم المعسكر الغربي، و فشل الأمم المتحدة في حل الأزمة و بالتالي أصبحت الحاجة ملحة لإقامة تنظيمات إقليمية تكون أكثر فاعلية في حل مشاكل و قضايا دولها؛ و من أجل هذا الهدف قامت الأمم المتحدة بالتشجيع على فكرة إنشائها لتساعد على التعاون و التكامل من أجل حفظ السلام و الأمن، و قد تضمن هذا في الفصل الثامن من ميثاقالامم المتحدة.

5 -التهديدات الخارجية حيث نميز العسكرية منها و الاقتصادية، فبالنسبة للأولى بالإضافة إلى دور الدول المستعمرة و استمرار حالة التبعية كما في عديد المجالات، فقد عرفت بعض الأقاليم حالات تهديد مثل : غزو المرتزقة البرتغاليين لجمهورية غينيا في 1970، كما تعرض البنين لهجوم آخر عام 1977، و هذا أيضا يعد عاملا دافعا لإقامة الجماعة من أجل توفير الحماية من مختلف التهديدات عبر آليات تضمن أمنها.

إلى جانب ضعف التنظيمات القارية و عجزها على تحقيق الأمن و إيجاد حلول للصراعات التي عرضها بعض دول المجموعة (الإيكواس) على الرغم من جهودها و بالتالي لا بد من وجود منظمات خاصة بكل إقليم و عليها أن تعمل بالتعاون مع باقي التنظيمات و الاتحادات.

6 -أما التهديدات الاقتصادية فتتجسد من خلال التدخل الأجنبي في دول الإيكواسعبر زيادة الاستثمارات و على رأس هذه الدول : الصين و الكيان الاسرائيلي و الذي يسعى لتحقيق دوافع و أغراض اقتصادية و أخرى سياسية من خلال تطويق المنطقة العربية، كما تسعى الدول لزيادة استثماراتها بسبب قلة تكاليف الانتاج و النقل بهذه المناطق و يخلق لها فرص عمل جديدة و يفتح خطوط انتاج و تصدير أخرى.[1]

7- عجز الدول الإفريقية بصفة عامة على مواجهة ظاهرة العولمة بشكل منفرد لأن التطورات السريعة التي فرضتها العولمة كانت في مجال أكبر لا يسمح لامكانياتها بمواكبتها خاصة على المستوى الاقتصادي و التكنولوجي و هو ما دفع بالعديد من الدول الإفريقية للاندماج في تكتلات و تنظيمات إقليمية، فتجمع الإيكواس رأى بأن التكامل أصبح أولوية و وسيلة من أجل النهوض بالدول و تعزيز قدراتها التنافسية على المستوى العالمي و ضرورة اندماجها في المجتمع الدولي، خاصة و أن العولمة لم تقتصر على مجال بعينه بل كانت شاملة. [2] و من تداعياتها أن أغلب الدول الإفريقية بصفة عامة و منها دول الغرب الإفريقي ليست حرّة في اتخاذ قراراتها خاصة الاقتصادية و هذا بسبب سيطرة و تحكم الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات المنطقة و تحكمها في ثرواتها, إلى جانب أن عدم الاستقرار و ضعف دور الدولة من خلال عدم قدرتها على الإشراف و التحكم في قراراتها و مواردها.[3]

إذن فدول الغرب الإفريقي تحتاج لفرص التكامل التي أفرزتها العولمة أيضا من أجل زيادة استثماراتها و رفع معدلات نمو اقتصادياتها و خفض التضخمات و العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها و التخلص من التبعية للدول المستعمرة.

8- يعتبر نجاح التجربة التكاملية في الاتحاد الأوربي (EU) و التي عرفت سلسلة من التطورات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال تدرجها في مراحل التكامل الإقليمي، و كذا نجاح تجا كالنافتا

---

[1] محمود محمد، "فرص التكامل الاقتصادي في إفريقيا و تحدياته"، من الموقع : **www.ackbalee joae**تاريخ الاطلاع على الموقع : 2019/04/10.

[2] **المكان نفسه.**

[3] بوبوش محمد، **مرجع سابق**، ص.60.

(اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و كندا و المكسيك) من الأسباب التي دفعت بدول الغرب الإفريقي إلى التفكير في إقامة جماعة الإيكواس لتضاهي هذه التجارب و هذا تماشيا مع متطلبات الواقع الدولي.

المطلب الثالث : ميلاد الإيكواس

إنّ فكرة البحث عن تكتل إقليمي في منطقة غرب إفريقيا كانت قد تبلورت في الاتحادات و التنظيمات التي سبق الإشارة إليها سابقا، لكن وجود أسباب و ظروف عجلت في زوال البعض منها إلى جانب اندماج بعضها، سواء الأوضاع الاقتصادية منها و السياسية و الأمنية الداخلية و الخارجية، لدا كان لا بد لدول القرن الغربي من إفريقيا من العمل على إقامة كيان اقتصادي ينهض بالمنطقة و يساهم في رقيها و تطورها.

1- ظروف نشأة الإيكواس :

و تعود الجذور الأولى لفكرة إنشاء الإيكواس إلى بداية التجارب التكاملية في الإقليم من خلال الدعوة التي قام بها الرئيس الليبري "ويليام توبمان" " Wiliam Tobman" في عام 1964 من أجل إقامة منطقة التجارة الحرّة غرب إفريقيا، إلى جانب إجتماع العديد من ممثلي دول المنطقة (كوت ديفوار، غينيا و سيراليون).[1]

إلى جانب الرغبة الداخلية للتكامل لدى دول منطقة غرب إفريقيا هناك ظروف دولية أيضًا دفعت لذلك خاصة تشجيع الأمم المتحدة لقيام مثل هذه الجماعات الاقتصادية في إفريقيا، و هو ما تجسد عبر سلسلة اجتماعات جمعتها بدول القارة مثل : اجتماع نيامي بالنيجر عام 1966، و اجتماع أكرا (غانا) عام 1967، ثم اجتماع مونروفيا 1968 الذي عرف توقيع معاهدة الإنشاء، لكن الجماعة الأهلية النيجرية عطلت ذلك.

- الفكر التكاملي لدول المنطقة، على الرغم من أن دوافع و أسباب التفكير في قيام مبادرة الإيكواس هي اقتصادية بدرجة أولى، إلا أن الجانب السياسي كان حاضرًا، و خاصة و أن المبادرة هي بقيادة

[1] سامي بخوش، **مرجع سابق**، ص.45.

رؤساء و حكومات الدول، و لأن تحقيق التكامل الاقتصادي لا بد من أن يتبعه تكامل سياسي و أمنى أيضا. و لقد تأثر القادة الأفارقة بالفكر الوحدوي و هذا ما جسدته أفكار رئيس غانا "كوامي نكروها" و اقتناعه بفكرة التوحد على مراحل، و التي تعد النواة الأولى لفكرة إنشاء الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بعد فشل محاولات التكامل و إقامة تجمعات اقتصادية، و منه تجسدت معاهدة "لاغوس" المنشئة للجماعة.

– الدور النيجيري في عملية التكامل : كانت هناك جهود لعديد الدول لمحاولة انجاح قيام هذا التكتل الذي يضم كل دول إقليم الغرب الإفريقي، و هذا من خلال سعي القادة إلى بلورة ذلك من خلال تكثيف اللقاءات و الاجتماعات،لكن برزت الجهود النيجيرية بشكل كبير لأن التكامل الإقليمي كان من ضمن أولويات سياستها الخارجية؛ إلى جانب ثقتها بقدراتها على قيادة الإقليم محاولة في ذلك الحد من التغلغل الفرنسي دعمه المالي لمجموعة الـ CEAOالتي كانت قد انشئت لمواجهتها إلى جانب بحثها عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها و تغذية مواردها، خاصة و أنها تملك موقعًا جغرافيًا يؤهلها لذلك (تتوسط دول الإقليم الغربي).

في المقابل كانت هناك دول مقاومة لجهود إقامة هذا التكتل مثل : السنيغال و ساحل العاج،استمرت نيجيريا في جهودها الدبلوماسية من خلال ارسال مبعوثين إلى كل دول الإقليم لإقامة التكتل رغم رفض الدول الفرانكوفونية باستثناء : التوغو و غينيا، حيث قامت باتحاد مع التوغو في بداية لتوافق الرؤساء بين الدول الفرانكوفونية و الأنجلوفونية، و هو ما نتج عنه كردة فعل للحد من النفوذ النيجيري قيام الدول الفرانكوفونية بإنشاءالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا CEAO، لكن نيجيريا لم تتوقف و واصلت جهودها من خلال استغلال الظروف الاقتصادية لبعض الدول، و كذا من خلال التدخل لحل بعض الخلافات فيما بينها رغم معارضة بعض الدول لإقامة تجمع الإيكواس (مالي، بوركينافاسو، ساحل العاج و السنيغال). [1] و مع تحقيقها للاستقرار الداخلي و زيادة التفوق الاقتصادي الذي أحرزته في 1973 نجحت في اقناع الدول المعارضة بضرورة اقامة تكتل بشمل كل

[1] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص.73.

دول الإقليم، و مع هـذا الاصرار النيجيري و بعد تشكيل لجنة خبراء في 1972 لدراسة و وضع الخطوط العريضة لإقامة هذا التكتل ثمّ الاتفاق على توقيع معاهدة لومي (اجتماع للوزراء) و بعدها اجتماعات كل من "أكرا" (غانا) و "مونروفيا" في جانفي 1975 وصـولا لصياغة المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا Economic Community of West African States ECowas و التوقيع عليها في لاجوس النيجيرية في 28 ماي 1975.[1]

و تعتبر الجماعة آلية مؤسساتية لتجسيد التعاون الإقليمي بين دول غرب إفريقيا، و قد ضمت كلا من : ساحل العاج، بنين، غنيا، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، التوغو، نيجيريا، ليبيريا، سيراليون، غانا، غامبيا،غنيا بيساو و الرأس الأخضر، لكن انسحبت موريتانيا في عام 2010 كما تمّ التصديق على البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية في اجتماع الجماعة الأول المنعقد في لومي "التوغو" في نوفمبر 1973.[2]

[1] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص.73.

[2] **المرجع نفسه**، ص.65.

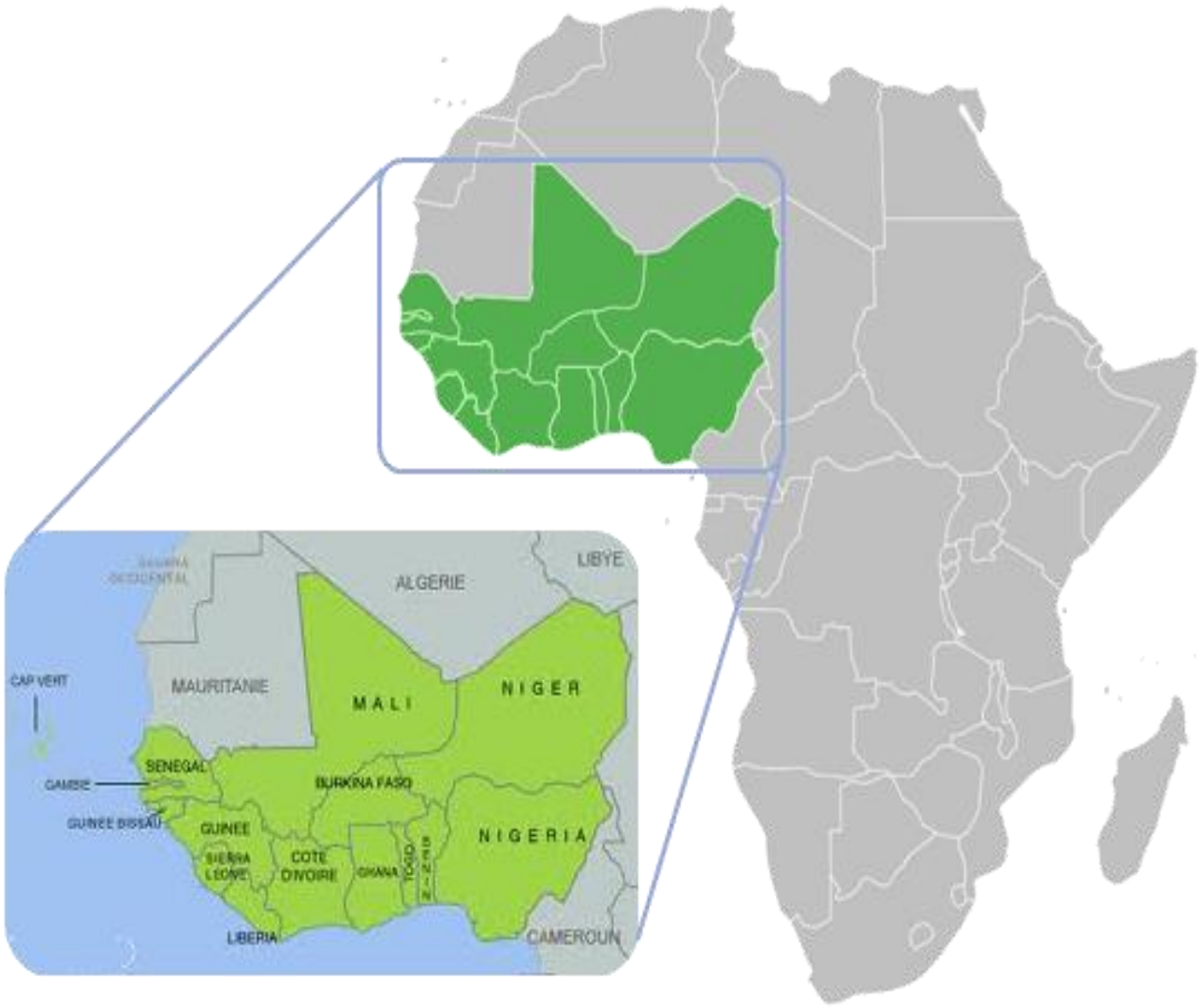

www.beva-knigeria.com/en/ecowas/html.

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للإيكواس

إنّ عملية التكامل الإقليمي التي قامت بها دول غرب إفريقيا الستة عشر في إطار الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) عملت على بلورت أهدافها و سياساتها التكاملية في جميع المجالات من خلال وضع إطار مؤسساتي يكفل لها الوصول إلى تحقيق ما تطمح إليه من العملية التكاملية، و كانت المعاهدة المنشئة في 1975 قـد تضمنت هـذه المؤسسات و الأدوار المنوطة بها، إلى جانب المبادئ الأساسية التي قامت بها الجماعة و كما حددت الغايات من هذا التعاون.

المطلب الأول : مبادئ و أهداف الإيكواس

تُعد المعاهدة المنشئة لأي منظمة سواء إقليمية كانت أو غيرها بمثابة البوصلة التي تحدد المسار الذي يجب اتباعه، و هذا من خلال الالتزام بالمبادئ و الأهداف التي تمّ الاتفاق حولها، كما تعتبر الميثاق التأسيسي لها و الذي يمكن الرجوع إليه في عديد الحالات.

و قد تضمنت معاهدة لاغوس عام 1975 المنشئة للإيكواس أهم مبادئ و أهداف الجماعة، و هذا من خلال تحديد الأجهزة و المؤسسات المخولة لها الإشراف على تنفيد و متابعة مشاريعها و سياساتها، كما تمَّ أيضا إضافة بعض المبادئ و الأهداف في المعاهدة المعدّلة عام 1993 إلى جانب إضافة بعض البروتوكولات و الملاحق لتدارك النقائص التي تمّ اغفالها من قبل.

1 الأهداف :

من خلال الاضطلاع على المعاهدة المنشئة للإيكواس عام 1975 نرصد جملة من الأهداف التي تمّ التأكيد عليها بإجماع من كل دول التكتل وأقرت بتنفيدها على ثلاث مراحل، [1] كما وضحت الآليات اللازمة لتحقيقها على أرض الواقع.

تهدف المنظمة إلى تكثيف التعاون و التكامل في إطار تجمع "الإيكواس" و هذا من أجل رفع المستوى المعيشي للشعوب و تحقيق نمو و استقرار اقتصادي، و من أجل أيضًا تعزيز العلاقات و الروابط بين الدول الأعضاء و المساهمة في ازدهار إفريقيا، هذا حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة الثانية.[2]

[1]Bruce Zagaris,The Economic Community Of West African States(ECOWAS):An Analysis and Prospects,**WESTERN RESERVE JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW,** V 10, N 1, (1978),p.103.

[2]Ecowas Revised Treaty,article 2,p.3, Accessed:28/004/2019. From:**http://www iag-ago/bd/does Revised Treaty of economic community of weat africa.**

و من أجل تحقيق أهداف الفقرة السابقة يجب على الإيكواس العمل على : [1]

1 -التنسيق بين السياسات الوطنية و وضع برامج و مشاريع في مجالات عديدة كالفلاحة و استغلال الموارد الطبيعية و النقل و المواصلات و الاتصالات و الصناعة و التجارة و الطاقة و السياسات المالية و النقدية، إلى جانب الاهتمام بالموارد البشرية كما في مجال التعليم و الثقافة و الإعلام الآلي و تحسين الخدمات الصحية و السياحة و العدالة.

2 -العمل على التنسيق و الربط بين السياسات من أجل حماية البيئة.

3 -تعزيز و خلق مؤسسات مشتركة للإنتاج في شتى المجالات.

4 -العمل على إقامة سوق مشتركة و هذا من خلال اتباع الخطوات التالية :

-تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

-تسهيل عمليات الإستيراد و التصدير سواء بين الدول الأعضاء أو مع الدول غير الأعضاء.

-إزالة الحواجز الجمركية و إقامة منطقة التبادل الحرّ و الاتحاد الجمركي على مستوى المنظمة.

-التأسيس لتعريفة جمركية موحدة وفق سياسة تجارية مشتركة مع دول العالم الثالث.

-إزالة العقبات و فتح المجال لحرية تنقل الأفراد و السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء و الحق في الإقامة و التأسيس.

5 -الدعوة للاتحاد الاقتصادي عبر تبني سياسات مشتركة في المجال الاقتصادي و المالي و الخدمات الاجتماعية و الثقافية و التأسيس للوحدة النقدية.

6 -الدعوة إلى إقامة مؤسسات مشتركة بإشراك القطاع الخاص و جميع الفاعلين الاقتصاديين عبر اتفاقية إقليمية حول الاستثمارات العابرة للحدود.

[1] Ecowas Revised Treaty**, op.cit**, P.3.

7 تبني خطوات نحو التكامل في القطاع الخاص و خلق بيئة خاصة بمؤسسات العمل الصغيرة و المتوسطة.

يلاحظ بأن دول الإيكواس في معاهدتها الأولى ركزت على ضرورة تحسين الأداء الاقتصادي و القضاء على الضعف الهيكلي و الوظيفي من خلال تركيزها على الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، خاصة و أن الدوافع من وراء هذا التكامل هو النهوض باقتصاديات الدول لمسايرة الركب العالمي.

2 مبادئ الإيكواس :

من بين أهم المبادئ التي ركزت عليها الجماعة و الواردة في المعاهدة المنقحة عام 1993 في مادتها الرابعة و التي تقوم عليها و تلزم دول المنظمة باتباعها و هذا لتحقيق الأهداف التي تطمح إليها :[1]

1 العمل على تحقيق المساواة و الاعتماد المتبادل بين أعضاء الجماعة،و هذا من أجل تفادي سيطرة أي دولة على المجموعة.

2 تحقيق التضامن و الاعتماد الجماعي، و المقصود به هو العمل على التعاون و التنسيق بين السياسات و تحقيق التكامل بين البرامج فيما بين دول المجموعة.[2]

3 العمل على منع الاعتداءات بين الدول الأعضاء.

4 تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال تعزيز و توطيد علاقات حسن الجوار بين الدول الأعضاء.

5 على حماية حقوق الانسان و الشعوب المنصوص عليها في معاهدة أبوجا 6 جويلية 1991،و هذا تطبيقا لأحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.

6 العمل على تعزيز و تطبيق مبادئ الحكم الديمقراطي في دول المجموعة.

7 تحقيق العدل في توزيع تكاليف و فوائد العملية التكامل الاقتصادي.

[1]Economc Community of West African States(ECOWAS), **REVISED TREATY** (Abudja : Ecowas Commission, 2015), p.p.5.6.

[2]**Ibid**,P.7.

8 تحقيق الشفافية و العدالة الاقتصادية و الاجتماعية عبر المشاركة الشعبية في التنمية.

9 العمل على الاعتراف و احترام جميع مبادئ الجماعة المنصوص عليها.

و قد سعت دول الإيكواس جاهدة في مسار تكاملها من أجل الوقوف على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها و تماشيا مع المبادئ الموضوعية.

و من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي :

المعاهدة المنشئة لم تشر إلى تحقيق أهداف أمنية أو سياسية، و اكتفت بالتركيز على الأهداف الاقتصادية من خلال وضع آليات و هياكل تضمن ذلك، أما في المعاهدة المعدلة في 1993 فبالإضافة إلى التأكيد على الأهداف الواردة في المعاهدة الأولى أضافت المجموعة أهدافا جديدة أخرى و هذا تماشيًا مع التطورات الحاصلة، و يلاحظ أيضا تركيزها على المبادئ و التي لم يتم الإشارة إليها في المعاهدة السابقة لها خاصة في المجال الأمني، حيث ركزت على حل و تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء و هذا ضمانًا للاستقرار الذي يساهم في تجسيد الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و تنفيذا للاتفاقيات و المعاهدات التي أبرمتها الدول الأعضاء في مجالات عديدة.

المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للإيكواس

حرصا من الإيكواس على تحقيق الأهداف المعلن عنها في معاهداتها في عام 1975 المنشئة و الاتفاقية المنقحة عام 1993 قامت بوضع أطر مؤسساتية و اعتبارها كآلية لتنفيذ برامجها و سياساتها التكاملية في شتى المجالات, و قد وردت كالتالي :

1 مؤسسات الإيكواس حسب إتفاقية لاغوس 1975 :[1]

أ/ هيئة رؤساء الدول و الحكومات : The AUthority of Heads of States and Govermments

و تعد أعلى هيئة في المجموعة و هي تضم كل رؤساء الدول و الحكومة العضوة في الإيكواس و قد حددت الفقرة الأولى من المادة الخامسة المهام المنوطة بها و هي :

[1] حسن بدر الشافعي, **مرجع سابق**, ص.81.

-إعطاء التوجيهات لكافة المؤسسات وكافة أعضاء الجماعة.

-مراقبة و توجيه عمل السكرتارية التنفيذية.

-تقوم بتعيين الأمين التنفيذي حسب ما تنص عليه المعاهدة.

-تقوم بتقديم استشارات لمحكمة العدل حول التزامات الدول تجاه المجموعة أو إحدى المؤسسات و هذا وفق أحكام المعاهدة.

-تضع البرامج و النظام الداخلي.

-تطلب من المحكمة البث في بعض المسائل القانونية عند الضرورة.[1]

و تقوم الهيئة بمتابعة المشاريع من خلال الاجتماعات التي تعقدها الهيئة, و التي تتم مرة في السنة (إلا في الحالات الاستثنائية)، و يتم رئاسة الهيئة بالتناوب. أما القرارات فتؤخذ بالإجماع، لكن في المعاهدة المعدلة عام 1993 تمّ النص على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء أو موافقة ثلثي الأعضاء بحسب طبيعة الأمر الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه (إجرائي- موضوعي).[2]

كما أن كل المؤسسات بما فيها هيئة رؤساء الدول و الحكومات تباشر وظائفها في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها حسب الفقرة الثانية من المادة الرابعة، إلى جانب ما حددته البروتوكولات الملحقة مثل : بروتوكول تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الجماع،, بروتوكول تعويض الخسائر ،بروتوكول تحديد قواعد بلد المنشأ، بروتوكول خاص بمجلس التعاون و التعريض و التنمية و بروتوكول خاص بترتيبات إعادة تصدير السلع المستوردة داخل الجماعة. و كلها بروتوكولات ملحقة بالمعاهدات من أجل توضيح و تفسير أكبر للأدوار و التسيير الجيد للعملية التكاملية.

ب/ مجلس الوزراء :

مكون من وزراء الدول المنضمة، و حسب المادة السادسة من المعاهدة المنشئة يجب على كل دولة تعيين مندوبين (اثنين)، و يقوم المجلس بـ :

[1] سامي بخوش، **مرجع سابق**، ص.50.

[2] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 83.

-تقديم توصيات و تقارير لهيئة رؤساء الدول و الحكومات حول مختلف الأعمال الهادفة لتحقيق أهداف الجماعة.

-تعتمد النظام الداخلي للموظفين و الهيكل التنظيمي للجماعة.

-يقدم توجيهات حول مختلف المسائل المتعلقة بسياسات التكامل الاقتصادي.

-إبداء الموافقة على مختلف برامج العمل و اقتراحات ميزانية الجماعة.[1]

-تنفيذ المهام الموكلة إليه.

و قد حددت المادة السابعة العلاقة بين السلطة و المجلس من خلال تحديدها لخطوات اتخاذ القرارات و التوجيهات و التي يجب على المجلس تنفيذها.

-يجتمع المجلس مرتين في السنة مع وجوب انعقاده في الحالات الاستثنائية.

ج/ السكرتارية العامة:

و هي بمثابة الجهاز الإداري للجماعة، يتم تعين سكرتيرها التنفيذي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و هو أهم شخصية في المجموعة بمساعدة نائبان يختارهم مجلس الوزراء إلى جانب المراقب المالي و يعين من طرف مجلس الوزراء أيضا.

و حسب المادة الثامنة فإن المهام المنوطة بالسكرتارية هي مساعدة كل المؤسسات في الجماعة على تنفيذ و القيام بالمهام المنوطة بها, إلى جانب مراقبة و متابعة مستمرة لأداء المؤسسات و رفع تقارير عنها لمجلس الوزراء، كما تقدم تقارير حول أهم أنشطة مجلس الوزراء، إلى جانب قيامها بوضع الدراسات الخاصة بتطوير و تحديث أداء مختلف المؤسسات.

[1] TREATY OF ECOWAS_1975.Tif.Internatioal Democray Watch.**www.international democracy watch.org.**

د/ المحكمة الجماعة :

كان الهدف من إنشاء المحكمة هو تحقيق العدالة بين الدول الأعضاء و حل مختلف النزاعات، و قد حددت المادة 56 إجراءات تسوية النزاعات و نصت على أن المفاوضات هي أول إجراء،و في حالة فشلها يُلجأ إلى المحكمة التي تعتبر قراراتها نهائية و ملزمة.[1]

هـ/ اللجان الفنية و المتخصصة :

و تضم هذه اللجان ممثلين من كل دولة عضو، إلى جانب تعيين مساعدين و مستشارين لهم مهمات وضع تقارير و توصيات موجهة للسكرتارية.

حددت المادة 10 الوظائف الخاصة بكل لجنة، و هناك إمكانية لإنشاء لجان أخرى إذا تطلبت الحاجة لذلك. كما يمكن لمجلس الوزراء تحديد خطوات عمل هذه اللجان.[2]

و/ صندوق التعاون و التعويض و التنمية :

نصت على انشائه المواد : 50 51، و 52، و حددت وظائفه إلى جانب إلحاق بروتوكول حول مساهمة الدول الأعضاء، و قبل 1979 لم يكن الصندوق ضمن المؤسسات الأساسية للجماعة على اعتبار أن مهامه مرحلية فقط. و من أهم مهام هذا الصندوق هو تمويل المشاريع و تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب، إلى جانب التبرعات و اسهامات من خارج الجماعة, و تمّ في 1999 تحويله إلى مصرف للاستثمار و التنمية.[3]

2 مؤسسات الإيكواس حسب معاهدة 1993 :

مع نهاية الثمانينات و بعد الآداء الذي عرفته مؤسسات و هياكل جماعة الإيكواس و ما شابه من قصور،ظهرت هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في مهام بعض هذه المؤسسات و ضرورة

---

[1] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص.85.

[2] **المكان نفسه.**

[3] سامي بخوش، **مرجع سابق**، ص.50.

استحداث أخرى و هذا تماشيا مع التطورات الإقليمية و الدولية المحيطة بالجماعة، و هو ما حاولت تداركه من خلال المعاهدة المنقحة سنة 1993،[1] و التي نصت في بندها السادس بأن المؤسسات المكونة للجماعة هي كالتالي :

1 -مجلس رؤساء الدول و الحكومات

2 -مجلس الوزراء

3 -برلمان الجماعة

4 -المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

5 -السكرتارية التنفيذية

6 -صندوق التعاون و التعويض و التنمية

7- اللجان الفنية المتخصصةوهي: لجنة الزراعة والغذاء،لجنة الصناعة والعلوم التكنولوجية والطاقة، لجنة البيئة و الموارد البشرية،لجنة النقل والاتصالات والسياحة،لجنة الجمارك,والضرائب والاحصاء، لجنة الشؤون القانونية والسياسيةو الأمن الاقليمي والهجرة، لجنة الموارد البشرية والمعلومات والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنةالادارة.[2]

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص.86.

[2] سامي بخوش, **مرجع سابق**, ص.50.

هذا الشكل تم استخراجه وفقا للهيكل المؤسسي الوارد في المعاهدة المنقحة 1993.

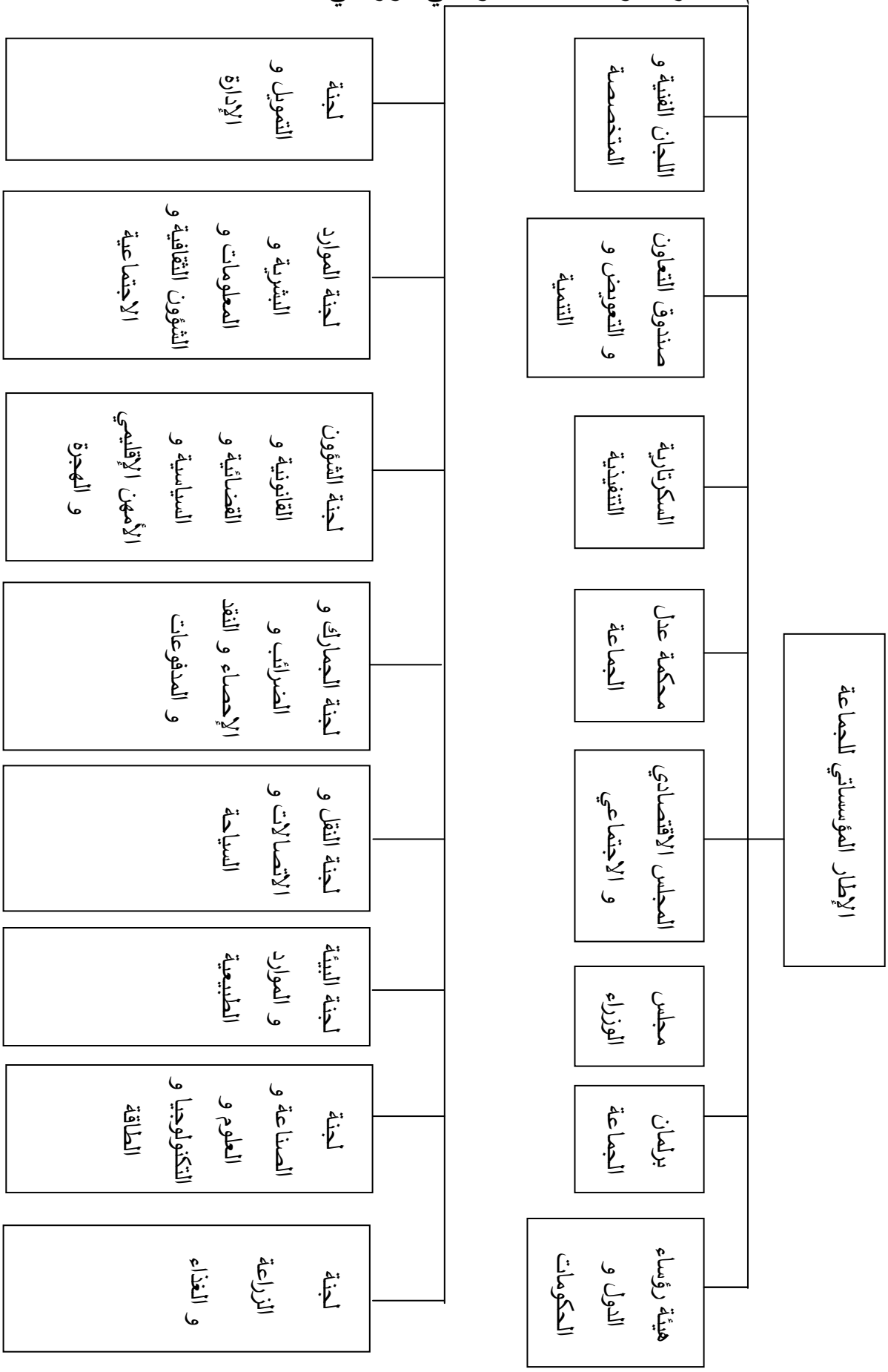

كما أقرت المعاهدة بأنه يمكن إقامة مؤسسات أخرى حسب الضرورة.

نلاحظ بأن الإيكواس أعطت بعدا آخر لسير عمل مؤسساتها،حيث يمكن إعتبار عمل مجلس الوزراء مكمـلا لمجلس رؤساء الدول و الحكومات، أي أن العمل بينهما مشترك، فهو يسهل ويساعد مجلس الرؤساءو الحكومات على إتخاذ القرارات من خلال التقارير و التوصيات التي يقدمها،كما يمارس دور المراقبة من خلال إشرافه على تنفيد عمليات التكامل داخل المجموعة في جميع المجالات.

ومن خلال القراءة التحليلية للصلاحيات الممنوحة لمجلس رؤساء الحكومات، نلاحظ بأنه يتمتع بأهمية كبيرة؛خاصة و أنه المسؤول عن اتخاذ القرارات داخل الجماعة (مركزية إتخاذ القرار)،والذي يمكن إعتباره من ناحية أخرى ذا تأثير سلبي على سير عمل الجماعة, كما أن له دورا إيجابيا من خلال متابعته للمشاريع وكذا متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه والموجهة.

3 التعديلات على الإطار الهيكلي حسب المعاهدة المعدلة سنة 1993 :

1- تمَّ تحديد طريقة اتخاذ القرارات في مجلس رؤساء الدول و الحكومات و هذا بموافقة ثلثي الأعضاء، و تدخل حيز التنفيذ بعد 60 يومًا من نشرها في الجريدة الرسمية، و هذا حسب المادة 9 في فقرتها الثالثة.

2- أضافت المادة العاشرة في الفقرة الثالثة أنه قد يطلب المجلس استشارة من محكمة الجماعة حول مسائل قانونية إذا تطلب الأمر ذلك.

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أنه يتولى رئاسة المجلس وزير شؤون الجماعة و الدولة التي تم انتخابها رئيسة للسلطة خلال تلك الفترة.

3- ما يتعلق بمحكمة عدل الجماعة : نصت المعاهدة على تمتعها بالاستقلالية التامة عن باقي مؤسسات الجماعة, كما أن قراراتها تكون ملزمة لكل الدول الأعضاء و المؤسسات و أفراد الجماعة.

4- فصلت المعاهدة في مادتها 76 في طرق تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، و حددت اختصاصات المحكمة فيها و نصت على أنه في حالة الفشل يحق للأطراف المتنازعة رفع دعوة للمحكمة التي تكون قراراتها ملزمة و نهائية.[1]

5- في مادتها الـ 14 : نصت بأن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي مكون من ممثلين عن مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و هي بمثابة مجلس استشاري.

6- بالنسبة لبرلمان الجماعة فقد نصت المعاهدة المعدلة فقط على طريقة تشكيلية، أما ما يتعلق بطريقة الانتخاب و تحديد الوظائف فقد تمَّ إدراجها في بروتوكول ملحق بالمعاهدة.

أما فيما يتعلق باللجان الفنية المتخصصة فقد تمَّ إضافة أربعة منها، إلى جانب تلك الواردة في المعاهدة المنشئة عام 1975 و هي : لجنة البيئة، لجنة الموارد الإنسانية، لجنة التمويل و إدارة الشؤون القانونية و القضائية و السياسية و لجنة الأمن الإقليمي و الهجرة.

من خلال استعراض التشكيلة المؤسساتية للإيكواس؛يمكننا القول بأنها تعمل في إطار ديناميكي متكامل، بحيث هناك تعاون بين مختلف أجهزتها وتقسيم للوظائف، فمجلس الوزراء الى جانب مختلف اللجان الفنية التي تمثل مختلف الفئات تعمل على اقتراح سياسات وبرامج تقدمها لمجلس الحكومات والرؤساء ليوافق عليهاو يواصل مراقبة تنفيذها،بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان ومختلف الأجهزة المكلفة بذلك،و تحظى هذه البرامج بالتمويل الذي يوفره صندوق التعاون و التعويض والتنمية إلى جانب ما توفره مكاسب عملية التكامل.

إن التعديلات التي مست الاطار المؤسساتي للإيكواس من خلال المعاهدة المنقحة؛جاءت لتزيد من فعاليتها أكثرمن خلال فتح الباب أمام المشاركةالشعبية(جهازي: البرلمان واللجان الفنية)،إلا أن آراءها تبقى إستشارية لا غير، وهو مايجعل المنظمة تفكر في إقامة أجهزة تلبي حاجاتها وتضمن بها مستقبلها.

[1]Revised Treaty of Ecowas, **op .cit,**p.43.

المطلب الثالث : قراءة تحليلية في معاهدات الإيكواس

من خلال تتبع المسار التكاملي في جماعة الإيكواس وجدنا بأن عملية التأسيس لهذا الكيان كانت من خلال معاهدتين, المعاهدة المنشئة الأولى عام 1975، و الثانية جاءت معدّلة و متممة سنة 1993 و هذا لتكون أكثر تلاءمًا مع التغيرات الحاصلة في محيطها و التي عرفتها من خلال الجماعة تطورًا و تغيرًا في المسار و الهياكل.

1- المعاهدة المنشئة الأولى في لاغوس عام 1975 : و كانت بتوقيع كل دول الإقليم الستة عشر (16) و على اعتبار أن الإيكواس تصنف ضمن المنظمات الإقليمية الفرعية، فكان لا بد من معاهدة تؤسس لقيامها و توضح أهدافها و مسار عملها كما تحدد الآليات و الأطر المؤسساتية التي تقوم بتنفيذها.

و ما يلاحظ على المعاهدة المنشئة لعام 1975 هو تركيزها على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية, و هذا في إطار انتهاج سياسات تعاونية في عدة مجالات من خلال توسيع التجارة البينية و إزالة العوائق و فتح باب الاستثمارات، و كانت بنودها قد أوضحت بالتفصيل مراحل عملية التكامل التي تهدف إلى بلوغها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية و سياسية و ثقافية و اجتماعية موحدة.[1]

كما نصت المعاهدة المنشئة لعام 1975 على مختلف المؤسسات التي تشرف على حسن سير العملية التكاملية داخل الجماعة من خلال تحديدها و النص على المهام المنوطة بها، و هو ما حددته المادة الرابعة منه.

تضمنت معاهدة 1975 موضوع العضوية في ديباجتها, حيث حددت المادة الأولى و كذا المواد 62, 64 و 65 أنواع العضوية و حددت كيفياتها، حيث جعلتها مقتصرة فقط على دول إقليم غرب إفريقيا و هو ما جعلها تعتد بالمعيار الجغرافي كأساس في تحديد العضوية.

[1] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص.77.

و لكن على الرغم من أن معاهدة 1975 حاولت الإلمام بكل ما يتعلق بتوفير الظروف و الأطر المؤسسية و التشريعات التي من شأنها تسهيل عملية التكامل داخل الجماعة، إلا أن الواقع أظهر بعض النقص و القصور الذي استدعى اللجوء إلى اتفاقية أخرى تكون أكثر مواءمة و تماشيا مع الظروف الجديدة، و هو ما استدعى الاتفاق حول اتفاقية جديدة معدلة في 1993.

2- المعاهدة المعدلة 1993 :

كان قيام دول الجماعة بالاتفاق حول اتفاقية جديدة عام 1993 راجع لعدة أسباب أهمها :

- عدم قدرة المؤسسات و الآليات التي تم الاتفاق عليها في المعاهدة الأولى على تحقيق الأهداف المسطرة, خاصة و أن مسار التكامل الاقتصادي قد تمّ برمجته وفق جداول زمنية محددة، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع لم يعكس ذلك و هو ما استدعى التأسيس لهياكل جديدة تكون أكثر فاعلية و ديناميكية و من أمثلتها : إقامة المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و هذا من أجل إشراك كل الفئات في عملية التكامل.
- الظروف السياسية و الأمنية التي عرفتها منطقة غرب إفريقيا من صراعات و نزاعات و ما خلفته من عدم استقرار, واستدعى إستحداث آلية لحل النزاعات و هو ما تم ترجمته في آلية تسوية إدارة النزاعات, حيث تم إنشاؤها في بروتوكول خاص و وضعت عليه دول الجماعة في 1999 و أصبح المرجع الذي تعتمده في تعاطيها مع الأزمات و النزاعات.

3- النقص في التشريع، بحيث أن المعاهدة المنشئة لعام 1975 لم تكن ملمة بكل التفاصيل التي تخص الجماعة و مسارها التكاملي و الذي يتطلب مزيدًا من المواد التي توضح ذلك و آليات للعمل بها.

و لقد جاءت المعاهدة المعدلة 1993 لاستدراك القصور الذي طال المعاهدة الأولى في 1975، و تمَّ التوقيع عليها في جويلية 1993 بكوتونو (البنين) من طرف دول الجماعة الخمسة

عشر (15)، و هدفها الأساسي هـو التعديل مـن خلال إضافة هياكل و مواد و ملاحق لتحقيق الإندماج الإقتصادي أولا ثم الاجتماعي و الثقافي و السياسي و الأمني.

و لتحسين المستوى المعيشي لأفراد دول الجماعة خاصة بعد إقتناع رؤساء الحكومات و الدول بأن عملية التعاون و التكامل الإقليمي لن تتسع إلا بالاعتماد على الذات.

و قـد تمـت عملية التعـديل لمعاهدة 1993 مـن خـلال الـرجوع إلى المـيثاق الإفريقي لحقـوق الإنسان, و الإعلان الأساسي للسياسات الرئيسية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أبوجا 1991، و اقتناع دول الجماعة بأن التكامل لا يكون إلا بالتجميع الكلي و الجزئي للسيادات الدولية و تحقيق سياسات مشتركة و العمل الجماعي الذي سيفتح الآفاق و يقرب وجهات النظر، بحيث كانت هذه المعاهدة هي التي أعطت المزيد من الأمل في مجال تكامل الجماعة.[1]

2-1- من حيث التعديل في الأهداف و المبادئ :

في المعاهدة المنشئة للإيكواس عام 1975 أولت الجماعة الاهتمام البالغ للأهداف الاقتصادية، و لم تشر للأهداف السياسية و الأمنية و هذا راجع للأساس الذي انطلقت منه العملية التكاملية.

المعاهدة المعدلة عام 1993 جاءت بأهداف أكثر تفصيلا، فبالإضافة إلى تأكيدها على أهداف المعاهدة الأولى، وأكدت أن تحقيقهايكون على ثلاث مراحل بفترة أولية حددت بسنتين، و تمت إضافة أهداف ترمي إلى تحقيق تكامل على مستوى أمني و سياسي، و هذا ما أوردته في بنودها التي تمّ وضعها تماشيا مع التطورات الحاصلة في تلك الفترة خاصة ما تعلق بثورة المعلومات و أهمية تجسيد المشاركة الشعبية ، و قد مسّ التعديل هياكل و مؤسسات الجماعة، و كذا تشريعاتها، كما نلاحظ أيضا بأن المعاهدة عام 1975 لـم تتطـرق في بنودها إلى المبادئ التي تقـوم عليها الجماعة، و هذا لأنها تعتبرها من الأمور المسلم بها و كمأنها هي نفسها في كل التنظيماتو

[1] **http:// www.ecowas.int/ecowaq.law/treaties** تـاريخ الاطلاع على الموقع 2019/04/16 22:16

التكتلات، لأنها في مجملها تقوم على مبادئ العدل و المساواة و تحقيق التعاون و الاستقرار، أما المعاهدة المعدلة فقد نصت في مادتها الرابعة على أهم المبادئ التي يجب احترامها كقواعد راسخة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2-2- من حيث البناء المؤسساتي :

على الرغم من معاهدة 1975 قد وضعت الأطر المؤسساتية التي تقوم عليها الجماعة، إلا أن سير العمل أثبت الحاجة لمزيد من التعديلات على بعض المؤسسات القائمة و الحاجة إلى استحداث أخرى لمواكبة التغيرات الحاصلة،كما أدخلت المعاهدة المنقحة 1993 تعديلات حول وظائف و مهام هذه الأجهزة و طرق اتخاذ القرارات فيها، وفصلت في واجبات المؤسسات والطرق التي تحكم الجلسات و الإجتماعات ، مثل : اتخاذ القرار في مجلس رؤساء الوزراء و الحكومات، والأمانة التنفيذية واللجان التنفيذية.

و بسبب التغيرات و انتشار الوعي الشعبي و سعيا منها لتطبيق النظم الديمقراطية، استحدثت الجماعة أجهزة جديدة لتكون أكثر تمثيلا للدول من خلالها، و هو ما يعكسه انشاء جهازي : برلمان الجماعة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و هـذا إدراكا مـن المجموعة و وعيًا منها بأهمية مشاركة كل الفئات في صنع القرارات و توصيل الآراء و التطلعات و تجسيدها في الواقع.

يلاحظ أيضا في المعاهدة المعدلة غياب تقسيم الأجهزة إلى رئيسية و فرعية و هو التقسيم المعمول به في كل التنظيمات،[1]و هذا من أجل فتح باب المشاركة في اتخاذ القرارات و زيادة التنسيق بين مختلف أجهزة الجماعة.

رؤية دول الجماعة لمواكبة التطورات الحاصلة و سعيًا منها لتحقيق الأهداف المسطرة نصت معاهدة 1993 على انشاء لجان فنية إضافية تم استحداثها، و هي أيضا تجسيدًا للمبادئ التي نصت

[1] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص.77.

عليها المعاهدة خاصة ما تعلق بالبيئة و التكنولوجيا، و هذا كله لضمان الإدارة الجيدة لعملية التكامل الإقليمي على جميع المستويات الاقتصادية و السياسية و الأمنية.

المبحث الثالث : مراحل ومظاهر التكامل الإقليمي في الإيكواس

إنّ مشـروع التكامل في إطـار جماعة الإيكواس هـو نتيجة للفكر الوحدوي لرؤساء بعض الدول الإفريقية، وكـان أيضا نتيجة لفشل بعض التجارب التي عرفتها المنطقة و نجاح تجارب أخرى في مناطق مختلفة من العالم، و لتحقيق الأهداف البرغماتية لدى دول التكامل التي كانت في بدايتها اقتصادية و اجتماعية لتتطور نحو أخرى سياسية و أمنية،فكان لا بد من البحث عن مقاربات لضبط العملية التكاملية لتكون أكثر فاعلية في التنفيذ، و من أجل ذلك فقد تضمنت المعاهدة المنشئة للجماعة في لاغوس 1975 في موادها على المراحل التي ينبغي على الجماعة اتباعها و الآليات الواجب استخدامها بغية الوصول إلى مراحل متقدمة من الاندماج، كما وضحت العملية من خلال اتباع سياسات تعاونية مبرمجة وفق جداول زمنية يتم مراقبة تنفيذها.

المطلب الأول : مراحل التكامل الإقليمي في الإيكواس

لقد سعت الإيكواس الى تنفيد خطتها التكاملية من رسم نهج تكاملي اقليمي بإتباع مختلف مراحله المعروفة نظريا وهذا من خلال ماجاء في معاهداتها باتباع الخطوات التالية:

1- منطقة التجارة الحرة : Free Trade Area[1]

عملـت دول جماعة الإيكواس عـلى بلـورت سياستها التكاملية مـن خـلال العـمل عـلى خلق منطقة التجارة الحرة بين أعضائها، و هذا من خلال خلق مناطق للتبادل الحر عبر الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية فيـما بينها, و هـو ما نصت عليه مـعاهدتها المنشئة في مادتها (35) العمل على تخفيض و إلغاء القيود الكمية و النوعية على مبادلات الاستيراد و التصدير و إلغاء الحواجز من

[1]Bomba,**ECOWAS INTEGRATION : position of common investment market**, Comissioner Macro Economic Policies,ECOWAS COMMISION.

أجل تسهيل التجارة البينية بين دول الجماعة، و هو ما سيفتح المجال أمام تسهيل حرية تنقل الأفراد و وسائل الانتاج هذا مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية للسلع من الدول غير الأعضاء في الجماعة. لكن العملية عرفت الكثير من التأخير و هو ما جعل الدول تكثف من لقاءاتها لحث الأعضاء على ضرورة تسريع الإجراءات من خلال التحرير الأوسع للتجارة البينية و هو ما تضمنته معاهدة المنشئة و المعاهدة المعدلة، حيث تم وضع برنامج لإزالة القيود الجمركية على السلع غير المصنفة في الفترة ما بين عامي 1996-2000.[1]و في هذا الإطار أيضا و خلال القمة المنعقدة في عام 2016 تمَّ تنصيب فرقة العمل الخاصة بتحرير التجارة في 20 ماي 2016، و التي تسمح بتقليص الحواجز الجمركية التي تعمل على تنمية التجارة الإقليمية و تحسين معدلها، و كانت الجماعة قد برمجت سنة 1999 كأقصى حد لإقامة منطقة التجارة الحرة و إصدار تعريفة جمركية موحدة.[2]

2- الاتحاد الجمركي :

و هو مرحلة متقدمة في التكامل حيث يقوم على توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي.

و في هذا الصدد جاء مضمون المادة 35 من المعاهدة المنشئة بضرورة أن يكون هناك إلغاء للحواجز الجمركية و توحيد التعريفة كبداية لإقامة الاتحاد الجمركي بداية من جانفي 1990، إلى جانب ما نصت عليه المادة 54 من المعادلة المعدلة 1993 و التي أكدت على ضرورة تقيد حول الجماعة بمدة 10 سنوات يتم خلالها قيام اتحاد جمركي و توحيد التعريفة الجمركية على المواد القادمة من خلال التكتل عبر وضع تعريفة موحدة و إلغاء كافة القيود الإدارية و الجمركية بين الدول الأعضاء.[3]

[1]TREATY OF ECOWAS, 1975, **op.cit**,p.22.

[2]**Lo.cit.**

[3]**Lo.cit.**

كما نصت المعاهدة أيضا على كيفيات توزيع حصيلة الرسوم الجمركية بين الأعضاء وفق كيفيات تم تحديدها من خلال العمل الذي كلفت به هيئة رؤساء الدول و الحكومات.[1]

3- السوق المشتركة :

و تعد أعلى درجات التكامل الاقتصادي و هذا بعد نجاح المراحل السابقة, حيث تكون الدول الأعضاء خلال هذه المرحلة قد اتخذت تعريفة جمركية موحدة و ألغت كل القيود على حركة الأفراد و وسائل الإنتاج و هذا تسهيلا للوصول إلى مراحل أخرى متقدمة, حيث تعمل على تحرير أسواقها و جعلها أكثر انفتاحا من خلال الحركة السلسلة لدخول و خروج المنتجات التي تنتجها الدول الأعضاء.

4- مرحلة الوحدة الاقتصادية :

خلال هـذه المرحلة يتـم دمـج اقتصادات الـدول في كتلة واحـدة أو اتحاد مشترك من خلال تجميع موارد و عوامل الإنتاج المالية و البشرية، مع ضمان حرية تنقل الأفراد و رؤوس الأموال لزيادة الإنتاج و الاستثمارات، حيث تكون عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء و كل القطاعات.

و قد نصت المادة 55[2] على أن الدول الأعضاء ملزمة بإقامة اتحاد جمركي و نقدي و اقتصادي و هذا من خلال: اتخاذ سياسات مشتركة في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، الزراعية، النقل و الطاقة و البحث العلمي, إلى جانب تحرير حركة انتقال الأفراد و وس ائل الإنتاج بين مختلف الدول الأعضاء.

[1] TREATY OF ECOWAS,1975,**op.cit**, p.22.

[2] **Lo.cit.**

و لتحقيق الوحدة الاقتصادية لا بد من اتباع سياسات نقدية تخص مجالات : الضرائب و الميزانية و التي مصدرها الدول الأعضاء من خلال تحريك التكامل الاقتصادي على أرضية قانونية و مالية بوضع لوائح و قوانين مشتركة في هذا المجال.[1]

و الهـدف مـن ضرورة وجـود اتحاد نقدي هـو العمل على تحسين الوضع المالي و النقدي لدول المنطقة و هذا من خلال :[2]

-التنسيق عبر سياسات مشتركة مالية و نقدية و تحسين طرق الدفع.
-العمل على تسهيل عمليات الدفع و المعاملات النقدية الإقليمية.
-تعزيز دور البنوك التجارية في المعاملات المالية و التبادلات بين الدول الأعضاء.
-تعزيز نظام الدفع لضمان التأسيس لآلية الصرف و اتخاذ التدابير اللازمة.

و مـن أجـل الوصول لتحقيق الوحدة الاقتصادية يجب عـلى الدول الأعضاء العمل بكل قطاعاتها العامة و اشراك القطاع الخاص أيضا في مختلف الأعمال الاقتصادية، و العمل على تشجيع استقلال المواد الأولية في المنتجات الصناعية داخـل الجماعة، إلى جانب الحـث على المشـاركة الـدورية في الملتقـيات التجـارية الإقلـيمية و الوطنية و تنظيم التظاهرات التجارية،و لتعزيز هذه الوحدة لا بد من إقامة قنوات للاتصال لضمان تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء و تشجيع القيام بالأبحاث و الدراسات لتحقيق أفضل النتائج، كما تعمل الدول على الترويح و التويع في الأسواق في غرب إفريقيا و التسويق الجيد لمنتجات الجماعة.[3]

و تبقى المسيرة التكاملية لجماعة الإيكواس مستمرة لتنفيذ مختلف المراحل التي سطرتها في معاهدتها المنشئة و أكدتها في عدة مناسبات.

---

[1]Momar Cumba Diop et Rèal Laverge,**L integration regional de l'Afrique de ouest, résultats de la conférence organisée par le CRRDI,** Dakar, du le (5-11 janvier 1993),p.6.

[2]TREATY OF ECOWAS, 1975, **op.cit,** p.22.

[3]**Lo.cit.**

المطلب الثاني : مظاهر التكامل في جماعة الإيكواس

إن عملية التكامل التي بدأتها جماعة الإيكواس كانت لها أهداف تسعى من خلالها إلى تحسين أوضاع دولها، و من أجل تحقيقها اعتمدت على آليات مختلفة و في عديد القطاعات و المستويات التي رأت بأنها كفيلة بذلك.

1- مظاهر و آليات التكامل الاقتصادي :

يُعد بناء و تطوير اقتصاديات دول التجمع الهدف الرئيس الذي قام من أجله، و هذا نظرًا إلى الضعف الكبير الذي تعانيه معظم دوله خاصة مع تردي الأوضاع المعيشية الاجتماعية (من تعليم و صحة) و كذا أمنية، فأصبح الاقتصاد المدخل و الهاجس الكبير الذي يؤرق دول التجمع, و من أجل النهوض به سعت إلى تسطير برامج و سياسات تنموية تهدف إلى إقامة اقتصاد قوي و هذا من خلال استخدام آليات عديدة مست العديد من القطاعات, فبداية من استغلال الموارد الأولية التي تدخل في انتاج السلع الأولية من أجل الدخول في صناعات أكبر خاصة مع تملكه من امكانيات في هذا المجال ، و التي ستوفر عليها العديد من النفقات الإنتاجية و زيادة في إنتاج السلع النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر مما يساعد على تحسين القدرة الشرائية بسبب خفض تكاليف الإنتاج و الأسعار.[1]

كما عملت جماعة الإيكواس على إقامة بنية تحتية إقليمية قوية في إطار التعاون و التكامل، و هو ما يعزز الرؤية المتكاملة و هذا من خلال :

-إنشاء الطرق السريعة خاصة عبر الحدود.

-تسهيل حركة الرحلات الجوية بين عواصم الدول.

[1] كارلوس لوبيز، "التقدم ببطء نحو التكامل"، **مجلة التمويل و التنمية**، (جويلية 2016)،ص.20.

-ربط مختلف الدول و المناطق خاصة الريفية بشبكات الهاتف المحمول، و كل هذا يساهم في تحسين البنية التحتية الإقليمية و خفض تكاليف الإنتاج و سرعة وصول المنتجات و تسهيل وصول الخدمات، و هو ما يوفر مكاسب لدول التنظيم.[1]

و تعد التجارة من أهم الآليات و الميكانيزمات التي اعتمدتها دول المجموعة بتكثيف نشاطاتها في هذا المجال، و السعي لفتح أسواق جديدة لتوزيع منتجاتها المحلية داخل كل دول الإقليم، كما اعتمدت في ذلك على تنفيذ البرامج التي سبق الاتفاق عليها في المعاهدة المنشئة و التأكيد عليها في المعاهدة المنقحة و هذ عبر اعتماد آلية فتح المجال لحرية حركة تنقل الأفراد و رؤوس الأموال؛ [2]و هو ما يفتح الباب أمام زيادة الاستثمارات من أجل تمويل مختلف القطاعات، و هذا إضافة إلى العمل و التنسيق لإلغاء الرسوم الجمركية بين دول التجمع من أجل تحرير أكبر للتجارة البينية فيما بينها وصولًا لتعريفة جمركية مشتركة على السلع من الدول الخارجية و التي كانت المعاهدة المنشئة قد وضعت برنامجًا لتنفيذه يقضي بمدة انجاز لا تتجاوز الـ 10 سنوات.[3]

و كما عملت دول التجمع على تشجيع الاستثمارات من خلال فتح الأبواب أمام كل الدول الإقليمية و رجال الأعمال في جو من الشفافية و الثقة، و الهدف الرئيسي هو توسيع المبادلات التجارية و البحث عن أسواق لتسويق المنتجات و توسيعها من خلال العملية التكاملية Processus Intégration.[4]

أما في المجال النقدي، فقد حرصت الجماعة على تعزيز قيام الاتحاد النقدي و الاقتصادي لغرب إفريقيا (UEMOA) بين الدول الفرانكوفونية و الدولة الليزوفونية (غينيا بيساو) و اشراكها في عملية موحدة (CFA)،و في المقابل أقامت الدول الأنجلوفونية في التجمع (غانا, نيجيريا ، سيراليون، غامبيا) المنطقة النقدية (WAMZ) في ديسمبر 2005 و إطلاق تسمية الإيكو (ECO) على العملة

[1] لرباع الهادي,**مرجع سابق**، ص. 19.

[2] Bruce Zagaris, **op.cit** , p.106.

[3] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.251.

[4] Momar Cumba Diop et Real Laverge, **op.cit**, P 17.

المشتركة، و لا تزال الجهود مستمرة للعمل على توسيع الاتحاد النقدي و التعجيل باستخدام العملة الموحدة بين دول التكتل, إلى جانب هذا و في إطار اتمام مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي تسعى الإيكواس إلى تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها لإقامة منطقة نقدية ثانية بحلول 2015 و ادماجها مع منطقة الجماعة المالية لتشكل أكبر منطقة نقدية لغاية 2020.[1]

و يعد انشاء البنك المركزي لدول غرب إفريقيا من أهم الآليات التي تساعد الإيكواس على تنفيذ مخططاتها النقدية و الاقتصادية، و هو مؤسسة الإصدار المشتركة للدول الثمانية الأعضاء في الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، و يتلقى البنك بيانات مفصلة حول سير عملية التكامل التي يشرف عليها.[2]

أما في المجال الزراعي فتعمل دول الإيكواس على النهوض بهذا القطاع بسبب اعتماده على الطرق التقليدية (الزراعة المروية و هو ما يعطي مردودية ضعيفة) التي لم تستطع توفير الاحتياجات اللازمة خاصة تحقيق الأمن الغذائي، و هو ما جعل الجماعة تعتمد على إقامة مشاريع استثمارية من خلال تنفيذ سياسات زراعية وطنية و السعي لإدارة مواردها المائية و تزويد القطاع و جعله أكثر تنافسيًا.[3]

كما عمدت المجموعة إلى الاهتمام بتربية المواشي و قد حصلت الإيكواس على دعم من بنك التنمية العالمية في كل من كوت ديفوار، مالي و بوركينافاسو لتحسينه, كما قامت في هذا المجال بوضع استراتيجية زراعية تعمل تحت إشراف هيئات تمّ تنصيبها تضم مختصين و خبراء للإشراف على المشاريع التنموية و ضمان تنفيذ و حسن تسييرها و تنفيذها.[4]

---

[1] Momar Cumba Diop et Real Laverge, **op.cit**, P.6.

[2] Central Bank of West African States, **http :// Context reverse.net** 2019/05/01 : تاريخ الاطلاع

[3] بوحريّة قوي، **مرجع سابق**، ص.251.

[4] Réal laverage,**Régional Integration AndCooperation In WestAfrica**, Amultidimentional Perspective,International Development REsearch Center,(Canada : Africa World Press/p.o.Box 85000Tcawa), p.9.

و يعد مجال إنتاج الطاقة من أهم المجالات التي أولت لها الإيكواس اهتماما كبيرا, خاصة و أنها تعاني من نقص كبير في هذا المجال وهذا على اعتبار أن مصادر لطاقة تعد حلقة مهمة في عملية التكامل لأنها المحرّك و المغذي لها، [1] و في هذا الإطار تم انجاز برنامج الطاقة لغرب إفريقيا (WPP) و لتحسين استخدامها من خلال ربط و بنار شبكة توصيلات، و من أجل تحسين و تصميم قواعد تسويقية و تعزيز قدراتها العملياتية في مجال تجارة الطاقات المتجددة.[2]

2- مظاهر التكامل الاجتماعي و الثقافي :

قامت الإيكواس بوضع مؤسسات لتحقيق التكامل في هذا المجال من خلال إقامة وكالات متخصصة تهدف لوضع و تنفيذ برامج و سياسات تعمل على تحسين الوضع الاجتماعي و الثقافي لدول المنطقة.

استكمالا لبرنامج التكامل الذي تقوم به جماعة الإيكواس الشامل الذي يستهدف كافة المجالات فقد أولت الاهتمام بمجال الصحة خاصة و أن معظم دولها تعاني من ضعف الهياكل الطبية المتطورة و الانتشار الكبير للأمراض و الأوبئة (الإيبولا، السيدا)، و في هذا الصدد عمدت الجماعة إلى انشاء وكالة الصحة لغرب إفريقيا (WAHO) كآلية تهدف من خلالها لتحسين المستوى الصحي و هذا من خلال وضع برامج و سياسات تشرف على تنفيذها في إطار التعاون، خاصة في مجال مكافحة الأوبئة و العمل مع باقي القطاعات خاصة التي لها علاقة بالغذاء و صناعة الأدوية و اللقاحات.[3]

أما في المجال التعليمي و بسبب انتشار الأمية و ضعف البرامج و الهياكل المتعلقة به حرصت الجماعة على تشجيع دولها لتحسين المستوى التعليمي لسكانها من خلال تطوير المناهج الدراسية و تزويدها بمختلف الإمكانيات و الوسائل الحديثة للنهوض بقطاع التعليم، و من المشاريع

[1] Momar Cumba Diop et Real Laverge, **op.cit**, P.17.

[2] Partenaire régional en conssance économique CEDEAO. **http://www.usaid agov nestafica regional/ Fact-sheet/regional partner.**

[3] **The economic community of west African States "Health 2015", accessed 4 juin 2016.**

في هذا الصدد : مشروع جامعة غرب إفريقيا في سنة 2012 و الذي يهدف لتطوير التعليم العالي و البحث العلمي لدى كافة دول الإقليم.[1]

و تسهيلا من الجماعة للاتصال و التواصل بين مختلف أفراد الإقليم الذين تربطهم علاقات اجتماعية بسبب الوضع الاستثنائي الذي يميزها و هو التعدد الثقافي و العرقي الذي قسمه الاستعمار بالدول الوطنية، عملت الجماعة على منح امتيازات للسكان من خلال فتح باب حرية التنقل و الحركة داخل دول الإقليم بإلغاء تأشيرات الدخول و منح امكانية الإقامة بأي دولة من الدول الأعضاء لمدة 90 يومًا.

إن مجتمع الغرب الإفريقي يتميز بالطاقة الشبانية التي يمكن أن تكون نقطة قوة لدعم آليات التعاون و التكامل و هذا من خلال اهتمام الجماعة بهذه الشريحة و محاولة إشراكها في العملية التكاملية من خلال وضع برامج و سياسات يتم تنفيذها من طرف الجمعيات الشبانية التي تمثل إحدى فئات المجتمع المدني من خلال قيامها بنشاطات رياضية و أخرى ثقافية، و في هذا الإطار اقامة تحت رعايتها منتدى لشباب التجمع، كما تمّ تشكيل وكالة متخصصة للإشراف على مثل هذه النشاطات التي تمارس في كل دول الإقليم.

إلى جانب اهتمام الإيكواس بالمرأة و هذا نتيجة للدور الكبير الذي تقوم به في المجتمع الإفريقي من خلال مشاركتها في مختلف الأنشطة الاجتماعية و بالأخص الإنتاجية، و حيث يُلاحظ اندماجها و حضورها خاصة في المجال الفلاحي، و في هذا الإطار حرصت الإيكواس على ترقية دورها و إحاطته ببالغ الاهتمام.

[1] **The Ecowas. protocol on Education and Training. From: Fawe:org/Ecowas-protocol on Education and training.**

3- مظاهر التكامل الأمني و السياسي :

تسعى الإيكواس من خلال التكامل في المجال السياسي إلى خلق سلطة فوق قومية حتى و إن كانت بخلفية و عمق اقتصادي، و هو يبرز في حل النزاعات و الانقلابات العسكرية كتدخلها في انتخابات ساحل العاج، و قد حققت الجماعة تقدما كبيرا في مجال الحلول السياسية من خلال التفاوض و الديبلوماسية.

أما على الصعيد الأمني و الناتج عن تطور العملية التكاملية و ضرورة لا بد منها، و بسبب الأوضاع غير المستقرة التي يعرفها إقليم غرب إفريقيا ما يميزها من الصراعات الحدودية و الحروب و الأزمات الداخلية' كلها جعلتها تبحث عن حلول للصراعات المسلحة و الأزمات السياسية بقية تحقيق أمن المنطقة و هو ما جعلها تبحث في آليات لمعالجتها، و قد لعبت الجماعة دورًا إقليميا و هو ما تم تجسيده من خلال بروتوكول عدم الاعتداء (Protocol on non Aggression) و الذي عرف أيضا بميثاق دفاع الجماعة (Defence ecowas pact) و يُعد نموذجا للأمن الجماعي في إطار إقليمي و الذي يعني بأن الأمن هو مسألة جماعية و لن يكون هناك أمن لدولة من دون أمن أخرى، و الحاجة لفرض التدخل و منع التهديد و هو ما يفرض على الجماعة احتواء و معالجة قضية الأمن بشكل جماعي.[1]

و قد نص الميثاق الموقع في 22 أفريل 1978 على ضرورة التزام الدول الأعضاء بعدم الاعتداء أو ارتكاب أعمال عدوانية قد تؤدي إلى نزاعات فيما بينها، كما نص على عدم اللجوء لاستخدام القوة العسكرية لحلها.[2]

[1] سامي بخوش، **مرجع سابق**، ص.56.

[2] سماح سيد أحمد مرسي،" التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم و الأمن في إفريقيا"، **معهد البحوث و الدراسات الإفريقية**، (القاهرة، 2006).

و قد كان البروتوكول مجرد مبادئ و لم يتم تحديد أطر مؤسساتية للقيام بتنفيذ هذه المبادئ، كما أنه لم يحدد الحالات التي تتطلب تدخل الجماعة لتنفيذها و لا كيفية و طرق التدخل ، إلى جانب أنه لم يحدد طرق التسوية السلمية في النزاعات.

فبسبب غموض و عدم فعالية بروتوكول عدم الاعتداء قامت دول الإيكواس بتوقيع بروتوكول المساعدة الجماعية في حـالة الـدفاع في سنة 1981 و دخل حيز التنفيذ 1986، و يعتبر مكملا للبروتوكول الأول خاصة و أنه حـدد مبادئ و أهـداف يقـوم عليها : كعدم التدخل، كما حدد الاجراءات التي يتم من خلالها تدخل الجماعة و تحديد الحالات التي يتم التدخل من خلالها (كحالة الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر أعضاء في الجماعة، أو في حالة وجود اعتداء خارجي يهدد السلم و الأمن لدولة من الأعضاء (المادة 16)، أو في حالة صراع داخلي يدعم و يدار من الخارج يُشكل تهديدا لسلم و أمن الجماعة و يتطلب تدخلها). كما حدد البروتوكول الاجراءات التي يتم اتباعها في التدخل حسب ما تتطلبه كل حالة.

كان البروتوكول أكثر فاعلية و هذا من خلال تحديده لمؤسسات تشرف على المهام الأمنية و المتمثلة في : السلطة أو الهيئة و تعتبر أعلى هيئة تقوم بإصدار القرارات التي تراها مناسبة في حالة نشوب نزاع بين دولتين أو أكثر أعضاء في الجماعة من خلال اجتماعاتها الدورية و حتى الاستثنائية للبث في القضايا المطروحة، و تعد قـراراتها ملزمة،[1] مجلس الدفاع و هـو مكـون من وزراء الدفاع و خارجية الدول الأعضاء و مهمته دراسة المواقف و تحديد الكيفيات التي يجـب اتباعها، كـما يحـدد طرق التدخل و كل هذا تحت إشراف السلطة التي لها حق الزامية القرارات، إلى جانب دور لجنة الدفاع المعينة من طرف السلطة و المكونة من رؤساء أركان الدول الأعضاء و وظيفتها الرئيسية هي فحص النواحي الفنية الخاصة بالمهام الموكلة إليها من قبل مجلس الدفاع.

[1] حسن بدر الشافعي، **مرجع سابق**، ص.116.

إلا أن تفاقم الصراعات بين دول المنطقة كشفت عن القصور الكبير في البروتوكولات المتفق عليها لإقامة و حفظ السلم و الأمن الإقليميين، خاصة مع بروز متغيرات عالمية و ظواهر جديدة في الساحة العالمية كظاهرة الإرهاب و الجماعات المسلحة إلى جانب الجريمة العابرة للحدود الوطنية، إلى جانب عدم استقرار الدول الوطنية بسبب غياب نظم الحكم الديمقراطي و عدم احترام حقوق الإنسان، و التي نتج عنها العديد من المجازر في حق الشعوب, كلها دفعت بدول الإيكواس إلى البحث لإقامة هياكل جديدة و مؤسسات تضمن ذلك، فبعد تشاورهم لمدة حوالي العامين تمَّ التوصل لإنشاء آلية لمنع و إدارة و حل الصراعات و حفظ السلم و الأمن، و تمَّ التوقيع عليها في 10 ديسمبر 1999 و أصبح بروتوكول عدم الاعتداء و المساعدة الجماعية جزءًا من آلية الجماعة الجديدة، و تعد هذه الآلية أيضا بمثابة جهاز إنذار مبكر يمنع تطور النزاعات, كما أضيف آلية لبروتوكول آخر هو بروتوكول الديمقراطية و الحكم الجيد و يهدف للتعامل مع عديد القضايا كقضايا الفساد و نزاهة الانتخابات.[1]

و كانت الآلية محددة للأهداف إلى جانب حالات التدخل، و الأهم هو الآليات و الطرق التي تضمن عدم وقوع النزاعات و تطورها كالديبلوماسية الوقائية و تعزيز التعاون لمنع النزاعات و الانذار المبكر، كما تعمل على وضع سياسات لتنسيق العمل بين مختلف البعثات في مناطق النزاع.[2]

و تضمنت الآلية الجديدة هياكل رئيسية محددة المهام و هي هيئة رؤساء الدول و الحكومات و التي يسند إليها اتخاذ القرارات الخاصة بتتبع تسوية النزاعات و حفظ و بناء السلام، إلى جانب مجلس الوساطة و الأمن و المكون من سبعة منتخبين من طرف الهيئة لمدة عامين إضافة إلى دولتين أخرتين هما : الرئيس الحالي و السابق للإيكواس، و من وظائفه : صلاحيات القيام بالإجراءات المتعلقة بالسلم و الأمن و تنفيذ السياسات الخاصة بإدارة و تسوية النزاعات و الإشراف

[1] سامي بخوش، **مرجع سابق**، ص.59.

[2] John M Kabia, **Regional Approches to peacebinlding : The ecowas peace and Ssecurity Architectur**, The Time Paruy Johanthan Ball Foundation For Peace, warrington; chesshire. African Agency in Peace, Conflicts and Inventionat, (The University of Birmingham;7 April 2011).p.5.

على عمل البعثات العسكرية و السياسية، و تعمل تحت إشرافه ثلاث لجان (لجنة السفراء، لجنة وزراء الخارجية و الدفاع و الأمن الداخلي و لجنة المجلس).

إلى جانب الدور الذي تقوم به السكرتارية التنفيذية برئاسة السكرتير التنفيذي ، و قد منحه البروتوكول العديد من الصلاحيات و هذا من أجل زيادة الفاعلية في صنع السلام و إدارة النزاعات و تسويتها من خلال عمليات : الوساطة و التفاوض و تعيين قائد القوات.[1]

و لتنفيذ أهداف البروتوكول تمت إقامة هياكل رئيسية لهذه الألية، [2] و هي : لجنة الدفاع و الأمن و تضم وزراء الدفاع و خبراء من وزارة الخارجية الذي يشاركون في اجتماعاتها و هذا تطبيقا لمقتضيات التكامل التي تأخذ بعين الاعتبار مساهمة الخبراء و الفنيين في مجالهم خدمة لقطاع معين. تقوم اللجنة بعدة مهام محددة كتعيين قائد قوات حفظ السلام و تحديد صلاحيات قوة حفظ السلام و التفويض الذي تمنحه لقوة حفظ السلام من أجل مباشرة أعمالها، إلى جانب مجلس الشيوخ (الحكماء) و هو مكون من مختلف شرائح المجتمع (نساء، قادة سياسيين، قادة دينيين و تقليديين) يقومون بدور الوسيط نيابة عن الإيكواس في مجال الوساطة و المصالحة و هذا نظرا لخصوصية المجتمعات الإفريقية.

إلى جانب الدور البارز الذي يقوم به فريق المراقبين العسكريين (الإيكوموج ECOMOG) في عمليات حفظ السلام كقوة عسكرية، و هي مكونة من حوالي 6500 جندي من مختلف دول الجماعة مهمتها التدخل العسكري لحل النزاعات و حماية حقوق الإنسان و مراقبة تنفيذها و هو ما أدخل مفهوم جديد في عملية حفظ السلام, و تعمل قوات التدخل السريع التابعة للإيكواس تحت إشراف الأمم المتحدة كقوة استراتيجية في المنطقة، و في هذا الإطار وضعت الإيكواس برامج للتدريب و قد كانت لها عدة تدخلات في الصراعات التي عرفها الإقليم. [3] و قد حدد البروتوكول

1PROTOCOL RELATING TO MALUAL ASSISTANCE OF DEFENCE.economic community of west African **states.true copy,www.operations paix .net/DATA/DOCUMENT/3827>Protocol –assistance-mutuellee en-mactiere de Defens.**

[2] لوبار زكرياء، **مرجع سابق**.

[3]John MKabia**, op.cit**, P.7.

المتعلق بآلية النزاعات و إدارتها و حلها و حفظ السلام و الأمن المهام الموكلة لهذا الجهاز في المواد من 20 إلى 23.

و تعد هـذه الآلية تـرجمة لأهداف الجماعة التي نصت عليها في معاهدتها المعدلة في المواد 03 و 58 و التي تهدف لإدارة و تسوية النزاعات و حلها بين الدول الأعضاء، فقد حاولت الإيكواس من خلال هذه الآلية أن تكون هياكلها أكثر فاعلية و ديناميكية لمواجهة التحديات الأمنية المطروحة في دول الجماعة من خلال الصلاحيات و المهام التي أنيطت بها.

و قد كان لجماعة الإيكواس في مجال تسوية و إدارة الصراعات عدة تدخلات مثل : ليبيريا، سيراليون، ساحل العـاج و غـيرها من صراعات المنطقة و هذا تنفيذًا لبرنامجها التكاملي في الإطار الأمني و تحقيق السلام و سنتطرق إليها لاحقًا.

خلاصة :

عرفت منطقة غرب إفريقيا العديد من التجارب التكاملية، إلا أنها لم ترقى إلى مستوى تطلعات شعوبها, إضافة إلى الواقع الإقتصادي، الإجتماعي و الأمني لدول الإقليم و الذي كان من العوامل الدافعة لإقامة تكتل يعمل على تحسين أوضاع شعوب المنطقة الذي تجسد قيام المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس،والتي كانت نابعة من ظروفها الاقتصادية التي بحاجة لتنميةوالاجتماعية التي امتازت بالتنوع والتماثل في نفس الوقت،كما أن ظروفها الغير الأمنية غير المستقرة كانت دافعا بارزا فرض عليها التكامل لحفظ أمنها وإستقراها من خلال تبنيها لألية الأمن الجماعي، وبناءا على توقيع معاهداتها المنشئة التي حددت مبادئها وبينت مراحل وخطوات التكامل التي ينبغي عليها تتبعها، و الأهداف التي قامت من أجلها في إطار التعاون و التنسيق بين مؤسساتها التي تشرف على تنفيذ مختلف البرامج و الإستيراتيجيات والتعديلات التي قامت بها لتتناسب والتحولات الحاصلة لتكون أكثر فاعلية، وهو ماانعكس على مختلف مظاهر الحياة الإقتصادية كتحرير التجارة ضمان حرية التنقل للأفراد والسلع، السياسيةمن خلال وضع أليات لتحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، الإجتماعية عبر الاهتمام بمجال صحة الأفراد وتعليمهمو الأمنيةمن خلال الآليات و البروتوكولات الملحقةالتي منحتها الأحقية في التدخل لحل النزاعاتفي المنطقة.

الفصل الثالث :

حصيلة التكامل في الإيكواس

والتحديات المفروضة عليها

تمهيد:

تُعد مبادرة التكامل في غرب إفريقيا المتمثلة في المجموعة الاقتصادية لدولغربإفريقيا "الإيكواس" تجربة رائدة في هذا المجال وهذا بالنظر إلى حجم الانجازات التي استطاعت تحقيقها،وفي هذا الفصل سنحاول تقييم هذه المسيرة من خلال احصاء وتعداد انجازاتها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية من خلال تفعيل مختلف المؤسسات والآليات وتطبيق البرامج التعاونية والخطط الاستراتيجية التي رُصدت لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

إلى جانب إبراز جهود الإيكواس من خلال تعاونها مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية إلى جانب علاقاتها مع أهم الدول الفاعلة في السياسة الدولية في إطار تدعيم سياستها التكاملية.

ثم الانتقال إلى رصد أهم التحديات التي تشكل عائقًا يقف كحاجز لعرقلة عملية التكامل التي بدأتها الإيكواس على المستويين الداخلي والخارجي وإبراز مدى تأثر عملية التكامل بها.

المبحث الأول : واقع التكامل الاقتصادي في الإيكواس

عملت الدول في الايكواس على إعادة التأييد علىإلتزامها بضمان تنسيق السياسات الوطنية وتعزيز برامج التكامل ومشاريع وأنشطة الحماية وفق ماورد في المادة الثالثة(03) من المعاهدة المنقحة في مجالات: الصناعة والزراعة و الطاقة والأغدية والموارد والنقل والاتصالات.....وفق مبدأ التعاون ومواءمة السياسات وتكامل البرامج كما هو منصوص عليه في معاهداتها.

المطلب الأول : حصيلة التكامل في البنى التحتية الاقليمية

إنّ الوضع الاقتصادي الهش لدول الإيكواس دفعها إلى السعي لتعزيز جهودها من أجل بناء قدرات إنتاجية و تحويل اقتصادياتها لتحقيق تنمية مستدامة من خلال خلق فرص للعمل و التقليل من الفقر عبر استغلال الإمكانيات الطبيعية و إعادة بناء البنية التحتية، و إعطاء القدرة على المنافسة عبر تعزيز التجارة و تكثيف الجهود التعاونية في كل المجالات و هذا من خلال الالتزام ببرامج التكامل الإقليمي التي حددت في معاهداتها، و استخدام مختلف الآليات التي رُصدت لذلك.

1- الطرقات :

عملت الإيكواس على إنشاء بنية تحتية إقليمية يرتكز عليها بناء إقتصادات دولها و من أجل ذلك عملت على إقامة شبكة من الطرق الرئيسية للربط بين دول المجموعة تمتد من لاغوس إلى نواقشط و من داكار إلى نجامينا.[1]

و تدعيما لذلك قامت بوضع لجان وطنية تابعة لدول المجموعة للإشراف على النقل البري و هذا في إطار استمرار مشروعها الإقليمي لتسهيل حركة المرور و العبور و تتكون هذه اللجان من أطراف فاعلة في القطاعين العام و الخاص في مجال تسهيل حرية التجارة و التنقل تطبيقًا لبرنامجها.

كما قامت المجموعة بإنجاز عدّة ممرات بين نيجيريا و الكامرون (ممر بامندا، ممر التوغو البري) بتمويل من مصرف التنمية الإفريقي.[1]

[1] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.256.

إضافة إلى إقامة العديد من الجسور الرئيسية للربط بين مختلف الدول (في سيراليون أقامت جسور في كل من :سيوا،إنجي وموا)،و عملت على إعادة تهيئة طرق أخرى في كل من غانا و البنين و التوغو و هذا تنفيذًا لبرامج التنسيق التي تمّ الاتفاق عليها.[2]

في مجال السكك الحديدية : عملت على إعادة بناء شبكة السكك الحديدية الرابطة بين مختلف الجهات (الداخلية) و بين دول الإيكواس، و هذا من خلال المساعدة الانمائية في مجال تطوير البنية التحتية من طرف الصين حيث تـمّ انفـاق ما يقارب 1.8 مليار دولار (2002)، إلى جانب مساهمتها في بناء عـدة مرافق (كالفنادق و الملاعب و السدود).[3]

2- النقل الجوّي :

أما بالنسبة لمجال النقل الجوي و كغيرها من التجمعات الإقليمية قامت بالعديد من المبادرات و البرامج لتحريره و تطبيقًا لاتفاقية "ياموسوكرو" و هذا من خلال إقامة هيئة الإيكواس لإطار قانوني مشترك حول النقل الجوي للدول الأعضاء في فيفري 2012وتطبيقا أيضا لمعاهدتها عملت الايكواس على حث الدول لدمج شركاتها الوطنية للطيران في إطار مخططات تم تبنيه من بعض الدول مثل :ليبريا و سيراليون.

عملت الإيكواس أيضا في إطار برنامجها الإقليمي لإصلاح النقل الجوي "السماء المفتوحة" تحت إشراف البنك الدولي و برامج السلامة التشغيلية للطائرات تحت إشراف المنظمة الدولية للطيران[4].

3- في مجال الطاقة :

---

[1] هيئة الأمم المتحدة ومفوضية الإتحاد الافريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية الافريقية، **تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الاقليمي في إفريقيا**، 24 مارس2013، ص.3.

[2] Réal Lavergne**, op,cit,** p.5.

[3] Abdel Fatau Musah, **Governance and Security in a changing RegionAfrica,**Program working Paper; (Series, Fabrary 2009), P.11.

[4] Réal Lavergne,**op.cit**,p.7.

عملت الإيكواس على إيجاد حلول دائمة من أجل محو المشاكل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و أزمتها الطاقوية المتعلقة بالكهرباء و التي تعد من أهم ضروريات التكامل ، و في هذا الصدد قامت الجماعة بإنشاء مجمع الطاقة لغرب إفريقيا (WAPP) بموجب القرار الصادر عن قمة رؤساء الدول و الحكومات للإيكواس عام 2006 بكوتونو (القمة الـ 22 للإيكواس)، و الذي يهدف إلى إقامة منطقة إقليمية للكهرباء في جانفي 2011 و توفير الطاقة على المستوى المتوسط و البعيد بتكلفة تنافسية لمواطني الإيكواس و تطوير البنية التحتية لتوليد و نقل الكهرباء.[1]

عملت الإيكواس على تحسين استغلال الطاقة و إعادة توزيعها و استخدامها مع شركاء آخرين داخل المنطقة من خلال زيادة الخدمات في مجال الطاقة، و تمّ دعم مبادرة الطاقة المستدامة من خلال وضع مخطط عمل تحت إشراف خبراء و استشاريين مكلفون بالمهمة.

في سنة 2013 تمّ تنفيد برنامج الكهرباء في حالات الطوارئ التابع لشركة كوناكري، و تمّ اعتماد ثلاث برامج أخرى (برنامج الطوارئ للتزويد بالكهرباء، برنامج الطوارئ للتزويد بالطاقة الكهربائية بفروتيان، البرنامج المالي الخاص).

و في نفس الإطار و تدعيمًا منها لمشاريع الطاقة تمّ تخصيص مبلغ 108 مليون دولار أمريكي من الميزانية ، و تـمّ توجيهها في كـل من مالي و غامبيا للقـيام بعمليات الصيانة لمحطات توليد الكهرباء و إعادة تأهيل و تنفيد شبكة توزيع الطاقة و النقل الكهربائي في سيراليون.[2]

و بالتعاون مع الصين عملت الإيكواس على العمل لإنجاز مشروع للطاقة الكهرومائية في "مامبيلا" مقابل النفط و الغاز.[3]

أما بالنسبة للغاز فقد قامت الجماعة في هذا المجال بتوسيع خط توزيع الغاز و هذا تنفيذا لخطة عمل حول الغاز و الوصول إلى الطاقة في أبيدجان في نوفمبر 2013، كما تمّ فتح خط للغاز

[1] **www.ecowas.org/en/content/creation wapp**.Accessed :(03/05/2019)
[2] Aruchi Cupta,**Regional Integration in West Africa,The evolution of Ecowas**,ORFOCCASIONA PAPER,(August,2015);p.13.
[3] Abdel Fatau Musah,**op.cit**, P 11.

لغرب إفريقيا تنفيذًا لمشروع نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى البنين و التوغو و غانا من قبل عدّة شبكات : Fstorgaz/NPG/Shell.[1]

و تسعى الإيكواس إلى تحقيق الاستغلال الكامل لإمكانية تحصيل الطاقة الكهربائية من خلال استغلال الثروة المائية كمصدر لها رغم الصعوبات التي تعترضها، فهي تحاول محو كل المشاكل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و أزمتها الطاقوية التي تشكل واحدة من التحديات التي تواجهها.[2]

المطلب الثاني : حصيلة التكامل الصناعي والتجاري والنقدي.

1- في مجال الصناعة :

إنّ أهـم ما يميز إقتصادات الـدول النامية بصفة عامة و الإفريقية كجزء منها هو البنية التحتية المتخلفة في القاطعات الإنتاجية و هـو ما دفـع الإيكواس إلى النظر للتكامل الإقليمي على أنه تنمية صناعية أكثر تنافسية و إنتاجية, و هذا من خلال إدخال تغيرات على الاقتصاد و خلق فرص للعمل.

و في هذا الإطار عملت الإيكواس على تعزيز سياسة التصنيع من خلال وضع برامج و سياسات لمواجهة مختلف التحديات الصناعية, و كان برنامج (WACIP) من أهمها على اعتبار أن التكامل الإقليمي سيوفر سوقًا للسلع الزراعية و الصناعية في المنطقة. و اعتمدت الإيكواس في تنفيد سساستها التصنيعية في الإطار الإقليمي من خلال :

- الاعتماد على الاقتصادات الصغيرة الحجم (Micro économie) و هذا وفق خطوات : تبادل المعلومات حول المشاريع الصناعية الكبرى، تنسيق الحواجز و خطط التنمية الصناعية، التبادل و التدريب على المشاريع المشتركة.[3]

---

[1] بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص.251.

[2] Karim Karaki, **background paper**," Understanding Ecowas Industrialization and Youth Employment Policies". Adding value at a regional level, Much. 2017", p.17.

[3] **Lo.cit**.

– عملت الإيكواس على التعاون مع أطراف خارجية في مجال التصنيع و الحصول على قروض من أجل تطوير صناعاتها مثال : تم اقتراض حوالي 8.5 مليار دولار لجمهورية الكونغو التي تعد محرك التصنيع في الإيكواس.[1]

و تعتمد الإيكواس بشكل كبير على إنتاج و تصدير النفط و المواد الزراعية الخام،[2] من خلال برامج التكيف الهيكلي في نهاية الثمانينات تمّ التركيز أكثر على الصناعات التنافسية، و هذا من خلال إقامة وحدات صناعية مثل : مصانع الجعة و مصانع الزيوت و الإسمنت، و نجد من بين أهم الجهات الفاعلة في مجال التصنيع الدور الكبير للقطاع الخاص من خلال مشاركته في رسم السياسات الاقتصادية للإيكواس و استفادته من برنامج " WACIP" الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية و إنشاء آليات إقليمية و نظام معلومات إقليمي لزيادة الفرص التجارية.[3]

ما حققته الإيكواس في إطار برنامج التصنيع (WACIP) :

–إنشاء نظام معلومات إقليمي لنشر الفرص التجارية.
–تحقيق مجال التقنين و ضمان الجودة و الاعتماد على المقاييس.
–إعتماد سياسة الجودة (ECOQUE) و تطبيق نموذج توحيد المعايير (ECOSNW).
–تنسيق المعايير الإقليمية لأكثر 320 منتج و منح الشهادات للجهات المحلية لبعض السلع الصناعية.[4]

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الرئيسي لغرب إفريقيا في مجال التجارة، حيث تمثل 10 % من الواردات من المنتوجات المتنوعة كالمطاطو المنتجات الزراعية، أما الصادرات من المنطقة نحو سوق الاتحاد الأوربي فقد ارتفعت سنة 2005 من 8.8 مليار دولار إلى 14 مليار دولار و هذا بسبب زيادة تصدير المنتجات المعدنية.[5]

[1] بوحنية قوي،**مرجع سابق**، ص.152.

[2] Abdel Fatau Musah, **op,cit**,P 11.

[3] Karim Karaki, **op.cit,** P.17.

[4] **Ibid**, P.4.

[5] Abdel Fatau Musah, **op,cit,**p.11

2- في مجال التجارة :

إستطاعت الإيكواس أن تحقق قفزة نوعية من خلال تحقيقها لمرحلة مهمة من مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة و هذا عبر إلغاء التعريفة الجمركية على التجارة البينية و إلغاء القيود الكمية و تسهيل حرية التجارة و هي الآلية التي إعتمدتها في هذا المجال و بفضلها إستطاعت أن تحقق نتائج مهمة خاصة من خلال مخطط التجارة للإيكواس (ETLS) الذي وضعته عام 1979 لتحقيق أهداف التكامل داخلها، و الذي يحكم التجارة من خلال إلغاء الرسوم الجمركية لتحرير التجارة في جميع المجالات الزراعية و الصناعية و الحرفية، و هو ما أدى إلى خفض أسعار السلع داخل دول المجموعة و رفاهية المستهلك و تحقيق فوائد (مكاسب) قامت مؤسسات الإيكواس الإقتصادية بتوزيعها بين دولها من الأطراف الأكثر استفادة إلى الأطراف الأقل استفادة.[1]

و قد عرفت دول الإيكواس زيادة في حجم صادراتها نحو الدول الأعضاء و نحو بقية دول العالم, و تهيمن مجموعة من المنتجات على التجارة الخارجية و في مقدمتها الصناعات الاستخراجية بحوالي 75 %، إلى جانب المواد الغذائية كالكاكاو بنسبة 5 % و الأحجار الكريمة بـ 3 % و مواد متنوعة : كالقطن، الفواكه، الخشب، المطاط و الأسماك (بحوالي ثلاثين منتج).[2]

و عملا بآلية التعاون مع جهات خارجية فقد كان للإيكواس عدة جهات ساهمت على المشاركة في بناء صناعتها كالتعاون مع الهند من خلال إنشاء المعهد الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر، إلى جانب توقيع مذكرة تعاون مع الهند بين اللجنة الاقتصادية للإيكواس و اتحاد الصناعات الهندية لتعزيز التعاون بين القطاعات الخاصة في الهند و المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.[3]

---

[1] طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب، تحرير التجارة و أثره على الأداء الإقتصادي في دول الإيكواس منذ 1995 : نيجيريا دراسة حالة, **رسالة دكتوراه (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية, قسم السياسة و الإقتصاد, 2012)**، ص.275.

[2] **Insight harm The ITC Business Surveys on Non-tariff Measure**,Discussion paper for the high level regional round table on NTMS, Abudja, Cote Devoir, in 15 June 2016.p4.

[3] Abdel Fatau Musah, **op,cit,** P 11.

أمـا بالنسبة للـواردات الإقليمية فيمثل الـوقود 24 % منـها، و يـأتي فـي مقدمتها إلـى جـانب السيـاراتو الجرارات و المركبات الميكانيكية و الأجهزة الإلكترونية و الكهربائية و الحديد و الصلب و المستحضرات الصيدلانية.[1] و من خلال أنشطة الإيكواس في مجال التعاون مع مختلف شركاء التنمية عبر مشاركتها في العديد من المنتديات الدولية و الإقليمية،حيث تمّ توقيع مذكرة تفاهم في سبتمبر 2008 بين المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT) و الإيكواس لاضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الصينية إلى جانب تفعيل صندوق التنمية الصيني الإفريقي للعمل على تسريع التعاون.[2]

و قد تمّ تعزيز المشاركة التجارية للدول الأعضاء في الإيكواس بتمثيلها من طرف النقابات الجمـركية و الكتل التجارية و النقابات النقدية و الاقتصادية، و لكي تكـون فعالة فـإنّ الوصول إلى وسـائل النقـل و المرافق التجارية أمر ضروري ، إلى جانب رأس المال و المؤسسات و هذا من أجل تعزيز التجارة في المجموعة.[3]

و بعـدما حققته الإيكواس في مجال تنقل الأفراد والذي تعزز بجواز السفر البيو ميتري للإيكواس لتحسين حرية تنقل الأفراد ويستخدم في كل من السينغال والنيجر وبنين وغينيا وليبريا ويحمل شعار الإيكواس ويمكن إستخدامه دوليا [4]، و وسائل الإنتاج بين دول الإيكواس كأكبر مكسب للتجارة و الذي فتح المجال أمام تسهيل حركتها و زيادة استثماراتها في مختلف الدول.

و تعمـل الإيكواس فـي إطـار توسيع سياستها التكاملية إلـى تبـني العـديد مـن المبادرات و الاستراتيجيات و إقامة المؤسسات الإقليمية للتنمية، و من أبرز ما قامت به هو إعادة تأسيس صناع غرب إفريقيا (FENAMA), اتحاد غرف التجارة و الصناعة في غرب إفريقيا (FEWACC)، و كذا

[1] http ://www.Ecowas.int/doing-bussiences-ecowas/inport/export.Accessed:07/05/2019.

[2] **Profil économique de l'Afrique de l'ouest en 2015 et perspective en 2016,Février 2016. Dakar. de,2016.**

[3] طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص.278.

[4] Ernest Aryeety, "**Regional Integration in West Africa**", University of Ghana, 11March 2001.

اتحاد النساء صاحبات المشاريع (ECOWAS-FEBWWE) و هذا بالتنسيق مع مختلف القطاعات.[1]

3- في المجال النقدي :

مـواصلة لجهـود الإيكـواس للنهـوض باقتصاديات دولـها عملت عـلى تحسين مستـوى التكامـل المـالي و الإقتصادي و هذا من خلال عدة آليات كانت لها نتائج على أرض الواقع، و في هذا الصدد أنشأت المجموعة سلسلة من الإجراءات من خلال تعزيز الخدمات المصرفية عبر عديد المراكز المالية، و كان من أهمها : إقامة منطقة نقدية و هذا تنفيذًا لبنود معاهدتها المنشئة و استكمالا لمراحل التكامل الإقليمي و الإقتصادي، حيث نجد بأن مفوضية الجماعة اتخذت العديد من الإجراءات لتعجيل الإجراءات القاضية بتحقيق برنامج التعاون النقدي، [2] و في مقدمتها إقامة المنطقة النقدية لغرب إفريقيا (WAMZ)، و تداول عملة مشتركة بين دول الإقليم خاصة و أن المنطقة تدار بعملتين، و تسعى جماعة الإيكواس لدمجها في عملة واحدة وفق برنامج وضع عام 2009 من طرف دول المنطقة النقدية لغرب إفريقيا و الإتحاد الإقتصادي النقدي لغرب إفريقيا الذي يستخدم عملة (CFA) الفرنك الفرنسي و العمل لاطلاق عملة موحدة في 2015 تحت إسم الإيكو (ECO).[3]

إطلاق هذه العملة سيسمح للبنك المركزي لغرب إفريقيا من أن يلعب نفس الدور الذي يقوم به البنك المركزي الأوربي من خلال تحمله لواجبات العملة و التدابير المالية بين الدول و تحقيق الإستقلالية المالية، و هو ما يقدم الدعم اللازم للدول التي ستعتمد هذه العملة.[4]

---

[1] Aruchi Cupta,**op.cit**, P.14.

[2] هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الاتحاد الافريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الإفريقية، **تقييم التقدم المحرز في التكامل في إفريقيا**،فيفري 2008.

[3] كارلوس لوبيز ، **مرجع سابق**، ص.19.

[4] Mayaki Theodore Bala,**The challenges And Prospects For Regional And Economic Integration In West Africa,**a report, Senior Lecture,(Faculty of Law,Department of private law,University of Abudja,2017).:http://ed pm.org/ecowas.

و استكمالا لهذه الجهود قامت بإرسال بعثات مراقبة متعددة الأطراف بالاشتراك مع الوكالة النقدية لغرب إفريقيا (AMAO) و معهد النقد لغرب إفريقيا،[1] الذي تمّ إنشاؤه (WAMI) كتمهيد لبنك غرب إفريقيا المركزي المشترك (WACB) و الذي يقوم بجميع مهام التنفيذ.[2]

كما أن ما سيقدمه إقرار عملة موحدة في مجال تسهيل حركة تنقل الأفراد و البضائع و حل مشكل العملات غير القابلة للتحويل يُعد اسهامًا في مجال التكامل النقدي لدول المجموعة، ضف الى أن تدفق الأنشطة التجارية سيكون مفيدًا بالنسبة للاستثمارات.

و يُعد البنك المركزي الذي حل محل صندوق الإيكواس للتعاون من أهم المؤسسات المالية حيث تم تأسيسه فـي ديسمبر 1999 Ecowas Regional Investisment Bank(ERIB)،[3]و يقـوم بمهـمة تمويل القطاع الخاص و التنمية الإقليمية من خلال إشرافه على عملية التكامل التي يشرف عليها اعتمادا على التقارير التي يتلقاها من مختلف القطاعات. كما أن له مساهمات عديدة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال تمويل العديد من المشاريع، و ساعد البنك بأكثر من مليار دولار في البنية التحتية الإقليمية و غيرها من مشروعات التنمية. [4] و يشرف على مراقبة عمله اللجنة المصرفية التيانشأت في 29 أفريل 1999 و هي مكلفة بتنظيم النظام المصرفي و مراقبته في الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا.[5]

و لتسهيل الخدمات المصرفية عملت على إنشاء نظام الدفع (M-pesa) و هو خدمة مصرفية تمكن المستخدمين من القيام بالعمليات المصرفية دون الحاجة للذهاب للبنوك من خلال إيداع و سحب الأموال عبر شبكة من الوكلاء و منافد البيع بالتجزئة (تضم الخدمة أكثر من 10 مليون مشترك) و تتجاوز المعاملات 415 مليون دولار شهريا، و هي نموذج يحتذى به من خلال الشراكة بين القطاع الخاص و العام لأنها خدمة فعالة و آمنة للتجارة بين الحدود.

[1] Profil économique de l'Afrique, **op.cit**, 2016.
[2] Mayaki Theodore Bala,**op,cit,**
[3] **Lo.cit**.
[4] Mayaki Theodore Bala,**op,cit,**
[5] Central Bank Of West African States.**https://context –reverso.net**

كما يهـدف برنامج الدفـع الإقليمي إلى تقليل الوقت و تكلفة المدفوعات و اللوائح ، و تسيير تكامل السوق و التجارة من خلال إنشاء اللجنة التوجيهية و التي بدأت العمل به منذ 6 فيفري 2016.[1]

كما يتجلى دور القطاع الخاص أيضا في المجال البنكي من خلال مساهمته في إنعاش الاستثمارات الحدودية مثل : Ecobankو Globacom، و هي علامات جديدة لمستقبل أفضل لتعزيز التعاون و حفظ السلام في الإيكواس.[2]

كمـا أنشأت الإيكواس صندوق الإيكـواس للتعويضات و التنمية و الذي يمول بمساهمات الدول الأعضاء و تم تحويله لبنك الإيكواس للاستثمار و التنمية الذي عمل هذا الأخير على تمويل مشروعات تنموية لفائدة الدول الأعضاء.[3]

كل هذه الإنجازات جعلت من الإيكواس دور كبير في تطور مبادرات التكامل الإفريقية وهوماجعل الإتحاد الافريقي يرى فيها شريكا مناسبا لتنفيذ مبادراته التنموية في القارة؛فقد اعتمد عليها في تنفيذ أجندة 2063 وهذا لقدرتها على تنفيد برامج التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني، وفي هذا الإطار تمت متابعة تنفيذ الأجندة وفق جدول أعمال يتفق وسياسات الإيكواس التنموية حيث تم إسناد دور مهم لبنك التنمية لغرب إفريقيا وبنك الاستثمار، إلى جانب تحقيق التعاون بينهما في إطار برنامج النيباد عبر عدة محاور كالتعدين وصناعة الأدوية، الاتصالات و المواصلات.[4]

[1]Real Laverage et Momar-Coumba Diop,**L'intégration régionale en l'Afrique de l'ouest**,Centre de recherche pour le développement international(Canada,1994), P.7.

[2]Central Bank of West African States. From: **https//: context.reverso.net**.accessed le: 13/04/2019.

[3]طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب،**مرجع سابق**،ص.277.

[4] مادي ابراهيم كانتي،"دور الإيكواس في تنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063"،جامعة القاهرة،منالموقع:
www.sis.go.v.eg/up/10-45.

المطلب الثالث :حصيلة التكامل الفلاحي

عملت الإيكواس من خلال سياستها الزراعية (ECOWAP) على تعزيز الإنتاجية و تنويع صادراتها الزراعية، إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء و تعزيز سبل المعيشة المستدامة للمزارعين خاصة في المناطق الريفية.[1]

فقد اعتمدت الإيكواس على العديد من اللوائح لتنفيذ السياسة الزراعية من خلال استراتيجية خاصة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي و تربية المواشي و الذي يعد تحديًا كبيرًا تحاول تحقيقه في مجال الموارد الحيوانية على المستويين الإقليمي و الوطني.[2]

و تعد السياسة الزراعية للإيكواس جزءًا من برنامج التعاون المشترك للبرنامج الزراعي الشامل لإفريقيا، و هي أيضا تنفيذا للمخطط الزراعي الإقليمي لسياسة التكامل و الاستثمار (RAIP) الذي وقعته في 2010 بمشاركة الوكالة الأممية للتنمية و شركاء آخرين.[3]

إنّ الجماعة تحاول من خلال تشجيع المنافسة في الأسواق الإقليمية و تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة, إلى جانب استعانتها بمساهمات الوكالة الأممية للتنمية (Development) لمساعدتها بمختلف التقنيات الحديثة و الاستفادة من الخبرات في مجال الزراعة عبر تنفيد العديد من المبادرات و وضع الخطط و الاستراتيجيات.[4]

إستطاعت الإيكواس أن تتمتع بالقدرة المؤسسية و القيادة السياسية من خلال السياسات الزراعية و اللوائح الإقليمية في هذا المجال و تخصيص موارد مالية كبيرة لذلك، حيث يتم التعهد بتخصيص 10 % من ميزانية الإيكواس للقطاع الزراعي و يمثل إنتاجها الزراعي أكثر من ثلث الناتج

---

[1] Mayaki Theodore, **op,cit,** P .27.

[2] **Lo.cit**.

[3] Jan Bossuyt, **op,cit**, P 36.

[4] Ecowas Economic Growth, **http ://Usaid.gov/Sitesideful/files/document**.

المحلي، كما يولد القطاع كميات كبيرة من حجم عائدات الصادرات حيث يساهم بحوالي 15 % من السلع و الخدمات التصديرية المكونة من المنتجات الزراعية، و يلاحظ بأن أغلب المصدرين هم عائلات و تعاونيات فلاحية.[1]

و تملك الجماعة العديد من الحوافز من خلال تنفيذها للإتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالقطاع (ECOWAP), و استفاد القطاع من برنامج تحرير التجارة في الجماعة (ETLS)، و من العوامل أيضا التي ساعدت على تحقيق أكبر فائدة في القطاع وهو فرض تطبيق الاتفاقيات و احترام القوانين الإقليمية كالتعريفة الجمركية المشتركة للسلع اتباع الأنظمة الصحية.

اهتمت الجماعة أيضا ببناء السدود و استغلالها و تعميم استخدام الري و قد عملت على الإدارة الجيدة لمواردها المائية لتزويد القطاع الزراعي و جعله أكثر تنافسية خاصة و أن الزراعات المروية تعاني من نقص المردودية و محدودية الإنتاج, حيث قامت بإنشاء العديد من السدود من أجل استغلالها و تعميم الري الزراعي وفق تقنيات حديثة إلى جانب دور الموارد المائية و مساهمتها في القضاء على الجفاف و التصحر و عززت نشاطها من خلال لجنة مكافحة الجفاف التابعة لها (WAEMU).[2]

و قد اعتمدت بعض الدول على التخصص في إنتاج محاصيل محددة و هو ما نتج عنه تكامل قوي في الإنتاج الزراعي و التجارة الزراعية، مثلا السنغال تعتمد على إنتاج محاصيل الحبوب كالذرة و الصوجا.[3]

و تنفيذًا منها لآليات و تقنيات التكامل الإقليمي عملت الجماعة على تنصيب هيئات تضم مختصين و خبراء للإشراف على المشاريع التنموية لضمان التنفيذ و حسن التسيير[4] للبرامج و المبادرات العديدة في هذا المجال مثل : التنظيم الزراعي التابع لها (ROPPA) شبكة المزارعين و المنتجين لغرب إفريقيا، مشروع النساء الريفيات الإفريقيات (RIAWE), القيام بأيام دراسية حول دور

[1] Jan Bossuyt**, o.cit**, P.37.

[2] **Lo.cit**.

[3] Voyl Mand W.Ouattara "**obstacles to sustainable integration in West African**, P 7.

[4] Réal laverge, **op.cit**.

المرأة في الأمن الغذائي و الزراعة سنة 2012, إنشاءها للوكالة الإقليمية للأغذية و الزراعة (RAFA)، و الصندوق الإقليمي للزراعة و التغذية (ECOWADF) خاصة بعد الأزمة الغذائية 2008 التي تعرضت لها المنطقة، إلى جانب تنفيذها للعديد من البرامج مثل برنامج : AGIR و GROWإلى جانب العديد من المبادرات.[1]

يمكن القول بأن الإيكواس قد نجحت في إقامة نظام سياسات الاقتصاد الكلي وهذا من خلال وضعها لهياكل للمحاسبة المشتركة،تتم مراجعتها بانتظام بين الدول إلى جانب إنشاء سوق للأوراق المالية ، كما حاولت من خلال هده المؤسسات العمل على تحقيق تكييف هيكلي وفق ما تقتضيه طبيعة أوضاعها رغم أنها لم ترقى لتطلعاتها،بسب أوضاعها الخاصة،كما عملت على نجاح عملية التكامل الإقتصادي من خلال فتح الباب أمام الإستثمارات الأجنبية،وهذا من خلال فتح أسواقها للمنتجات الدول (الصين،فرنسا....)،وعقد اتفاقيات التبادل والشراكة في العديد من المجالات،وقد استقر معدل النمو الاقتصادي للمجموعةبـ 6,8% وهو ما جعلها تترشح لزعامةالتكامل النموذجي على الصعيد القاري.

المبحث الثاني : واقع التكامل الاجتماعي و الثقافي في الإيكواس

إنّ طموحات التكامل في الإيكواس تجاوزت تحرير التجارة و الاقتصاد و تنمية الصناعة و تطرقت إلى مجالات التعليم و الصحة و البحث عن فرص عمل لتحقيق مزيدا من الرفاهية و السلم و الأمن، و هذا من خلال الإنجازات التي وصلت إليها عديد القطاعات الإجتماعية و حجم الإهتمام الذي أولته للقضايا الإجتماعية التي تطبع أوضاعها بانعكاسات الوضع الإقتصادي و الأمني.

المطلب الأول :حصيلة التكامل في مجال التعليم

حيث أولت الجماعة أهمية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية من خلال جهودها في نشر التعليم و القضاء على الجهل و الأمية، و هذا من خلال تحديد برامج التعليم و العمل على تطويرها و هذا

[1]Jakob Engeland and Marie Agène Jouanjean,**Political and Economic Constraints to the Ecowas Regional Economic Integration, process and opportunity For Denor Engagement**, overseas Development Institute, February 2015,P.28.

تماشيا مع بروتوكول الإيكواس الخاص بالتعليم و التدريب و اتفاقية الإيكواس حول معادلة الشهادات و رؤية الإيكواس 2020، و قد عملت في هذا السياق على :

- تعزيز الصحة المدرسية و التثقيف من أجل الوقاية من الأمراض و الأوبئة "كالإيدز،كما سعت الإيكواس لتعميم تدريس العلوم و التكنولوجيا خاصة إدخال التعليم الإلكتروني و المساواة بين الجنسين و تطوير المعلمين و التعليم و التدريب منذ 2010 في المجالين الفني و المهني.[1]
- من بين أهم الإنجازات التي سعت لتحقيقها هو حرصها على إنشاء معادلة الشهادات في كل دول المجموعة من خلال تنسيق المناهج و البرامج (ECCD)، و هي تهدف من وراء تطبيق هذه السياسات إلى إتاحة التعليم و التدريب النوعي لجميع الشعوب.

كما عملت الإيكواس على تعزيز النقل الأكاديمي (ENAAMS)،[2] و كلها تنفيذًا للفصل الرابع عشر من المعاهدة المنقحة حول التعاون في مجالات الموارد البشرية و الشؤون الاجتماعية و الثقافية.

و من أهم ما قامت به الإيكواس في هذا المجال أيضًا هو تنفيد مخطط النقل الأكاديمي بداية من الموسم الدراسي 2015-2016، و هذا بهدف تسهيل تنقل الطلبة سواءً داخل دولهم الوطنية أو في المنطقة الإقليمية.

تشجع الجماعة أيضًا على مواصلة الدراسات العليا و البحث العلمي، حيث قامت في هذا الصدد بتقديم حوالي 50 منحة دراسية لطلاب مستوى الماجستير و 25 منحة لطلاب الدكتوراه، إلى جانب حوافز أخرى و منح (13 منحة لأساتذة محاضرين)، كما ساهمت في دعم العديد من المؤسسات الناجحة خارج بلدانهم مثل : مجمعات اللغات التابعة لها.

[1]Rapport Annuel de la commission de CDEAO **le : CEDEAO apre40 années : Réalisation Déffis et perspective,** p.114.

[2]Division of Education "**Economic community of West African states**, www.ex.com.ecowas.int/all about ex/division of education.

كما وضعت الإيكواس العديد من المخططات التي تهدف للتطوير و التركيز على العلوم التكنولوجية و الهندسة و الرياضة مثل مخطط (STEM)، إلى جانب مخططات حول البيئة و التكنولوجيا و المعلومات.[1]

و كل هذه الإنجازات و الأعمال هي تحت إشراف و مراقبة الفرق التقنية المختصة التي تعمل على تنسيق الهياكل الإدارية و محتوى المناهج و تقييمها، و بعد إنجاز الإيكواس لمراكز "إمتياز" والتي تعد أهم إنجازاتها في هذا المجال حيث تعمل على إستغلال المهارات و القدرات البحثية لكل دولة و تنميتها للاستفادة منه إقليميا وقاريا، و التي تعمل برعاية البنك الدولي أهمها مركز غانا لعلم الأجنة، حيث استطاعت هذه المراكز من تحقيق خطوات كبيرة في المنطقة الفرعية من خلال رفع معدلات التحاق الأطفال بالدراسة مع العلم أن المنطقة كانت تعرف أدنى نسبة للالتحاق في النيجر (2 %)، و حققت العديد من الدول ارتفاعا في نسبة الالتحاق حيث كانت غانا قد وصلت إلى 12 % بعدما كانت 4 %.[2]إلى جانب تعاون الإيكواس مع الاتحاد الإفريقي عبر هده المراكز في مجلات الأشعة الليزرية وعلوم الفضاء في إطار مبادرة النيباد التي يشرف عليها الاتحاد الإفريقي.[3]

المطلب الثاني : حصيلة التكامل بشأن المرأة والشباب

على الرغم من تميز مجتمع غرب إفريقيا بالتعدد العرقي و الإنساني و اللغوي إلا أنها لم تمنع و تحد نشاط الإيكواس من خلال عديد الآليات التي استحدثتها لتطوير مجتمعاتها و النهوض بها و تحصينها بتشريعات تضمن حسن تطبيقها, فكانت لآلية حرية التنقل الأفراد الفضل في تسهيل عملية اندماج المجتمعات الإفريقية و تسيير و تسهيل الاتصال المباشر بين الأفراد، و الذي سمحت للأفراد إلى جانب حرية التنقل الحق في الإقامة داخل أي دولة من دول الجماعة مع الحق في التأسيس و العمل.

[1] بوحنية قوي،**مرجع سابق**، ص.251.

[2]Rapport Annuels de CEADEA, **op.cit,**p.37

[3] مادي إبراهيم كانتي،**مرجع سابق**.

و قد عملت الإيكواس جاهدة على وضع قواعد و معايير لتنظيم العمل من خلال تحديد الحقوق (معايير إقليمية)، حيث وضعت من أجل ذلك خطة تنفد على ثلاث مراحل تهدف لإزالة العقبات أمام التدفق الحر بين الدول و تسمح لمواطني المجتمع بالحصول على العمل و الانخراط في النشاطات التجارية لأي بلد من بلدان الإيكواس و هو ما نص عليه البروتوكول حول حق الإقامة و التأسيس.

و في مجال العمل حرصت الإيكواس على ضرورة خضوع العمال لنفس المعاملة التي يتمتع بها العمال الأصليين في دولهم بموجب القوانين المحلية للبلد، من خلال وضع القوانين تنظم الهجرة و تحمي الضمان الاجتماعي عن طريق تنسيق تشريعات العمل و الضمان الاجتماعي، [1] و هو ما يؤكد على النهج المميز للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا و الذي يؤكد و يفضل الهيكل القانوني، و في هذا الصدد إعتمدت لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية للإيكواس إتفاقية عامة للتأمينات عام 1993 لضمان المساواة بين العمال عبر الحدود و حفظ حقوقهم.

و تسهيلا لحركة التنقل تم تصميم جواز السفر للإيكواس في سنة 2000 ليحل محل جوازات السفر الوطنية الذي يضمن الحق في الإقامة و الحق في طلب الوظيفة.[2]

1 -فئة المرأة :

إهتمت الإيكواس بمختلف شرائح المجتمع و بخاصة أولت الرعاية و الاهتمام لفئتي الشباب و المرأة و هذا نظـرًا لأن الشباب يمثل نسـبة كبيـرة مـن سكان المنطقة، إلى جانب الـدور الكبير الـذي تقـوم به المـرأة الإفـريقية و المشاكل التي تواجهها، ففي مجال الشباب أقامت منتدى لشباب الإيكواس في 2003 و الذي يهتم و يتابع مختـلف الفعاليات التي تقـوم بها هـذه الفئة, إلى جانب مـؤتمر الشباب و الذي تـم تحويله إلى مركز تنمية الشباب و الرياضة للإيكواس (EYSDC) عام 2012، و من أجل تحقيق أهدافها في هذا المجال و تنفيذا لمخططاتها تم وضع و متابعة خطة تشغيل لتوظيف الشباب تمتد من 2013 إلى 2018، كما تم إطلاق صندوق الإيكواس للشبابو

[1] Réné Robort,**op.cit**,P.14.

[2] **Lo.cit**.

التنمية مهمته تمويل المشاريع الإقتصادية الإنمائية لمساعدة الشباب على المساهمة بفعالية في بناء إقتصاد دولهم داخـل الجماعة في 2014، و يساهـم أيضًا في تشجيع الشباب عـلى المشاركة في التصدي للعنف و الاسهام في جدولة أعمال الجماعة.[1]

أما فيما يتعلق بدور المرأة من خلال بناء قدراتها حيث تم إنشاء جمعية نساء غرب إفريقيا (WAWA) عام 1987، و هي مؤسسة فنية متخصصة تابعة للإيكواس مهمتها الإشراف على أحوال النساء و تطويرها، كما وضعت الإيكواس برنامجا حول الالتزام بتطوير قضايا الجنسانية في دول الجماعة و الذي تدعمه منظمات دولية، و في هذا المجال حققت نتائج جد متقدمة أهمها : تحقيق تكافؤ الفرص في مجال تحصيل و الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي و المتوسط و الثانوي لدى الجنسين في كل من غنيا و التوغو و كانت النتائج جد مرضية أيضا في كل من السنغال و بوركينافاسو و مالي.[2]

كما تعمل الإيكواس على تنفيد قرارات مجلس الأمن (1325 و 1820) حول المرأة و السلم و الأمن من خلال دعمها للمساواة بين الجنسين، حيث وضعت في هذا الصدد مشروعا للمنح الدراسية للبنات و تقديم المساعدة الطبية و المالية للنساء و البنات، كما دعمت عديد المشاريع الإستثمارية للنساء العاملات في تصنيع المنتجات الزراعية و الحرف اليدوية.[3]

2 الشباب و الرياضة :

تمّ تنسيق الأنشطة من قبل مركز التنمية الشباب و الرياضة التابع للإيكواس في إطار خطة العمل الاستراتيجية (2010–2020) و هي تغطي ثلاث مجالات رئيسية : الرياضة، التربية البدنية و الشباب. كما قامت الجماعة بتطوير برنامج متطوعي الإيكواس في البلدان الرائدة في مجال الرياضة و ينظم المركز بانتظام ألعاب الإيكواس (Ecowas International Cycling)، كما تدعم الإيكواس البطولات الرياضية الأخرى في المنطقة.

[1] Karim Karaki,**op.cit,** P. 6.

[2] United Nations, Sub Regional Office for West Africa, **Economic commission far Africa,Ecowas at 40 an assessment of progress towards regional in West Africa**, May,2018

[3] Réné Robert,**op.cit**,P.22.

أما في مجال الشباب فتقوم المفوضية بتنفي ² برامج لبناء القدرات للشباب، و في 2014 تم تنظيم دورات تدريبية حول التكيف و التبريد إلى جانب ميكانيك السيارات للشباب من 10 (عشر) دول في الإيكواس.

و في إطار برامجها التنموية و التي كانت من أبرز أهدافها هو الحد و القضاء على الفقر في دول المنطقة، عملت الإيكواس على وضع خطط إستراتيجية و هذا بالتعاون مع مختلف المنظمات و الجهات كمنظمة العمل الدولية و أيضًا تماشيا مع أهداف النيباد. و في هذا الصدد قام مجلس الوزراء للإيكواس في عام 2001 و بقرار منه و تطوير برنامج إقليمي للحد من الفقر و هو تكملة للخطط الوطنية المحلية من خلال دعم التنمية القطرية و تماشيا مع أهداف الإيكواس الإقليمية و نهجها الإقليمي في هذا الصدد.

كما عملت بالتعاون مع البنك الدولي للحد من الفقر في منطقة غرب إفريقيا و الذي يرى بأن العملية تعتمد على تنمية الموارد البشرية المحلية عبر:[1]

-زيادة النمو الاقتصادي و زيادة فرص العمل للفقراء و كسب الدخل.

-التعاون مع الإيكواس و مع الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا على تطوير خطة إقليمية و تنفيذها و قد تنتج عنه إنشاء وحدات فنية للحد من الفقر، كما تمّ إنشاء فريق WAEMUلتنسيق استراتيجية للحدّ من الفقر في غرب إفريقيا.

المطلب الثالث:حصيلة التكامل في مجال الصحة و الغذاء

1- الصحة :

عملت الإيكواس على تحسين المستوى الصحي لدولها من خلال تنفيد الإجراءات المشتركة ذات الصلة و ملاءمتها مع الإجراءات الدولية و الإقليمية (في إطار عمل المنظمات)، فقد حرصت الإيكواس على تصنيع و مراقبة جودة الأغذية في إطار مكافحة انتشار الأمراض و الأوبئة (خاصة الإيدز و الملاريا و مختلف أنواع الإنفلونزات).

[1]United Nations,Sub Regional Office for west Africa, **op.cit**, p 20.

و تعد (WAHO) و هي منظمة الصحة لغرب إفريقيا و التي أنشأتها الإيكواس سنة 1987 كأداة إستباقية للتكامل في المجال الصحي من خلال برامج مؤثرة و فعالة من حيث التكلفة و كانت تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن و حماية صحية للشعوب و تنسيق سياسات الدول الأعضاء، إلى جانب التعاون على بناء القدرات من أجل مواجهة عديد الأمراض و في مقدمتها : التهاب السحايا،الكوليرا، الحصبة ... إلخ.[1]

و من أهم انجازاتها : التدابير المتخذة لمكافحة الملاريا و سوء التغذية و الإيدز، و التقليل من وفيات لأمهات و الرضع.

كما عملت على تسهيل وصول الأدوية و اللقاحات و مراقبة الأوبئة و الاهتمام بالجانب التقني و الفني من خلال تدريب الأخصائيين و وضع خطط لمواجهة و دعم و تحسين النظم الصحية و الخدمات و التمويل المستدام للصحة.[2]

عملت الإيكواس على دعم مراكز البحوث الطبية و صناعة الأدوية من خلال توفير الأموال للبحوثو تنسيق السياسات في مجال التغذية.

منذ 2011 و في إطار سياسات الإيكواس حول الاهتمام بالطفولة و الأمهات تقديم الدعم المالي.

و من أهم إنجازات الإيكواس في مجال الصحة إنشاء مختبر لتشخيص الأمراض الوبائية في أبيدجان و تجهيزه بأحدث الوسائل و التقنيات ليصبح كدليل لمراقبة الأمراض و الاستجابة المتكاملة لها و تكييفها لتسع دول في الإيكواس.

قامت الـ WAHOبإعداد و تنفيد التكامل الإقليمي للخطة التشغيلية لمواجهة فيروس "إيبولا" و في هذا الصدد تمّ إنشاء صندوق التضامن لمكافحة "الإيبولا".[3]

---

[1]United Nation Economic Commission For Africa, An assessment of towards regional integration in the economic states since it inception.May 2015.**from:https// www.org/progress-towards- integ**. Acsseced:12/05/2019

[2]Anaemene Mchenna Benjamin,"**Health diplomacy and regional experience"**,Journal of international studies,V09,(Junuary,2013),P.35.

Jan Bossuyt,**op,cit,**p.32.[3]

2- في مجال توفير الغذاء و القضاء على الفقر :

من أهم التحديات التي تواجه جماعة الإيكواس في منطقة غرب إفريقيا هو مشكل الغذاء، و في هذا الإطار سعت جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي و هذا من خلال إجراءات التنمية التي مست القطاع الزراعي، بحيث عملت الإيكواس منذ عام 1995 على المساهمة بفعالية في مجال الصحة و التعاون مع عديد الشركاء لمكافحة سوء التغذية، و أسفرت الجهود التعاونية على نتائج في مجالات التغذية و الاهتمام بالأطفال و الرعاية الصحية النسوية من خلال تنفيد الاستراتيجيات ذات الأولوية المحددة بطرق فعالة و منسقة، حيث تشرف الإيكواس على برنامج لتحقيق الأمن الغذائي بتمويل منظمة الأغذية و الزراعة.[1]

كما عملت الإيكواس في هذا الإطار على دعم استيراد المواد الغذائية الأساسية كالبقول و اللحوم للقضاء على سوء التغذية خاصة بعد أزمة 2008، و قد قطعت غرب إفريقيا خطوات كبيرة من خلال الحدّ من نسبة الجياع إلى 60 % و كانت بلدان كل من : نيجيريا، النيجر، التوغو، غامبيا و البنين قد أحرزت هذا الهدف منذ مطلع الألفية.

و قد ساهمت الأوضاع غير المستقرة من حروب و نزاعات في زيادة نسبة سوء التغذية إلى جانب تدهور أحوال المعيشة و ازدياد حالات الفقر، حيث يعيش الفرد بأقل من 1.25 دولار في اليوم (حسب إحصائيات منظمة الأغذية و الزراعة 2015)، و في هذا الإطار قامت مفوضية الإيكواس بإعداد استراتيجية للحد من الفقر و هذا من خلال إلتزامها ببرامج التكامل الإقليمي من أجل النهوض السريع و رفع مستوى النمو و الحد من الفقر.[2]

و تعمل الإيكواس على نجاح مبادرة التغلب على الجوع و سوء التغذية بحلول 2025 من خلال إنشاء احتياطي اقليمي للأمن الغذائي كأداة إقليمية قائمة على التضامن كعنصر مكمل للإستراتيجيات الوطنية.[3]

---

[1] Anaemene Mchenna Benjamin, **op.cit**, P.36.

[2] United Nations, **Economic commission for Africa**,sub region office for west Africa, op.cit, P.22.

[3] **Profil économique de l'Afrique de l'ouest en 2015 et perspective en 2016, Février 2016, Dakar, p.12.**

المبحث الثالث : حصيلة التكامل السياسي و الأمني

إنطلقت المسيرة التكاملية للإيكواس من البحث عن سبل تعزيز التعاون الإقتصادي في جميع القطاعات بهدف تحسين المستوى الاجتماعي لشعوبها و تمّ ذلك من خلال إقرار العديد من الآليات،لا يمكن الفصل بين قضايا التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و القضايا الأمنية و مع ذلك كان لابد من مرافقته بالتكامل السياسي الذي يضبط ويوجه عمل هذه السياسات و المؤسسات و تحقيق الستقرار الأمني لضمان ذلك، خاصة و أن المنطقة تعرف حالة من عدم الإستقرار و هو ما جعل الجماعة تتحول تحت ضغط تهديدات الأمن القومي إلى منظمة مسؤولة عن إيجاد حلول للصراعات المسلحة و الأزمات السياسية عبر مختلف الأجهزة و الآليات التي رصدتها الإيكواس في سبيل ذلك.

المطلب الأول : الإنجازات السياسية

1- سياسيًا :

تضم الإيكواس بناء مؤسساتي معقد للغاية، حيث أنه يتألف من بروتوكولات و استراتيجيات و ترتيبات مؤسسية و قواعد رسمية لتحديد صلاحيات كل مؤسسة.

و تسعى الإيكواس إلىربط مسؤوليالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بالجهات الفاعلة الوطنية مع شبكة متنامية من الفاعلين (مثل : السفراء المقيمين، الوزراء المشاركين في اجتماعات المجلس إلى جانب الوكالات و بعض الوطنيين).[1]

أكدت الإيكواس منذ قيامها على ضرورة بناء دول وطنية آمنة و مستقرة وفق آليات الديمقراطية و الحكم الراشد. و في هذا الإطار أكدت الإيكواس على مفهوم الدولة الحدودية في جانفي 2014 بآكرا،حيث عرفتها بأنها كيان جغرافي متجانس قائم على الحياة اليومية للسكان و ناتج عن

[1] Jan Bossuyt**, op.cit**,P.96.

الشعور بالانتماء الإقليمي و على أن الدول فضاءات جغرافية و تاريخية و قد تمتد لأكثر من دولة لأن الحدود موروثة عن الاستعمار و تغيرت بخطوط فاصلة جغرافيا.[1]

و احتراما أيضًا لمبدأ السيادة الوطنية وسياسة عدم التدخل انتهجت الإيكواس نهجًا حكوميًا من خلال احترامها لهذين المبدأين و هو ما انعكس مباشرة على مؤسساتها مثل : الأمانة العامة مكلفة بتنفيذ القرارات التي قامت باتخاذها و من أجل فاعلية أكثر عملت الجماعة على القيام بإصلاحات لإعطاء الهيئة مزيدًا من الفعالية حيث تمّ في 2004 تحويل السلطة التنفيذية من الأمانة العامة إلى لجنة مفوضية من أجل تسهيل التعامل في المجالات السياسية.

و تؤكد الإيكواس في كل مرة على ضرورة العمل بالاتفاقيات و البروتوكولات و في صنع و تنفيد القرارات مع إمكانية إصدار القرارات التي تتخذ مباشرة على الدول الأعضاء.[2]

و حرصا منها على إرساء النظم الديمقراطية تم إنشاء منظمات تعمل على إرساء مراكز الحكم الديمقراطي و الدول الوطنية مثل : شبكة إفريقيا لبناء السلام (WANEP)، كما أنشأت الإيكواس منتدى الجمعيات الذي له نفس المسعى و هو إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات التكامل الإقليمي. بالإضافة إلى عدة تنظيمات لها نفس المبادئ و الأهداف مثل : شبكة قطاع الأمن في إفريقيا (ASSN)، و شبكة نهرمانو (MARWOPNE) من خلال تعاونها مع الإيكواس و دعوتها لمعالجة القضايا الإقليمية و العالمية، إلى جانب مراكز الديمقراطية و التنمية في بعض دول المجموعة مثل نيجيريا (WANEP) و الذي صار من الشركاء الرسميين في عمليات إرساء الديمقراطية و إدارة النزاعات داخل الإيكواس.[3]

[1] Leopold kohou,Ltool, "**Peace** keeping operations in west Africa, cot d'Ivoire", Air force in: **Mac well, Air force base,Alabma**,April 2000.

[2] Jan Bossuyt,**op.cit,**P.9.

[3] **Ibid**, P.10.

و في المجال السياسي أيضًا وسعيًا منها لتحقيق تكامل في هذا المجال، سعت الإيكواس لتعزيز دور الـوزارات الإقليمية مـن خلال إنشـاء مكاتب جديدة للإيكواس في كل من التوغو، بوركينافاسو و أخرى في النيجر و سيراليون و غامبيا منذ عام 2015.[1]

في مجال الديمقراطية و الحكم الراشد استطاعت الإيكواس أن تحقق نتائج ملموسة من خلال:

- التعزيز التدريجي للمؤسسات الديمقراطية في المنطقة و هذا عملا ببروتوكول الديمقراطية و الحكم الرشيد التكميلي للجماعة، كما سعت الإيكواس إلى الدفاع عن مثل الديمقراطية و سيادة القانون من خلال تعليق عضوية بعض الأعضاء دون تردد مثل ما حدث مع غينيا، النيجر،غينيا بيساو.
- كما عملت على إرساء قواعد واضحة فيما يتعلق بالإنتخابات من خلال عمل فرق المراقبة التابعة لها، و هو ما أسفر عن قبول النتائج بشكل متزايد من الأطراف المشاركة في الإنتخابات و الدول الأعضاء.[2]
- إعتمادها على المبادئ السياسية للإيكواس التي تتمحور حول الحريات و حقوق الإنسان و إرساء الديمقراطية.

2- المجتمع المدني :

تجسيدًا لسياسات التكامل الإقليمي التي تتطلب تظافر جهود و تعاون كل الفاعلين و خاصة المجتمع المدني عملت الإيكواس على إنشاء المنظمات غير الحكومية و منتدى غرب إفريقيا للمجتمع المدني 2003 و هو منصة للمجتمع المدني تهدف من خلالها إلى التفاعل المباشر مع

[1] **Ibid**, P.11.

[2] Jan Bossuyt, **op.cit**, p.11.

صناع القرار، و إبراز دور المجتمع المدني في مسائل الأمن و السلم و المساعدة على التنمية، [1] من خلال التشاور مـع العمال و أرباب العمل في جميع المناطق و لو بتحفظ لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية في جميع المجالات خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي كالفقر و الصحة و التعليم ... إلخ.[2]

كما عملت على إرساء آليات و مشاورات رسمية مع المجتمع المدني و القطاع الخاص لتوفير فرصة تسمح لهم بالمشاركة في وضع السياسات الإقليمية، و هذا مثلا مثل : مراقبة الانتخابات من طرف منظمات المجتمع المدني.

كما طوّرت الإيكواس بعض التقاليد مثل إشراك أصحاب المصلحة و الخبراء في عمليات صنع السياسات، حيث تعد الإيكواس أول جماعة و مركز اقتصادي يمنح صفة مراقب للمجتمع المدني.[3]

نلاحظ بأن الايكواس حرصت على تنظيم جهودها لتكون أكثر فاعلية من خلال وضعها في إطار مؤسسي،وهياكل تضمن متابعة وتنفيد مختلف السياسات وأحاطتها بأطر قانونية من أجل ضبط حقوق و واجبات الدول ضمن عملية التكامل،والحصول على المستحقات والمكاسب بعدل.

المطلب الثاني :إنجازات الإيكواس في المجال الأمني

إنّ تزايد الأزمات السياسية و الصراعات بمختلف أنواعها ألزم على جماعة الإيكواس و فرض عليها التوجه نحو إيجاد آليات لتحقيق السلم و الإستقرار، و هذا من خلال قيامها بوضع أسس الأمن الجماعي الإقليمي، و ما جاء في معاهدتها المنشئة و المعدلة 1993 من خلال البروتوكولات التي تمت الاتفاق عليها كآليات لإدارة مختلف الأزمات، حيث عرفت منطقة غرب إفريقيا منذ 1990 سلسلة من الاضطرابات بداية من ليبيريا وصولًا إلى النزاع في شمال مالي 2012.

[1]John M Kabia,Regional approaches to peace building: the ecowas and security architecture,**the time parary AfricanInternational Studies**, April 2011,P.8.

[2]**Ibid**, P.9.

[3]Jan Bossuyt,**op.cit**,P.96.

و إدراكًا منها لضرورة الربط بين التنمية الاقتصادية و الأمن الإقليمي و هو ما جعلها تقوم بوضع تشريعات و هياكل للقيام بالمهام المطلوبة في الجانب الأمني، حيث أصبح تدخل الجماعة لإدارتها من أولوياتها بسبب أهمية تحقيق الأمن و الاستقرار لتسهيل عملية التكامل في المنطقة. كما قامت بطرح العديد من التشريعات التي تتيح لها ذلك و تخولها اتخاذ القرارات و اختيار الطريقة التي تراها مناسبة للتدخل، حيث تراوحت بين الطرق السياسية الديبلوماسية و الوساطة و المفاوضات أو من خلال القوة العسكرية عبر إرسال قوات لحفظ أو فرض السلم بالقوة. و كان من أهم ما أنجزته الإيكواس في مجال تحقيق السلم و الأمن الإقليمي ما يلي :

1/ في مجال الديبلوماسية الوقائية : حيث كثفت اللجنة الاقتصادية للجماعة مؤخرًا جهودها في البحث عن حلول سلمية للأزمات في كل من مالي و غينيا بيساو.

و تواصل جهودها دعمًا لهذين البلدين من خلال دعم عمليات الإصلاح لتحقيق الإستقرار و التنمية طويلة الأجل.

و من أبرز ما قامت به الإيكواس أيضا في المجال الأمني تسخير إمكانيات لتسهيل عملها من خلال:

- إنشاء قاعدة بيانات للشخصيات البارزة في المنطقة.
- إنشاء شعبة لتسيير الوساطة داخل الإيكواس.
- تنفيد إطار الإيكواس لمنع النزاعات (ECPF).
- دعم إستراتيجية نهر مانو، و اعتماد خطة الأولوية لثلاث سنوات.
- العمل على التدقيق في الإجراءات و تأثير تدخلات الإيكواس قبل و أثناء الأزمات.[1]

3/ نظام الإنذار المبكر : و في إطار المهام الموكلة لهذا الجهاز تواصل اللجنة تكثيف جهوده من خلالإنشائهالبرنامج إدارة العمليات (UPPORT), و يحتوي هذا البرنامج على ثلاث عناصر :

أ- العنصر العسكري : و يشمل عدة إجراءات متخذة في هذا الإطار مثل :

[1]United Nations Economic commission For Africa.**op.cit**.

-إجتماع لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للإيكواس (CCODS) لدراسة الوضع الأمني في المنطقة.

-خريطة الطريق للقوة الإحتياطية للإيكواس (ESF).

-تقييم و تنفيذ الأنشطة في المنطقة الإقليمية.

ب- عنصر الشرطة : حيث تقوم وحداتها بالتخطيط من خلال برنامج تقييمي, و كان هذا بداية من سبتمبر 2012 و هو برنامج يهدف لصياغة وثيقة التدريب لعناصر الشرطة (ESF).

ج- المكون المدني : و هو من أهم الأنشطة المطلع بها على هذا المستوى في المواجهة الداخلية في إطار السياسة للبعد المدني و البيئي و الاجتماعي.[1]

يضاف إليها العديد من الإنجازات في مجال الأمن الإقليمي مثل : إعداد استراتيجية بحرية متكاملة لدول غرب إفريقيا (EIMS) تبناها رؤساء الدول و الحكومات للإيكواس في قمة كوت ديفوار مارس 2014.[2]

كما عملت على بناء قدرات قوة الشرطة لمواجهة الجريمة الحدودية في غرب إفريقيا, إلى جانب وضع خطة عمل أولوية لمدة 3 سنوات لوضع قواعد السلوك للقوات المحلية و الأجهزة الأمنية الإقليمية.

3- إنجازات الإيكواس من خلال التدخل في حل الأزمات :

3-1- تدخل الإيكواس في الأزمة الليبرية : و يعد تدخل الإيكواس في أزمة ليبيريا أول تجربة للتدخل المباشر في حل الأزمات، حيث كانت الحرب الأهلية في ليبيريا عام 1990 بين القوات الحكومية بزعامة "صوميل دو" و المعارضة بقيادة الجبهة الوطنية بزعامة "تايلورتالزر" و كانت الأزمة الليبرية حاضرة بقوة في قمة أعمال الإيكواس الـ 13 في غامبيا 1990 حيث تم الاتفاق على

[1] John M Kabia**,op.cit,** P.72.

[2] John M Kabia**,op.cit**, P.73.

المساعدة المتابدلة للدفاع في فرتياون (سيراليون) و تمّ تعيين لجنة وساطة SMAتضم كل من (نيجيريا، غانا، توغو، مالي،غامبيا).[1]

و هذا تطبيقا لمبادئ الإيكواس حول الحل السلمي للأزمات، لكن جهودها في الوساطة باءت بالفشل أمام التعنت، و هو ما اضطر الإيكواس مع تفاقم الأوضاع إلى التدخل بالقوات التابعة لها(الايكوموج) بوصول 3 آلاف جندي عبر البحر إلى العاصمة الليبرية منروفيا، و بدأت عمليات حفظ السلام و عملت أيضا على زيادة عدد القوات ليصل إلى 7 آلاف جندي.[2] و أدت هذه الأزمة إلى بروز خلافات بين الكتلتين الفرانكوفونية و الأنجلوفونية في الإيكواس بسبب تعارض مصالحها في مواجهة مصالح الجماعة. [3] و قد عملت نجيريا على قيادة القوات و فرض السلام و أبعاد المعارضة عن العاصمة، لكن الصراع استمر إلى أن تم التوصل إلى اتفاقيات أهمها :

اتفاقية كوتونو 1993 و أبوجا 1996 و تم الاتفاق على :

- إقامة حكومة مؤقتة تمثل المشاركة الشعبية.
- إجراء انتخابات في غضون 12 شهرا و مراقبتها.[4]

كما تمكنت الإيكوموج من إجلاء آلاف الليبراليين (حوالي نصف مليون) و كذا حماية المنظمات الإنسانية.

و نجحت الإيكواس في تثبيت حكومة الوحدة الوطنية و حمايتها طيلة فترة توليها الحكم (1997) و بفضل جهود المراقبين العشرين تمكنوا من محاصرة الجبهة الوطنية الليبرالية و استطاعت أيضا إجراء الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس (تشارلز تايلور).[5]

---

[1] Adekey Adebajo,**Building peace in west Africa libiria**,Serraleon, and Guinea Bissau,from: **http://books-google-dz?Isbn=1588260771.**

[2] **Ibid.**

[3] Adekey Adebajo,**op.cit.**

[4] حسب بدر الشافعي,**مرجع سابق**,ص.96.

[5] Leopold Kohou,**op.cit**,P.7.

3-2- التدخل في سيراليون : بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية و تفشي الفساد في سيراليون قامت الجبهة الثورية Revolutionray United Front (FUR) بحرب أهلية للإطاحة بالرئيس "جوزيف مومون" في بداية مارس 1991 و بسبب عدم قدرة جيش سيراليون في الدفاع عن الحكومة تدخلت الإيكواس من خلال قوات الإيكوموج (ECOMOG) التي استطاعت تسوية النزاع و استرجاع الحكم المدني 1996، لكن الجبهة لم تعترف بالرئيس الجديد و بنتائج الانتخابات و عودة الصراع، و تم احباط محاولة انقلاب عسكري آخر ماي 1997 و تم نفي الرئيس و الحكومة إلى غينيا، و مع استمرار الصراع تدخلت الإيكواس إلى جانب الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في فيفري 1995 لتعين مبعوث خاص من اثيوبيا للتفاوض سلميا و إعادة الاستقرار و الحكم المدني (الآلية السلمية).[1]

لكن عدم اعتراف الجبهة بالانتخابات عام 1996 أدخل البلاد في دوامة من الخلافات و هو ما خول للإيكواس التدخل بقوات "الايكوموج" للاشراف على فرض الحظر على النفط و الأسلحة بالتعاون مع الأمم المتحدة في مارس 1998 قام الايكوموج بتثبيت الرئيس "كبه" في مكتبه و الرد على متمردين و هزيمتهم، و استطاعت القوات أن تسترجع العاصمة مونروفيا و تثبت الحكومة المدنية.

كما كان هناك نشاط كبير للمساعي الديبلوماسية من خلال فتح باب الحوار مع المتمردين و بتدخل الأمم المتحدة (ONU) انتهت بعقد اتفاق لومي 1999 و تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إعادة بناء السلم و الأمن في المنطقة بإشراف أممي.[2]

3-3- التدخل في شمال مالي : بسبب تفاقم الأوضاع في شمال مالي خاصة بعد سقوط نظام القدافي في ليبيا عام 2011 و عودة الجماعات المسلحة إلى مالي ذات التوجهات المختلفة كالحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) و جماعة أنصار الدين و إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب و حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المزرية كلها ساهمت في تفاقم الوضع خاصة بعد انقلاب مارس 2012 و عجز اتفاقيات السلام على نشر

[1] بوحنية قوي, **مرجع سابق**, ص.254.

[2] Leopold kohou, **op.cit**, P.8.

الأمـن و السـلم في المنطقة؛ و انتشـار الجريمة المنظمة و عجز الحكومة على التنمية و انهيار الدولة الوطنية و المخدرات كلها عوامل ساهمت في تأزم و تعقيد الأوضاع، و هو ما فتح المجال لتدخل الإيكواس من خلال اتخاذ إجراءات اللازمة لإنهاء الصراع به، و كانت البداية بالمساعي الديبلوماسية السلمية عبر الوساطة و بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي عبر لجنة وساطة ترأسها رئيس بوركينافاسو و مع بروز خلافات داخل المجموعة حول طبيعة النزاع في مالي و تحديد ماهيته لم تستطع الإيكواس إيقاف الصراع و منع حدوث الانقلاب.[1]

3-4- تدخل الإيكواس في غامبيا : إستطاعت الإيكواس من خلال الأزمة في غامبيا أن تنجح في استخدام مختلف وسائل التدخل, بداية من خلال سلسلة المفاوضات التي أقرتها مع الرئيس "الغامبي" "جامي" و تحت إشراف رئيسة ليبيريا و رؤساء النيجر و غانا إلى جانب الوساطة الموريتانية، لكن تأزم الأوضاع بسبب حالة التمديد غير الدستورية لحكم "جامي" المنتهية ولايته إلى إعلان حالة الطوارئ في جانفي 2017 و هو ما عجل تدخل الإيكواس عسكريا بعد صدور قرار بذلك من مجلس الأمن.

قامت الإيكواس بإنزال قواتها في 19 جانفي 2017 على الحدود الغامبية بتعداد حوالي 600 جندي من مختلف دول المنطقة و مع إعلان بداية عملياتها العسكرية، و تراجع "جامي" عن تمسكه بالسلطة من خلال مفاوضات و قد استطاعت الإيكواس مذلك من إدارة أزمة غامبيا من تدويل القضية و التوصل إلى حل إقليمي بواسطة جهودها.[2]

و بالتالي فقـد نجحت مـن خلال هـذه الأزمة في إبراز مدى نجاح آلياتها في مجال تحقيق السلم و الأمن و تمكنها من احتواء الأزمة إقليميا دون تدخل أطراف أخرى.[3]

3-5- تدخل الإيكواس في ساحل العاج : يُعـد الصـراع في ساحل العـاج مـن أعقد الصراعات في غرب إفريقيا و هذا بالنظر إلى أبعادها المتعددة و أسبابه أيضًا التي تراوحت بين : الدينية و العرقية

[1] غازالي عبد الحليم,"**الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا واسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي**"جامعة الجزائر 03,ص.67.
[2] محمد بشير جوب, دول غرب إفريقيا وآلية احتواءالأزمات غامبيا نموذجا, **مجلة قراءات إفريقية, عدد** 2017.
[3] **المرجع نفسه.**

و الجغرافية و الاقتصادية و هو ما أدى إلى انقسام البلاد بين شمال مهمش لا يملك السلطة و جنوب غني له سلطة التحكم في كل البلاد، حيث عرف ساحل العاج سلسلة من الانقلابات العسكرية أهمها : إبان حكم الرئيس تيدية و في عهد الرئيس جيه و أخيرا في عهد الرئيس "جياجبو".[1]

و قد بذلت الإيكواس كل جهودها لحل الأزمات في كوت ديفوار خاصة بعد الانقلاب الثاني (سبتمبر 2002)، و اقتصر تدخلها من خلال الطرق السلمية الديبلوماسية و عملت بالموازاة مع الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي، و تفادت التدخل العسكري خاصة و أن قوات الايكوموج كانت قد وُجهت إلى ليبيريا.

و كان تدخل الإيكواس بطلب من رئيس الحكومة "جياجيو" و اقتناعها أيضًا بعدم شرعية الحكم الذي يتعارض مع برتوكول الديمقراطية و الحكم الراشد الذي وقعته كوت ديفوار، و كان هدف لجنة الوساطة بقيادة الإيكواس هو ردع المتمردين عن أعمالهم القمعية، لكن تطور النزاع اضطرها لارسال قوات في سبتمبر 2008 قوامها 1288 جندي بقيادة السنغال "الايكوميسي" لكنها عانت من عدة صعوبات، و كانت مهمتها هو حفظ السلم و الأمن من خلال توفير الحماية للمدنيين و المراقبين الدوليين و العمل على نزع السلاح.[2]

كما كان من مهامها أيضا : مراقبة تطبيق اتفاقية "ليناس ماركوسيس" و القرارات المنبثقة عنها كتشكيل حكومة وطنية و الاشراف على الانتخابات ... إلخ.[3]

المطلب الثالث : جهود الإيكواس في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود

تسعى الايكواس لحماية أمن دولها الداخلي من خلال تكثيف جهودها في مراقبة الحدود التي تعاني من اختراقات جمة بسب تعدد التهديدات التي تتربص بها ومن أبرزها : الارهاب ، المخدرات ،الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات.

1 جهود الإيكواس في محاربة الارهاب:

[1] حسن بدر الشافعي,**مرجع سابق,** ص.334.

[2] Leopold kohou,**op.cit**,P.10.

[3] **Lo.cit**.

يتعرض إقليم غرب إفريقيا إلى العديد من التهديدات الأمنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة إلى جانب تجارة السلاح و تجارة المخدرات و هو ما زاد من عدم استقرار المنطقة و ما فرض عليها العمل لايجاد حلول و آليات لمواجهتها :

تعاني المنطقة من هجمات الجماعة المتطرفة "بوكوحرام" منذ 2009 في نيجيريا، إلى جانب الاستيلاء الإرهابي على شمال مالي عام 2012، و تفاقم الصراع في دالتا النيجر 2006 إلى جانب عمليات الخطف و القتل و تهريب المخدرات و غيرها من الأنشطة ذات الارتباط بهذه الجماعات و التي تعد مصدر تمويل لها، و في هذا الصدد شكلت الإيكواس وحدة تنسيق مكلفة بمكافحة الإرهاب، و هي تابعة لقسم إدارة الشؤون السياسية و السلام و الأمن (PAPS)،[1] و هي مستوحاة من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب مهمتها تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالإيكواس في هذا المجال : المنع و المتابعة و إعادة البناء من خلال وضع نظم قانونية و تطبيقها و الاستخبارات لتقيد انتشار الإرهاب، القيام بعمليات المتابعة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للإرهاب و تعزيز القانون و اعتماد نهج العدالة الجنائية، [2] إلى جانب وضعها لإعلان حول مكافحة الإرهاب يتضمن الأدوات التنفيذية لمحاربة الإرهاب و تعمل الإيكواس على التنسيق في هذا المجال بين مختلف الأجهزة التابعة لها.

و يعد الإعلان و استراتيجية مكافحة الإرهاب كخطوة مهمة لحل المشكلة التي تتطلب تظافر الجهود دولها لتكون أكثر فعالية و هي خطوة استباقية للحد من التهديد الإرهابي.

أما عن التعاون مع جهات أخرى في هذا المجال فقد كانت لها مبادرات لمكافحة الإرهاب في شمال غرب إفريقيا (TSCTP) مع الولايات المتحدة الأمريكية بميزانية قدرها 500 مليون دولار على مدى خمس (05) سنوات،[3] بالإضافة لمختلف البرامج التعاونية المشتركة مع الاتحاد الأوربي التي تشمل الهجرة غير الشرعية و الإرهاب.

---

[1] محمد بشير جوب، "جهود المؤسسات الاقليمية في مكافحة الارهاب"،**قراءات إفريقية**،العدد 34, (أكتوبر 2017)، ص.30.

[2] John M Kabia,**op.cit**,P.17.

[3] Abdel Fatau Mush,**op.cit**, P.16.

2 جهودها في محاربة انتشار الأسلحة و المخدرات :

عملت الإيكواس على مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة من خلال العمل على زيادة الوعي عبر لجان وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة الخفيفة،خاصة مع تزايد استخدام المرتزقة للأطفال ، حيث تم في هذا الصدد إنشاء فريق الاستجابة لحالات الطوارئ (EEAT) تابع للإيكواس و نشره في نوفمبر 2013، كما سعت إلى تدعيم الدول لإقامة منصة وطنية للحد من مخاطر الكوارث و تصميم نموذج للوكالات الوطنية لإدارة الكوارث في غرب إفريقيا. [1]وسعت أيضا لتسريع عمليات نزع السلاح وإعادة توطين الأفراد خاصة في ليبريا وكوت ديفوار.

و من أخطر التهديدات التي تتربص بالمنطقة غرب إفريقيا نجد تجارة المخدرات و التي جعلت من المنطقة منطقة عبور نحو أوربا و باقي الأقطار، و في هذا الصدد أطلقت الإيكواس برنامجا لبناء القدرات لوحدة مكافحة المخدرات التابعة لها في سبتمبر 2016 و إقامة شبكة لعلم الأوبئة و تعاطي المخدرات.[2]

3 محاربة الجريمة المنظمة :

لقد ساهمت الأوضاع غير المستقرة للإقليم في انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود, خاصة مع ظهور الجماعات الإرهابية و حالة ع ـدم الاستقرار في معظم بلـدان القـارة, و في هذا الشأن قامت الإيكواس و بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بالتعاون في إطار ما عـرف بشبكة (WACAP) والتي تضـم موظفين من بلدان الإيكواسو محكمة العدل التابعة لها, و كذا مفوضية الإيكواس مهمتها مناقشة مختلف المشاكل والتحديات حول تسليم المجرمين في منطقة الإيكواس و حجز و مصادرت عائدات العمليات الإجرامية.

[1]United Nation Economic Commission For Africa, **op.cit**.

[2]**Profile Economic de L'Afrique de l'ouest en 2015, et perspective en 2016, Février 2016, Dakar 2016.**

كمـا صادقت الإيكواس على إتفاقية الجريمة المنظمة (دول الإيكواس) و البروتوكولات الملحقة بها خاصة و أنها تواجه تحدي على جمع حدودها, و التعاون كان من خلال مشاركة الموظفين في دورات تدريبية حول التحريات والملاحقات وصياغة قوانين و تشريعات لتحقيق ذلك.[1]

المبحث الرابع : التحديات التي تعيق التكامل في الايكواس

لا يمكن إنكار ما استطاعت أن تحققه جماعة الإيكواس خلال مسيرتها التكاملية من إنجازات على أرض الواقع، و أخرى تطمح لتجسيدها في المستقبل في شتى المجالات(ضعف سياسي و إقتصادي،الى جانب ضعف مؤسساتي و قيادة فقيرة وسياساتإجتماعية سيئة)؛ إلا أن هناك العديد من العوائق و التحديات التي تقف كحجرة عثرة أمام هذه السياسات و التي ينبغي عليها تجاوزها أو حتى التخفيف منها لمواصلة مسيرتها وصولًا إلى الاندماج التام.

المطلب الأول : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية

1 التحديات الاقتصادية :

تعاني أغلب دول الإيكواس من بنى إنتاجية و طرق إنتاج غير متطورة، و هو ما يصعب عليها تحقيق تنمية شاملة من خلال مواردها الاقتصادية و البشرية خاصة و أنها تخضع للسيطرة الأجنبية منذ زمن (تخلف نظم الإنتاج المحلي و تطور نظام السيطرة العالمي).[2]

كما تواجه الإيكواس صعوبات التباين في مستويات النمو و التنمية بين الدول الأعضاء الـ 15 حيث يتم تمييز ثلاث مجموعات بالنظر إلى مدى تنفيذ البرامج و السياسات المجدولة زمنيًا :

[1] هيئةالأمم المتحدة، برنامج التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد,فيفري 2019،من الموقع:
https:// www coc/cosp/&/'/add 66.

[2] الهادي لرباع,**مرجع سابق**,ص.17.

-المجموعة (1) : تضم كلا من نيجيريا، ساحل العاج، غانا، السينغال و هي أغنى الدول صناعيا.

-المجموعة (2) : تضم كلا من غينيا، سيراليون، ليبيريا، التوغو، البنين و هي مجموعة وسطية.

-المجموعة (3) : تضم مالي، غينيابيساور و هي المجموعة الأضعف.[1]

مـن التحديات التي تواجهها أيضا : هـو تشابه الهياكل الاقتصادية و ارتكـازها على تصدير المواد الأولية و استيراد السلع المصنعة؛وهوما دفعها إلى تعديل هيكلي بهدف بناء صناعات إستنادا لميزتها النسبية في الزراعة والموارد الاولية، مع غياب توجهها نحو الصناعات التحويلية، و بالتالي غياب تكامل تجاري و هو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات التجارة،وعجزها عن توفير سوق منظم للجزء الأكبر من السلع الى جانب الانتاج داخل الإيكواس والذي يشكل تحديا كبيرا.

بالإضافة الى عدم تمكن الدول الأقل نموا من تحقيق المكاسب بنفس القدرة والديناميكية الاقتصادية الناتجة عن التكتل لأن عوائد الكفاءة لم تكن من أهدافها.

إن توسيع الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية يُعد من أكبر التحديات أيضا و هذا بسبب غياب مصادر دائمة لها و هو ما يساهم في عرقلة النمو الاقتصادي و الإنتاج؛ حيث يعد ضعف البنية التحتية و غير الكافية من أكبر التحديات التي تسعى لتجاوزها خاصة ما يتعلق بالطرق و الاتصالات و الكهرباء و التي يعد وجودها شرطًا مسبقًا لإقامة اقتصاد متين.

كما تميز التفاعل الاقتصادي بسيطرة الفاعلين الاقتصاديين الرسميين (الدول) و هيمنتهم على التجمع الإقليمي (نيجيريا) خدمة لمصالحهم و هو ما يتعارض و مبادئ التكامل التي تنص على إشراك جميع الفاعلين في عملية التكامل.

تواجه الجماعة أيضا تحدي الوصول لإقامة منطقة نقدية مشتركة و تداول عملة موحدة و الذي لم يتحقق للآن, لأن تقاسم الاحتياطات مـن العملة قـد يشكـل عائـقًا بيـن دول الجماعة إلى جانب مشكل الديـون الخارجية و تدفق رؤوس الأموال الذي يختلف من بلد لآخر و الذي لا يتعلق

[1]Mayaki Theodore Bala,**op.cit**,P.27.

بالقطاعات ذاتها بالضرورة، فمثلا نيجيريا تعتمد على تدفق رؤوس الأموال من الهيدروكربونات في حين تركز السنغال على تحصيلها عن طريق الأسهم, كما أن ارتباط الفرنك الإفريقي (CFA) بالخزينة الفرنسية سيكون سببا في تخلي دول الإيكواس عن المطلة النقدية و هذا خدمة لمصالحها التي تقدمها فرنسا من خلال عضويتها في اليورو.[1]

إلى جانب تحدي تعبئة الموارد غير الكافية، حيث عانى بنك الاستثمار و التنمية التابع للإيكواس من حالة ركود بسبب الضغط الكبير على الوضع النقدي عبر القيود المتعلقة بعدم توفير موارد كافية حيث تم خفض ميزانيته العمومية في 2016 إلى 16.4 مليون وحدة و هو ما يفرض على الإيكواس إقامة آلية لتكوين موارد لتمويل البنية التحتية التي تعد من أهم أدوات تكثيف التكامل الإقليمي.[2]

و من التحديات التي تعيق تحقيقها لأهدافها هو تحدي تسهيل حركة البضائع و رأسمال و الخدمات و الأشخاص الذي يعد تحديا لإكمال حلم التكامل في منطقة غرب إفريقيا الفرعية, رغم أنه من الناحية النظرية تمَّ منح هذه الحرية غير أن الواقع يثبت بأن الدول لازالت تحدد ظروف و أوقات الإقامة من خلال الحد من حقوق الهجرة و بسبب الأزمات، مثلا : تمَّ طرد حوالي 80 مهاجر من نيجيريا بسبب الركود الاقتصادي و نفس الشيء في الكوت ديفوار، إلى جانب منع الشباب من استغلال الفرص التجارية الإقليمية في بعض الدول و هذا راجع للتدابير التي تفرض عليهم، [3] إلى جانب وجود العديد من نقاط التفتيش و المعاملة التعسفية و التمييز بين المواطنين.

إلى جانب بعض القرارات التعسفية مثل قرار وزارة العمل الإيفوارية بمنح أولوية الشغل للإيفواريين في جميع أنواع العمل المؤهل يدويا في 2004 و هو ما أثار انتقادات حادة داخل

[1] العملة الإفريقية الموحدة استعادة للسيادة المالية, من الموقع : **http.//Islqnsikne.net/18938 acsseced :02/06/2019.**

[2] KarimM Karaki,**op.cit,**P.22.

[3] Mayaki Theodere, **op.cit,** P.29.

الإيكواس، و في هذا الصدد تعمل لجنة الموارد البشرية علىوضع معايير و نظم قانونية و صياغة مدونة مشتركة حول تنظيم العمل، إلى جانب تحدي ضعف الارتباط بين عمليات الهجرة و التنمية وعدم كفاية القدرات الإدارية و المؤسسية اللازمة لتنظيم رأس المال البشري المؤهل.[1]

تواجه الجماعة أيضًا تحديات صناعية فرغم الدعم الفني الذي تقدمه الإيكواس من خلال وضع سياسات صناعية إلا أن الوطنية منها تعرقل الوضع مثل هذه السياسات لإقامة وضع إقليمي متماسك،[2] و هذا من خلال سيطرة القطاع الخاص على بعض الصناعات بسبب علاقاتهم مع النخبة السياسية و الإهتمام غير الكاف بالنهج الإقليمي, إلى جانب تأثير القطاع الخاص الدولي الذي يتحكم في عديد المنتجات (الإسمنت) مع غياب الحوافز الكافية من طرف الإيكواس و هذا بسبب الاتفاقيات التي كانت قد أبرمتها،و هو ما يعيق الانتقال من الاعتماد على صادرات المواد الأولية إلى الصادرات المصنعة.[3]إلى جانب إرتفاع مؤشر التركيز السلعي الذي يشيرإلى درجة تركيزصادرات على سلع ومنتجات معينة حيث بلغ حوالي 0,72%وهو يدل بأن سلع المنظمة متمركزة في منتوجات محددة وهي بالأخص سلع أولية.

كما تواجه الإيكواس التباين الكبير بين دولها في مجال التصنيع الوطني مقابل التصنيع الإقليمي، حيث تمَّ الحصول على أكثر من 80 % من القيمة المضافة الصناعية فقط (39.7 % نيجيريا، 23.4 % للكوت ديفوار، 10 % غانا) احصائيات 2006.[4]

لا يخلو القطاع الفلاحي أيضًا من العديد من التحديات رغم كل الجهود و سياسات التعاون و التنسيق و هو ما يجعل النهوض بهذا القطاع تحدي في التكامل، و هذا من خلال تركيز الدول على مصالحها الضيق، و التردد في نقل سلطة القرار إلى لجان العمل الجماعي في الجماعة، خاصة و أن القطاع متأثر بالعديد من العوامل : كالمسارات التاريخية للاستعمال و هشاشة التماسك الإجتماعي للدول إلى جانب عدم المساواة الذي خلق فرص للصراع حول الموارد (خاصة

[1]Réné Robert, The Social dimension of régional integration in Ecowas, International labour office working Paper, N 49, July 2006, P.17, **http://Papers.ssrn.com**.

[2]Karim M Karaki, **op.cit**, P.22.

[3]Karim M Karaki, **op.cit**, P.17.

[4]**Lo.cit.**

الماء)، كما يعاني القطاع من اتساع الفجوة بين الإلتزامات الرسمية للتكامل الإقتصادي الكبيرة، فتنفيد المجموعة للسياسات الإقليمية الزراعية و الغذائية مرتبط بديناميكية الهيكلة الإقليمية التي تدفعها الدول و الجهات الفاعلة.[1]

تحدي آخر يواجه الإيكواس و هو إعتمادها على نموذج تكامل السوق الذي يركز على تحرير التجارة كأداة للتكامل و يؤكد على أن التكامل يتمحور حول التجارة و فقط، إلى جانب عدم كفاية الإجراءات المتخذة في هذا المجال. [2]فالأداء الضعيف للـ ETLSيجب معالجته لتعميق التكامل و السوق في المنطقة، خاصة و أنها مازالت تواجه تحدي توحيد التعريفة الجمركية في مجال الاتحاد الجمركي، حيث لا تزال كل دولة تستخدم التعريفة الخاصة بها كما هو يحدث عند الحدود و بالتالي لم يتم تحفيز التجارة داخل التجمع و طرق تسييرها وفق المسار المتوقع لها.[3]

1 التحديات الاجتماعية :

رغم التقدم النسبي الذي تمَّ احرازه في المجال الاجتماعي إلَّا أنه مازال يعاني العديد من التحديات التي تتطلب المزيد من العمل على تجاوزها، و من بينها طبيعة المجتمعات الإفريقية التي لا تزال تعاني من العداوات العرقية و العشائرية خاصة في كل من سيراليون و ليبيريا و كوت ديفوار، و هو ما ساهم في استمرار النزاعات ذات الطابع العرقي و الإثني،[4] فالإنقسامات العرقية و اللغوية و الدينية تصعب من عملية حشد و جمع النخب حول مشروع التكامل الإفريقي، إلى جانب الموروث الاستعماري الذي خلق نوعًا من التقسيم (بين الدول الانجلوفونية و اللوزوفونية و الفرانكوفونية)، و التي كان لها أثر على العديد من مسارات التكامل الاقتصاديةو الأمنية، فغياب لغة مشتركة يساهم في مكافحة الإنتاجية و يعارض التعاون لتحقيق التحرر الاقتصادي للمنطقة الفرعية.[5]

[1] **Ibid**, P.20.

[2] Mayaki Theodore Bala,**op.cit**,P.8.

[3] Mayaki Theodore Bala,**op.cit**, P.29.

[4] Abdel Fatau Mushu**,op.cit,**p.6.

[5] Mayaki Theodore Bala, **op.cit**, P.29.

و على الرغم من أن توفير مناصب شغل يعد من أولويات سياسات التكامل إلا أن الاستراتيجيات الموضوعة لم تكن كافية، خاصة بعد 2005 حيث أصبح القضاء على الفقر يتوجب توفير مناصب عمل دائمة للأفراد، و في هذا الصدد وضعت كل من غانا و النيجر و مالي تدابير أولوية لمواجهة هذا التحدي،[1] و قد عرفت نسبة البطالة أعلى مستوياتها لتصل إلى 60 % في دول الجماعة و هو ما يؤشر على ضرورة الاسراع لإيجاد حلول دائمة و فعّالة لمواجهتها.

تحدي الخسائر في الأرواح في منطقة غرب إفريقيا بسبب تزايد حدّة الصراعات، إلى جانب مشاكل اللاجئين و غيرها من الآفات الاجتماعية التي تتربص بمجتمعاتها كالجريمة و المخدرات، أما في مجال الصحة و مقارنة بالأهداف المحددة في جداول زمنية في إطار التعاون الإقليمي فلازال يطرح العديد من التحديات و في مقدمتها : نقص الموارد البشرية الكافية و المؤهلة و انخفاض الأولوية الممنوحة لقضايا الصحة رغم حجمها الكبير، كما تعاني من مشكل غياب آلية التمويل الذاتي فرغم جهود الـ WAHOإلا أن عملها يبقى محدودًا في مواجهة غياب الإدارة السياسية و مدى الإلتزامات الإقليمية، كما يعاني القطاع الصحي أيضا من تعدد اللاعبين داخل الإيكواس (منظمات عالمية، منظمات غير حكومية و أخرى تابعة للإيكواس) و هو ما يؤدي إلى تشتيت الموارد و الجهود، و يُعيق التنسيق و المواءمة، كما يعرقل قدرة الإيكواس على إقامة عمل مهم و تكامل إقليمي في مجال الصحة.[2]

فالإيكواس لم تستطع لحد الساعة من أن تتحكم في المشاكل الصحية التي تعاني منها المنطقة بسبب الانتشار الكبير للأمراض و الأوبئة، إلى جانب إرتفاع معدلات الوفيات لدى الأطفال و الرضع و الأمهات الذي يعد أعلى معدل في العالم (20 % وفيات أمومة) حسب احصائيات 2011.[3]

تواجه الإيكواس ضعف المستوى المعيشي حيث نصف المنطقة من أفقر المناطق في العالم، مع أعلى معدل نمو سكاني و ارتفاع نسبة الفساد و هو ما يزيد من سوء الأوضاع, فجزء كبير من

[1] Matthias Vogl and Wautabouna Quattaia, **op.cit,** P.10.

[2] Anamene Mhenna Benjamin, **op.cit,** p.60.

[3] **Lo.cit**.

السكان لا يمكنه تحصيل المياه الصالحة للشرب إلى جانب محدودية مرافق التعليم، فالمنطقة لا توفر دخلًا كافيًا للشخص العادي حيث يتحثل الفرد في اليوم على 2 دولار، و لهذا تصنف المنطقة في خط الفقر.

و تعمل الإيكواس جاهدة إلى رفع مستوى التنمية البشرية الذي يعاني من انخفاض شديد، حيث صنفت 13 دولة من دولها ضمن فئة التنمية المنخفضة (60 %) و هذا بسبب انخفاض متوسط الناتج القومي الإجمالي للمنطقة الذي قدر بحوالي 760 دولار للفرد سنة 2015 و هو كما سجلت بأن 4 من أصل 15 دولة في غرب إفريقيا كانت من بين الـ 30 دولة الأقل نموًا في العالم و هي : غينيا، النيجر، بنين و غامبيا. كما أن 13 دولة من أصل 15 كانت من بين 42 دولة الأكثر حرمانًا إقتصاديًا، فمنذ 1986 الوضع لم يتغير كثيرًا وفقًا لتقارير الأمم المتحدة حول قضايا التنمية البشرية،[1] لهذا عليها تجاوز هذا الرقم من خلال القضاء على ظاهرة الفقر من خلال الاهتمام الكبير بالجانب الإقتصادي من خلال تنميته و تحسين الظروف الملاءمة لمعيشة الشعوب و العمل على توفير قدر كبير من السلع الإقليمية كوسيلة فعالة للقضاء على الفقر من خلال اعتمادها على إقتصادات الحجم الكبير و توزيع فوائده بشكل متساوٍ.[2]

من التحديات التي تسعى الجماعة لتجاوزها هو مسألة اللغة،والتي صارت كحاجز للتكامل،وهي كانت نتيجة الهيمنة الاستعمارية، خاصة وأنها تعد من أدوات التكامل الاجتماعي لأنه تستخدم للتواصل ،لدى عليها تعزيز اللغات الافريقية لتحل محل الأجنبية(الفرنسية والانجليزية)، كلغة الماندنغو والتي تستخدم في كل من:غنيا بيساو وغامبيا وساحل العاج[3].

و يبقى مشكل التمويل تحدي يؤرق كل المجالات، فالتعليم العالي بالأخص لا يلقى التمويل الكافي، إلى جانب النقص فـي الأفـراد المؤهلين للتكامل بشكل فعال مع مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب التكلفة الباهظة له و التي تحول دون تمكن الطلبة من مزاولة دراساتهم و هو ما يفرض على الإيكواس إعادة النظر في مؤسسات التعليم في المنطقة و العمل على دمج تكنولوجيا المعلومات و

[1] Anamene Mhenna Benjamin, **op.cit**, p.60.

[2] مستقبل التعاون الاقتصادي في إفريقيا,مركز الجزيرة للدراسات الإقليمية.من الموقع: **https : www aljazeera .net.**

[3] Mayaki Theodor Bla, **op.cit,** p.245.

الإتصالات في البرامج التعليمية، و الإستفادة من قدرات المتخرجين عبر توظيفهم و الإستفادة من قدراتهم، و الحرص على تطبيق برامج التبادل الطلابي الالزامي في الدراسات العليا و فتح المجال أمام التعليم المتعدد الثقافات الذي سيدعم التكامل الإقليمي و الأكاديمي في المنطقة.[1]

و من العوامل المؤثرة على عملية التكامل في جماعة الإيكواس هو التحديات البيئية التي أصبحت تفرض عليها اتباع سياسات لمحاصرتها من أجل التقليل من إنعكاساتها وهذا بسبب تعرض منطقة غرب إفريقيا إلى أقصى درجات التغير المناخي و الذي يتميز بالتناوب بين فترات الجفاف و الفيضانات، و هو ما ينتج عنه خسائر في الأرواح و الغـذاء و الصحة, حيث عـرفت تـدمير آلاف المحاصيل الـزراعية في كـل مـن السنغال و مـالي و النيجر (2005-2006).[2] كما أدت هذه التغيرات إلى إزالة العديد من الغابات بسبب بعض الممارسات كالبحث عن الذهب و الماس، إلى جانب تلوث المياه بسبب الاستخدام الواسع للمبيدات في نيجيريا.[3]

تحدٍ آخر تحاول الإيكواس تجاوزه و هو التفاوت بين الجنسين الحاصل في كل القطاعات،و هي تعمل بجـهد لتحقيق المسـاواة بين الرجـال و النساء خاصة في الحصول عـلى التعـليم و الحقـوق و الـوضع الصحي، و الاستفادة من الموارد الاقتصادية و المشاركة في مختلف مناحي الحياة التي تعرف المرأة أقل نسبها مقارنة بالرجال.

المطلب الثاني : التحديات السياسية و الأمنية

1 -تحديات مؤسسية :

على الرغم من أن الإيكواس منذ بدايتها سعت إلى بناء مؤسسات دورها تحقيق و إتمام عملية التكامل بين دولها من خلال العمل بالآليات و السياسات التعاونية التي عملت على وضعها من أجل تحقيق ذلك، إلَّا أنَّ جميع الممارسات الفعـلية أظهرت بعض القصور في العديد منها و هذا بسبب تحديات مختلفة تعرقل و تحد من فعاليتها و يمكن إيجازها فيما يلي :

---

[1] Karim Karaki,**op.cit**, P.2.

[2] Abdel Fatau Musha, **op.cit**, P.4.

[3] **Lo.cit**.

- افتقـار المؤسسات الأساسية (في جميع المجالات : الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) إلى التنظيم الجيّد و المهارة الإدارية، خاصة على المستوى الوطني (صياغة و تنفيذ سياسات و برامج التكامل).
- تفتقر أيضا مؤسسات الإيكواس إلى الاستراتيجيات و وضوح الرؤية و الخطط القابلة للتطبيق لتعزيز التكامل (بعض السياسات لا تتماشى و الإمكانيات المحدودة لها).
- طريقة اختيار الموظفين للعمل في هذه المؤسسات هو أيضا تحدٍ، حيث يتم في الغالب اختيار الموظفين لاعتبارات سياسية و جغرافية بدلا من المهارة و الكفاءة.
- إنتشـار الفسـاد المؤسسي و ما ينجـر عنه من تعطيل نمو و إزدهار البنية التحتية بسبب تآكل المؤسسات و إنهـيار الإقتصـادات الـرسمية بسبب الوضع غيـر المستقر في دول المنطقة، و سيطرة أمـراء الحـرب و دعمهم من الشركات الإجرامية غير المشروعة في كل من سيراليون ليبيريا و غينيا بيساو.[1]
- من التحديات المؤسساتية أيضًا هو أن المعاهدة المنقحة لم تحدد كيف يتم التشاور و استشارة الشركاء الاجتماعيين رسميا، كما لم توضح تفاصيل الحوار و التشاور.[2]
- تحدٍ آخر حول أدوار البرلمان، خاصة و أن أعضاؤه لا ينتخبون من قبل المجموعة مباشرة بل يتم اختيارهم من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، و هذا ما يجعلهم غير مسؤولين مباشرة عن المنطقة، إلى جانب أنه لا يملك صلاحيات السيطرة على ميزانية الجماعة و هو ما يجعله كيان بدون صلاحيات مجدية.
- التحدي الذي تواجهه محكمة الإيكواس، فعلى الرغم من المهام و الأنشطة التي أوكلت لها منذ 2005 إلا أنها مازالت تعاني العديد من التحديات بسبب الأوضاع المتجددة في المنطقة، حيث أقرت العديد من القرارات في عدة قضايا إلا أن التنفيذ كان ضعيفا، ضف إلى ذلك تحدي عدم كفاية الإلمام بكل تفاصيل القضايا مع غياب حوسبة السجلات و عدم إنشاء

[1] Benjamain de carvallo and Jay, **Peace keeping in Africa, the evolution roles of the African Union and Regional mechanism** (Publisher: Nowegram Institue of international Affrais,2016),P.235

[2] Réné Robert,**op.cit**,P.30.

وسيلة اتصال فعّالة، كلها عوامل ساهمت في قصور الأداء الفعال لهذا الجهاز الذي يعد بمثابة رادع للدول.[1]

بالرغم من أن غالبية التجمعات الإقليمية تمنع تداخل العضوية والذي يؤدي الى تشابك العلاقات وهو ما يفرض عليها اتساع السياسات والبرامج والالتزامات المالية،وهو مايخلق تحدي يؤثر بشكل سلبي على عملية التكامل.

تواجه الجماعة قيودا عديدة أهمها فك الارتباط وفشل الدول في دفع مستحاقات العضوية الإقليمية، وهو ما يهدد قدرة الأجهزة على العمل بشكل صحيح ويعيق تنفيد السياسات الاقليمية لأن التكامل يحتاج للدعم المالي وحسن التسيير السياسي ،إلى جانب ت تحدي الإجراءات في كل بلدانها من حلال تقديم تقارير لمختلف جهات و مؤسسات التكامل.

2 تحديات سياسية :

من أهم التحديات التي تواجه الإيكواس في المجال السياسي هو إبراز القوة للحفاظ على السلامة الإقليمية التي تضمن رفاهية الشعوب و سيادة الدول، فمعظم الدول الإفريقية تعاني من تشكيل غير مكتمل (مؤسسات ضعيفة)، كما تعاني من مرحلة غير مكتملة في صنع القوانين، و هو ما ينتج عنه صراع بين النظام و الأمن الإنساني و بالتالي فشل الدولة في كثير من الأحيان على تحمل هذه المسؤولية.

تحدي النظم السياسية في غرب إفريقيا و التي تميزت بسيطرة النخب العسكرية في مواجهة السلطة المدنية إلى جانب الولاء العشائري، و هو ما يتعارض و جهود الإيكواس الرامية لترسيخ نظم حكم ديمقراطية في إطار الشفافية و النزاهة و تحقيق حقوق الإنسان.[2]

كما لا تزال مؤشرات الحوكمة في المنطقة ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة، و هذا سببه غياب آليات فعّالة و ملزمة للإشراف على حوكمة التكامل الإقليمي، إلى جانب ارتفاع عدد التهديدات

[1]Mohamed Muba,"Challenges and prospects for regional itegration:case of the economic community of west African states (ecowas)", p.6 .from: **https://academia.ede:3058362/**

[2]Abdel Fatau Musah, **op.cit,** P.16.

الناتجة عن عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة بسبب أصحاب المصلحة و القطاع الخاص و المجتمع المدني.[1]

الدور القيادي لبعض الدول الأعضاء في الإيكواس من خلال تأثيرها على ديناميكيات الأمن من خلال اللعب ضمن مجموعات أصغر (الجيوب)، مثل : نيجيريا في المجال الأمني حيث تلعب دور الشرطي (الدولة القائدة) في التكتل، و هذا بسبب امكانياتها البشرية و المادية في جميع المجالات، فحجم الجيش الذي تملكه يسمح لها بالمساهمة الكبيرة في حل نزاعات المنطقة (ليبيريا مثلا أنفقت حوالي 1 مليون دولار يوميا للحفاظ على تدخل الإيكواس بها) إلى جانب قوتها الاقتصادية و مذهبها في السياسة الخارجية الذي جعلها تهيمن على الوضع الإقليمي، إلى جانب وجود تحالفات استراتيجية داخل الجماعة (مجموعة السنغال و غينيابيساو و غانا و كوت ديفوار) ، [2] لكن تبقى نيجيريا كمحرك للتكامل الإقليمي في غرب إفريقيا من خلال جهودها في التسوية السلمية و العسكرية.[3]

3 تحديات أمنية :

لقد أصبح أمن المنطقة هو محرّك التكامل الإقليمي، و هذا بسبب الصراعات التي أجبرت الإيكواس على التصدي لها و التي استطاعت تحقيق نتائج ملموسة فيها، لكن على الرغم من ذلك ما تزال تواجه العديد من الصعوبات و العقبات لترسيخ الأمن و السلم في المنطقة و أهمها :

– الطبيعة المعقدة و المتشابكة للأزمات في غرب إفريقيا (حركات تمرّد، انتشار السلاح، صراعات عرقية،... إلخ)، و هي عوامل ساهمت أيضًا في انتقال الأزمات من بلد لآخر (بداية من ليبيريا ثم سيراليون وصولا لكوت ديفوار) و هو ما فرض على الإيكواس إنتهاج نهج إقليمي لتسويتها، و قد

[1] **Lo.cit**.

[2] Abdel Fatau Musah, **op.cit**, P.16.

[3] حسن بدر الشافعي, **مرجع سابق**, ص.276.

تطلب منها وضع عدد من الدوريات لمراقبة حركة الجماعات على الحدود و تكثيف جهودها من أجل منع انتشار الأسلحة الخفيفة و غيرها من الإجراءات الاحترازية.[1]

– عدم فعالية بروتوكول عدم الإعتداء في كثير من الحالات و هذا بسبب رفض بعض الدول تدخل الإيكواس في شؤونها، لدى يجب إعادة النظر و مراجعته و تعزيزه لحفظ السلم و الأمن في المنطقة.

– صعوبة استخدام آلية الانذار المبكر، رغم جهود الإيكواس بوضع مكاتب تقوم بذلك حيث تبقى التقارير المقدمة غير معمقة و هو ما جعلها لا تتحرك في الوقت المناسب لتفادي الأزمات، لدى عليها تكثيف نشاطها في مجال الانذار المبكر و الديبلوماسية الوقائية و الاستباقية.[2]

– مشكل (تحدي) الموارد المالية لدعم قوات الإيكواس (الإيكوموج) من أجل تنفيذ تدخلاتها الإقليمية و تجنب التدخلات الأجنبية (دور نيجيريا في تمويل القوات) لدى عملت على إنشاء صندوق الطوارئ الخاص بالأزمات، إلا أن الدول لم تلتزم بحصصها فالعجز المؤسسي و المالي يحول دون تحقيق الأهداف المتعلقة ببناء السلم و الأمن.[3]

– التأثير الناتج عن عملية التقدم البطيء في التكامل في القطاعات الأخرى و التي كان له الأثر الكبير بسبب الوقت الطويل الذي يتطلبه حل الأزمات، إلى جانب غياب الدعم الخارجي الذي يساهم في عرقلة تدخلات الإيكواس (رغم توفره فهو غير كافٍ).

– الخلافات بين الدول الأعضاء، نتيجة تدخل الإيكواس في صراعات المنطقة و تعارضها مثلا : حول تدخل الإيكواس في ليبريا و انقسام دولـها بين مؤيد و معارض و أخرى غير مهتمة و هذا بسبب تضارب مصالح الدول و طبيعة التحالفات التي تنتمي إليها من جهة.[4]

– تعد جغرافيا غرب إفريقيا أيضا تحديا يواجه المجموعة، حيث تمتد على مساحة جد واسعة إلى جانب طول السواحل و هو ما يصعب من التحكم في حدود المنطقة.

---

[1] Leopold kohou Ltool, **op.cit**.

[2] Benjamain de carvallo and Thomas Jay, **op.cit**, P255...

[3] Kabai,M .John, **op.cit**.

[4] حسن بدر الشافعي, **مرجع سابق**, ص.208.

– كثرة الصراعات في المنطقة قلصت من قدرة الجماعة و دول القارة بصفة عامة على التكامل و التنمية، و أثرت سلبا على احتمالات تحقيق الأهداف الانمائية، و هو ما جعلها تتجه لإعادة إعمار المناطق التي مزقتها الحروب بدل توجيهه لخدمة أغراض التكامل.[1]

– مشكل السيادة الوطنية الذي يعارض توجيه الولاء للجماعة و هذا من خلال تصميم بعض الدول على إظهار حفاظها على سيادتها الوطنية تجاه دول الإيكواس و الإفريقية عامة إلى جانب تحدي التركيبة السلوكية و الإيديولوجية للقادة في الجماعة.

ويستمر تحدي التدخل الأجنبي كباقي المجالات والذي تجلى في تدخلاتها لحل النزاعات مثل التدخل الفرنسي في ساحل العاج الذي زاد من فتيل الحرب الأهلية مند 2004 والتدخل البلجيكي في الكونغو ؛وهو ما فتح المجال لخلق بؤر صراع مستجدة ومستمرة.

و إلى جانبها تواجه الإيكواس تحديات أخرى ناتجة عن تهديدات مختلفة، حيث يشكل تهريب المخدرات أخطر التهديدات الأمنية و التحديات التي تعرفها بسبب سهولة الوصول إلى الأمريكيتين عبر خليج غينيا و بسبب التراخي الأمني البحري، حيث جعلها منطقة انزال لكولومبيا (تم حجز حوالي 6 طن من الكوكيين سنة 2007 في مطارات كل من : نيجيريا، السنغال، غينيا بيساو، غانا، موريتانيا).

– تباطؤ الدول في تنفيذ و الإلتزام بالإتفاقيات و السياسات مثل : إتفاقية الحد من الأسلحة الصغيرة (2006) حيث إستغرق دخولها حيز التنفيذ 4 سنوات، إلى جانب عدم توقيع إتفاقية منع عمل الأطفال.[2]

تواجه الجماعة أيضا الفشل في إمتثال الدول لقرارات الجماعة، وكدا ضعف الروابط بين الهياكل الاقليمية والوطنية (غياب ثقافة سيادة القانون والديمقراطية) والتي تشير الى الحاجة الملحة لإصلاح التكامل الإقليمي.

المطلب الثالث : التحديات الخارجية

[1]Mayaki Theodore Bala, **op.cit**, P.29.

[2]Réné Robert, op.cit, P.17.

لا يزال تأثير القوى الأجنبية على غرب إفريقيا جد مرتفعًا، و هو ما يفسر بزيادة عدد الدول المهيمنة على المنطقة، فبعد أن كانت الدول الاستعمارية القديمة تتصدر المشهد (فرنسا، بريطانيا، البرتغال) ظهرت قوى عالمية جديدة تنافسها كالصين و الهند و البرازيل و روسيا و حتى إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الإيكواس يمكنها أن تجعل من التأثير الأجنبي حافزًا جيدًا لتطوير استراتيجياتها و كسب مصادر للتمويل؛ حيث تبقى التبعية تعرقل نجاح التجربة التكاملية خاصة في المجال الاقتصادي، و التي برزت من خلال الاستثمارات في البنية التحتية (كالصين و الهند) و كذا من خلال إقامة شراكات جديدة، و ما نتج عنه من منافسة شديدة بين كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا للحصول على موارد الطاقة و الأسواق و جعل المنطقة ساحة لحرب باردة اقتصادية.

كما يلاحظ بروز التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال عمليات مكافحة الإرهاب لصالح القادة الأقوياء من خلال تحقيق مصالحهم الضيقة على حساب مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.كما عرفت المنطقة زيادة في التوغل الأجنبي والذي تجسد في التواجد الاسرائيلي من خلال إقامة السفارات في عديد دول المجموعة كليبريا إلى جانب حضور رئيس الوزراء الاسرائيلي للقمة 51 بمنروفيا؛ والهدف هو تقديم مساعدات تقنية وتنموية في عديد المجالات كالزراعة، في حين أن الهدف الحقيقي من هذا التغلغل هو التموقع استراتيجيا لتطويق المنطقة العربية.[1]

تحدي العولمةو هذا من خلال معاناة دول غرب إفريقيا من آثارها بسبب افتقارها لمزايا عديدة كعدم القدرة على الابتكار التكنولوجي و عدم امتلاك وسائل الإنتاج المتقدمة إلى جانب عدم امتلاكها لليد العاملة المؤهلة و غياب تجارة قوية، فبالإضافة إلى تكاليف الاجتماع والاقتصاد و السياسة التي تساعد على التكيف الهيكلي مع هياكل الإقتصاد و المال العالمية الجد مرتفعة و التي لا يمكن للإيكواس توفيرها و هو ما يبرر إستمرار حالة التبعية.[2]

[1] عبيد إميجن سالم،"المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"مقومات النجاح وقيوج التكامل"،منتدى أواصر ، 2017. من الموقع: **https//elawassir.org/archives/692**

[2] أدم سميث ، جون بيلس, **مرجع سابق**, ص.868.

الوضع الإقتصادي العالميو الذي يتميز بعدم إستقرار النظم الاقتصادية و تأثرها بعديد العوامل و هو ما ينعكس على أداء الجماعة الإقتصادي، فخلال سنة 2016 عرف الاقتصاد العالمي تباطأ مقارنة بـ 2015 و يتوقع أن يصل إلى 3.1 % عام 2017 بسبب الأداء الإقتصادي للإقتصادات الناشئة و النامية،و تأثرها بمتغيرات عديدة كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي و ضعف التجارة و انخفاض أسعار المواد الأساسية إلى جانب دور النزاعات الجيوسياسية، كل هذه الأوضاع لها إنعكاسات مباشرة على أداء الإيكواس التي تعمل بآليات لا يمكنها تحملها بسبب خصائص أوضاعها الاقتصادية التي لا تتحمل الأزمات و الصدمات مثل تأثرها بالأزمة المالية العالمية سنة 2008.[1]

– **تحدي الديون الخارجية :** حيث يتم الضغط على دول غرب إفريقيا من خلالها من طرف الدول الأجنبية من أجل تمرير سياستها و إجبارها على مسايرتها، كما تؤثر برامج التكيف الهيكلي المفروضة من الخارج و هو ما يقوض القدرة على التكامل الاقتصادي، فالديون الخارجية و ما يصاحبها من فوضى لا حصر لها هو ما يمنع تحقيق كل الأهداف الإقتصادية الإقليمية و التنمية في إفريقيايضاف الى ذلك تحديات إقليمية كبعض جهود دول المجموعة بشكل منفرد من أجل أن يصبح لإفريقيا حق النقض في الأمم المتحدة؛ وهودليل على تهميش القارة سياسيا،حيث اختيرت نيجيريا في اتفاق مجموعة الأربعة (اليابان، الهند والبرازيل و ألمانياوهي الدول المرشحة كالأوفر حظا للحصول على مقاعد دائمة)؛وهنا يبرز ضغط الدول الفاعلة حول توسعت عضوية مجلس الأمن،وتصر نيجريا على تعبأة الرأي ليكون لإفريقيا السوداء مقعدين، و هو ما سوف يدفع بمجموعة الإيكواس لتحقيق أهدافها العالمية، رغم النزعة الفردية لنيجريا؛ التي خلقت مشكل التنافس حول قيادة المجموعة،وهو مايؤدي الى إنقسامات وكتل متنافسة بين مختلف الرؤى وهو ما يجعل الإيكواس تواجه تحدي الزعامة.[2]

إن مختلف التحديات التي تواجه الإيكواس تفرض عليها إعادة النظر في سياساتها التكاملية وتكيفها من خلال تبني برامج تتماشى وإمكاناتها، وتلبي إحتياجاتها الإقليمية لتصنع لها موقعا في

[1] Mayaki Theodor bala, **op.cit**, p.230.

[2] **Ibid**, p.242.

المجتمع الدولي ،كما أن الهيكل المؤسساتي لابد من إعادة النظر فيه ليتناسب أداؤه والتغيرات التي تعرفها المنطقة،لأن تطبيق الأسس النظرية للتكامل في منطقة غرب إفريقيا يجب أن تكون مناسبة مع واقعها.

خلاصة:

إستطاعت الإيكواس تحقيق نتائج إيجابية من خلال عملية التكامل الإقليمي بناءا على الإمكانات التي سخرتها دولها بداية من بناء بنية تحتية إقليمية من شبكة مواصلات واستغلال ثرواتها الطبعية و تسخيرها خدمة لتنفيذ السياسات و الإستيراتيجيات التعاونية في مختلف المجالات من خلال مبادرات صناعية وتجارية إلى جانب تعاونها مع أطراف خارجية سواء دول أو منظمات إقليمية ودولية، و هو ما توضحه البيانات الإحصائية لعملية التكامل، إلا أن الواقع كشف عن حجم التحديات التي تعرقلها في المنطقة، مما يفرض على الإيكواس العمل لتجاوزها عبر إيجاد سبل و حلول و إعادة هيكلة مؤسساتها لتتوافق و الظروف الدولية و الإقليمية المتجددة.

الخـاتـمـة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لمبادرة التكامل الإقليمي في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

إن فكرة التكامل الإقليمي كانت قد عرفت إنتشارا واسعا في القارة الإفريقية،خاصة وأنه أصبح أهم الأدوات الرئيسية لتحقيق مختلف أهداف الدول، إلى جانب نجاح العديد من التجارب التكاملية في مختلف أنحاء العالم كالتجربة الأوربية، وهو ما دفع بالدول في غرب إفريقيا الى تبني مثل هذه المبادرات والتي تعد من أكثر المشاريع التكاملية تعقيدا،حيث تحاول شعوبها البالغ تعدداهم 335 مليون نسمة والموزعين على 15 دولة تتكلم ثلاث لغات رسمية مختلفة أخرى محلية متعددة،فوق مساحة 5.1 مليون كم^2،التعاون والعمل من أجل تحقيق أهداف ومصالح وطنيةوجعلها بيئة مناسبة لخلق تنمية مستدامة،وفي هذا الإطار عملت الإيكواس على فتح المنطقة على بعضها البعض،لتسهيل حركة تنقل الأفراد ووسائل الإنتاج والسلع، كما حرصت من خلال سياستها التجارية المنفتحة لخلق منطقة التبادل الحر عبر توحيد التعريفات الجمركية،و تحرير التجارة البينية فيما بينها، وهي تسعى من خلال هذه الإجراءات إلى تحويل المنطقة من"إيكواس الدول" إلى"إيكواس الشعوب" وكانت هذه أولى خطوات التكامل الإقليمي.

ركزت الإيكواس من خلال إستراتيجياتهاعلى بناء بنية تحتية إقليمية متينة؛لتضمن إعطاء دفعة قوية لسياسات التكامل في المجال الصناعي،الزراعي والتي تنعكس على باقي نواحي الحياة الإجتماعية والسياسية وكذا الأمنية، وهو ما يفسره التطـور الحاصل في مجالات النقل بكل أنواعه،والبحث عن مصادر طاقة جديدة والذي تعززه الإستثمارات الأجنبية،تلبية للحاجات الإقليمية والعالمية. كما إستطاعت إيجاد آلية للتمويل الذاتي من خلال فرض 0,5%من الضرائب المفروضة على الواردات التي تدخل التجمع وهذا لتواجه أزمة التمويل.

بالإضافة إلى سعي الإيكواس من أجل تقوية شراكاتها مع القطاع الخاص في جميع المجالات،وفتح المجال أمام المجتمع المدني بمختلف فئاته وتوجهاته للمشاركة في صنع عملية التكامل الإقليمي بوضع سياسات تعاونية ترقى لتحقيق تطلعاتها،والتي حاولت تجسيدها من خلال آليات متعددة،كالوكالات واللجان المتخصصة التابعة لها، وبالتعاون أيضا لتنفيذ برامج قارية وعالمية معمنظمات دوليةوإقليمية كالإتحاد الأوربي.

وحمـاية لإقتصاداتها عملت الإيكواس جاهدة لتوحيد سياساتها النقدية والعمل لتدا ول عملة مشتركة بين دول الإقليم وبإشراف البنوك التابعة لها كبنك الإستثمار والتنمية الذييعمل لتسهيل العمليات المالية والنقدية ويساهم في تمويل مشاريع التكامل في المنطقة.

إقتناعالإيكواس بأن الترويج للتكامل الإقتصادي لن يكون فعالا إلا بتوفر الأمن و الإستقرار في الإقليم الذي تميز بكثـرة الصراعاتوه ـو ماجعلها تقوم بوضع عدة آليات والتي كان أهمه ا هو آلية الأمن الجماعي،ومجموع البروتوكولات المتعلقة بتسوية النزاعات، إلى جانب آليات سلمية لضمان عدم تطورها وإيجاد حلول مناسبة وتفادي حدوثها كآلية الإنذار المبكر، لتوفير بيئة مستقرة تساعد على إنجاح عملية التكامل وهذا من خلال لعبها لدور إقليمي فعال في حل وتسوية بعض نزاعات المنطقة عبر التسوية السلمية عن طريق وضع لجان الوساطة والتسوية،كما إضطرتللتدخل لفرض السلام في العديد منها مثل ماحدث في ليبريا والكوت ديفوارمستخدمة قواتها العسكرية(الايكوموج).

تمكنت الإيكواس من تقديم مقاربة نظرية مرنة حول مفهوم التكامل الإقتصادي الذي إنطلقت منه،فمن الناحية الهيكلية حيثوضعت مؤسسات تشير إلى توزيع المهام والسهر على مراقبة تنفيد سياساتها التكاملية في جميع المجالات وتكيفها مع التحديات الدولية والإقليمية؛وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال إستحداث هياكل جديدة مثل (البرلمان والعديد من اللجان المتخصصة).

كان للإيكواس القدرة على رسم مجتمع رسمي من خلال إنشاء وكالات متخصصة في جميع المجالات لتسهيل تنفيذالبرامج والسياسات الإقليمية بالتعاون مع مؤسسات الجماعة ومحاولةً إعطاء

المجال الكافي لكل فئات المجتمع كالشباب خاصة وأنهم يشكلون أغلب فئات المجتمع، إلى جانب تعزيز دور المرأة وإشراكها في مختلف العمليات الإقليمية، والنهوض بواقع الإقليم في مجال الصحة والتعليم.

في الجانب السياسي إستطاعتالإيكواسالترويج لنشر الديمقراطية وسياسات الحكم الراشد وتعد نيجيرياأحسن مثال بسب ما حققته في هذا المجال، إلى جانب المساعي الحثيثة للإيكواس في مجال حماية حقوق الإنسان وتوفير سبل العيش الكريم لشعوبها وهذا من خلال التعاون مع منظمات أممية وأخرى إقليمية لتحقيق ذلك.

وبالنظر إلى مؤشرات التنمية الإقليمية يمكن القول أن الإيكواسإستطاعت تحقيق تقدم مطرد مند بداية تأسيسها لمبادرة التكامل التي جعلت منها حلا تتجاوز به مختلف العقبات والتحديات التي تواجهها على مختلف المستويات الداخلية والخارجية،خاصة منها ضعف البنية التحتية الإقليمية، والأداء الإقتصادي الضعيف إلى جانب الوضع السياسي لدولها بسب تراجع دور الدولة الوطنية وعجزها عن تحقيق تنمية شاملة، وهو ما دفع بها إلى العمل الجماعي في إطار التعاون، إلى جانب تحديات خارجية،خاصة مع إستمرار التبعية بحكم العامل التاريخي للمنطقة،مع إستمرار عدم الاستقرار في الإقليم بسب النزاعات إلى جانب بروز تهديدات أمنية جديدة كالجماعات الإرهابية وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة التي تغذيها تجارة المخدرات خاصة وأن المنطقة تشكل منطقة عبور بين قارات العالم،و مواجهة طبيعة السياسات الوطنية التي تقف كعقبة تحول دون تنفي ذها لبرامج التكامل.

فمن الناحية النظرية حاولت الإيكواس تطبيق الأسس النظرية التي وضعها النهج الوظيفي، من خلال عملها على إرساء جهودها في إطار مؤسساتي والعمل ضمن آليات تعاونية من خلال زيادة التنسيق بين مختلف الشركاء الفاعلين وتشجيعها لدور الخبراء والمتخصصين الفنيين في وضع البرامج والإشراف على تنفي ذها، كما حاولت الإنطلاق في عملية التكامل بداية من القطاع الإقتصاديبإعتباره قطاعا حيويا،والعمل على توزيع مكاسبه للنهوض بباقي القطاعات وتوسيع عملية

التكامل نحوها.لكن الواقع أظهر صعوبة في تطبيق النموذج الوظيفي في تجربتها،وهذا بسب الأوضاع الخاصة غير المستقرة للإقليم والتي فرضت عليها التوجه لتركيز جهودها نحو تحقيق السلم والمحافظة عليه وتشتيت جهودها إقتصادية وتوجيهها لحل الأزمات، إلى جانب فشلها في تحقيق الولاء للتكتل بسب صعوبة تخلي دولهاعلى سيادتها الوطنية، كما أن واقع التجربة أثبت أن عملية التكامل كانت على مستوى القادة السياسي ين (النخب) وليس على مستوى الشعوب فالخصائصوالتركيبة الإجتماعية ونوعية النخب الحاكمة الإفريقية تتطلب منها العمل أكثر لتكييف تجربتها مع هذا الواقع.

وأهم نتيجة يمكنإستخلاصها هو ضرورة الإقتناع بأن التكتل له وظيفة معينة وعدم التركيز على المؤسسات من حيث الشكل بل على وظيفتها.

إن تحليل التجربة التكاملية لدول غرب إفريقيا على أرض الواقعأظهر التنفيذ الضعيف للبرامج المجتمعية وكذا الإقتصاديةخاصة في بناء قاعدة صناعية متينة، إلى جانب تأخرها في تطبيق تداول عملة موحدة في المنطقة إستكمالا لجهوده في المجال النقدي، إلى جانب إصدام تطبيق سياسة حرية التنقل ببعض السياسات الوطنية لبعض دولهاوهو ما يفرض عليها زيادة التنسيق بين حكومات دولها وأصحاب المصالح و المجتمع المدني والقطاع الخاص،وإظهار المزيد من الإلتزام تجاه الإتفاقيات والبروتوكولات الموقعة.

يجب على الإيكواس أيضا العمل لتعزيز التنمية بمشاركة شركاء التنمية (كالأمم المتحدة،والإتحاد الإفريقي)،لأنه لا يمكنها تنفيد قواعد ومعايير التنمية وتعزيز الأمن والسلام بشكل منفرد بعيداً عن الفواعل الدولية.

على الرغم من أنالإيكواس تملك إطاراً مؤسسياً يُمكنها من تحقيق نجاح مسارها التكاملي الذي يساهم في رقيها وإزدهارها،إلا أن الواقع أثبت بعض نقاط الضعف خاصة أمام عدم إلتزام الأعضاء

بدفع مستحقاتهم المالية،والإلتزام بتنفيذ برامج و سياساته، وهو ما يستوجب علىالإيكواس مراقبة إمتثال أعضائها للقرارت والحرص على تنفيذها.

لذا وجب على الإيكواس إعادة هيكلة العديد من مؤسس اتها،خاصة الأمانة العامة وصندوقالإيكواس لتحسين إجراءات العمل بها بهدف إرساء قواعد تكامل قوية ولضمان تمويل مستمر يمكّن المجموعة من قيادة عمليةالتكامل لتحقيق تنمية إقتصادية ورفاه شعوبها و أمنها وإستقرارها.

يجب على الإيكواس العمل من أجل تعميق الديمقراطية من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع إنتخاب القادة السياسيين، فالوضع السياسي لدولها يؤكد على الحاجة للجوء إلى التكتل الإقليمي لتحقيق أمنهاواإستقرارها،وهذا بسب تراجع دورالدولة الإقليمية .

وفي الأخير نستنتج بأنه على الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على قيام مبادرة التكامل الإقليمي لدول غرب إفريقيا؛إلا أنه لا يمكننا الحكم على مدى نجاح أو فشل التجربة،لأنها مازالت مستمرة،وعليها أن لاتجعل من هذا التكتل غاية،بل وسيلة لتحقيق أهدافها في شتى المجالات، وأن تبقي هدفها الرئيسي هو العمل لبلوغ تنمية لإقتصاداتها بسب ما تعانيه من تخلف من خلال بناء مؤسسات تعمل وفق آليات تتوافق مع البيئة الإقتصادية والاجتماعية لدولها الإفريقية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولا : المراجع باللغة العربية

1/ الموسوعات و المعاجم :

1- الكيالي عبد الوهاب, **الموسوعة السياسة**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج 1.

2- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح, الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-انجليزي).

3- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية.

4- المنجد في اللغة و الاعلام, دار المشرق, الطبعة 40, 2003.

5- قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية فرنسي – عربي – إنجليزي, لبنان : مكتبة لبنان – ناشرون, 2004.

2/ الكتب :

1- الشافعي ، حسن بدر .**تسوية الصراعات في إفريقيا نموذج الايكواس**, القاهرة : دار النشر للجامعات، ط 1، 2009.

2- بوقارة ، حسين .**التكامل في العلاقات الدولية**, الجزائر، دار هومة, 2008.

3- بوقارة ، حسين، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية**, الجزائر: لمسة، 2017.

4- جندلي ، عبد الناصر . **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** , الجزائر : دار الخلدونية, ط 1، 2007.

5- دافيد ، هارفي. **الوجيز في النيوليبرالية**, تر: وليد شحادة, دمشق : الهيئة العامة للكتاب، 2013.

6- دورتي ، جيمس . روبرت ، بالستيغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر: وليد عبد الحي، ط 1، االكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, 1985.

7- حتي ، ناصيف يوسف .**النظرية في العلاقات الدولية**, بيروت : دار الكتاب العربي، ط 1 ، 1985.

8- مصباح ،عامر .**النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**, الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية, 2006.

9- سميث ستيفن, بليس جون ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج, ط 1، 2004.

10- عياد، سمير محمد . **التكامل الدولي دراسة في النظريات و التجارب** , الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2013.

11- شلبي ، محمد.**المنهجية في التحليل السياسيالمفاهيم المناهج الإقترابات و الأدوات** الجزائر : هومة، الطبعة الرابعة, 2002.

3/ المجلات و الدوريات :

1- الهادي ، لرباع . "المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية**, ع 06، 2015.

2- قوي ،بوحنية ."الإيكواس...مابين الهواجس الأمنية...ورهان التنمية الاقتصادية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 18، جانفي 2018.

3- جوب ، محمد بشير. "جهود المؤسسات الاقليمية في مكافحة الارهاب"، **قراءات إفريقية**، العدد 34, (أكتوبر 2017)، ص.30.

4- جوب ، محمد بشير. دول غرب إفريقيا وآلية احتواء الأزمات غامبيا نموذجا, **مجلة قراءات إفريقية**, 2017.

5- طه ، سعيد أحمد . "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الافريقية حالة تجمع دول الساحل و الصحراء (سين صاد)" ،**آفاق افريقية**، م 13, ع 44، 2016.

6- كانتي ، مادي ابراهيم ."**دور الإيكواس في تنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063**"،جامعة القاهرة.

7- لوبيز، كارلوس . "التقدم ببطء نحو التكامل"، **مجلة التمويل و التنمية**، جويلية 2016.
8- محمد ، أحمد أبو زيد . "كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 44.
9- محمد ، بوبوش. "التكامل الاقليمي الافريقي"، **مجلة قراءات افريقية**، ع24, أفريل 2015.
10- موالدي ، سليم و آخرون ."محاولات التكامل الاقتصادي و الاقليمي في افريقيا المعوقات و الآفاق "،**مجلة الحقوق و العلوم الانسانية**، الجزائر، ع 34 جامعة الجلفة.
11- نور الدين ، الداودي . "إفريقيا بين مقومات التنمية و المقومات القارية لتحقيق النهضة"، **مجلة قراءات إفريقية**.
12- سيد ، أحمد مرسي سماح ." التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم و الأمن في إفريقيا"، **معهد البحوث و الدراسات الإفريقي** , القاهرة، 2006.
13- علاوي ،لحسن محمد. "الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**, ع 07، 2010/2009.
14- عاشور،محمد مهدي. "مستقبل التكامل الاقليمي قراءة في ضوء الواقع و الدوافع و التحديات"،**مجلة قراءات افريقية**،2017.
15- غزالي ، عبد الحليم. "**الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا واسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي**", جامعة الجزائر 03.

4/ المذكرات :

1- بخوش سامي، **دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب إفريقيا أنموذج منظمة الإيكواس في ليبريا وكوت ديفوار**، رسالة ماجيستر, جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2012/2011.
2- بلقاسيمي رقية ، **التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلي**, مذكرة ماجستي, جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.
3- حنيش الحاج ، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر : كلية الإقتصاد و التسيير, 2009/2008).
4- عبد اللطيف عبد الوهابطارق سعد الدين ، تحرير التجارة و أثره على الأداء الإقتصادي في دول الإيكواس منذ 1995 : نيجيريا دراسة حالة, **رسالة دكتوراه, القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية, قسم السياسة و الإقتصاد, 2012.**
5- عديلة محمد الطاهر ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات و الأسس** ، أطروحة دكتوراه, جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.
6- عصرموني خليفة،**التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية و دوره في تحقيق الوحدة الإفريقية** ، أطروحة دكتوراه, كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية, جامعة تلمسان.
7- تكسانة عمار ، "التجربة التكاملية الأوربية ومغزاها للتكامل العربي"، أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013.

5/ التقارير والهيئات :

1- هيئة الأمم المتحدة ومفوضية الإتحاد الافريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية الافريقية، **تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الاقليمي في إفريقيا**، 24 مارس2013.

2- هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الاتحاد الافريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الإفريقية،**تقييم التقدم المحرز في التكامل في إفريقيا**، فيفري 2008.

6/ الروابط الإلكترونية :

1- أحمد ولد نافع ،"**التكامل الاقتصادي العربي الافريقي:الشراكة من أجل التنمية** "، وكالة الساحل نوميديا, تاريخ الاطلاع : 2019/03/22 من الموقع :**http://www.nomipo.TemSaidemlehas.Imth/1-5421**

2- أحمد يونس, "إقليم غرب إفريقيا", منتدى الطلاب, قسم الجغرافيا, جامعة طنطا, ص.14. على الرابط : http://management.EPHPBB.com/L'Afrique d'ouest.033945.014(060606).

3- خالد علي حنفي، "الإقليمية الجديدة في افريقيا و مواجهة العولمة"، **أرشيف إسلام أون لاين** من الموقع :تاريخ الاطلاع : 2019/03/27.

4- عبيد إميجن سالم، "المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"مقومات النجاح وقيوج التكامل"، منتدى أواصر ، 2017. من الموقع: **http//elawassir.org/archives/692**

5- العملة الإفريقية الموحدة استعادة للسيادة المالية, من الموقع : **http.//Islqnsikne.net/18938accessed :02/06/2019.**

العملية الإفريقية الموحدة استعادة للسيدة المالية, من الموقع : **http.//Islqnsikne.net/18938**

6- العيسى هاشم، ا**"الليبرالية الجديدة"**، الحوار المتمدن،(العدد 2016)، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2019/02/22, من الموقع : Search.yahoo.com/yhs/search.?hsimp

7- لوبار زكرياء، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"Ecowas", **http://www.ecowas.int/about-ecowa**s/history

8- مادي ابراهيم كانتي،"دور الإيكواس في تنفيد أجندة الإتحاد الإفريقي 2063"،جامعة القاهرة،منالموقع: **www.sis.go.v.eg/up/10-45**

9- محمد محمود, "فرص التكامل الاقتصادي في إفريقيا و تحدياته"، من الموقع : **www.ackbalee joae** تاريخ الاطلاع على الموقع : 2019/04/10.

10-محمود محمد، "فرص التكامل الاقتصادي في إفريقيا و تحدياته"، من الموقع : **www.ackbalee joae** تاريخ الاطلاع على الموقع: 2019/04/10.

11- مستقبل التعاون الاقتصادي في إفريقيا,مركز الجزيرة للدراسات الإقليمية.من الموقع:**.http : www aljazeera .net**

12- هيئةالأمم المتحدة، برنامج التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد,فيفري 2019،من الموقع: https:// www coc/cos.p/&/'/add 66

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1/ الكتب :

1- Benjamin de Carvalho and Jay, **Peace keeping in Africa, the evolution roles of the African Union and Regional mechanism**, Publisher: Nowegram Institute of international Affairs,2016.

2- Adekey Adebajo,**Building peace in west Africa Liberia**,SierraLeone, and Guinea Bissau.

3- Momar, Cumba Diop et Rèal, Laverge, **L'intégrationrégionale de l'Afrique de ouest, résultats de la conférence organisée par le CRRDI,** Dakar, du le 5-11 janvier 1993, p.6.

4- Réal, laverage, **Regional Integration And Cooperation In WestAfrica**, Amultidimensional Perspective, International Development Research Center,Canada : Africa World Press/p.o.Box 85000Tcawa.

2/ المجلات و الدوريات :

قائمة المراجع والمصادر

1- Aryeety ,Ernest, "**Regional Integration in West Africa**", University of Ghana, 11March 2001.

2- Benjamin, Anaemene Mchenna,"**Health diplomacy and regional experience**", Journal of international studies,V09,(January, 2013).

3- Cupta , Aruchi, " **Regional Integration In West Africa: The Evolution of Ecowas",**observer research foundation, (August 2015).

4- Engeland ,Jakob and Marie Agène Jouanjean, "**Political and Economic Constraints to the Ecowas Regional Economic Integration, process and opportunity For Denor Engagement**", overseas Development Institute, February 2015 .

5- kohou , Leopold,Ltool, "**Peace keeping operations in west Africa, cot d'Ivoire, Air force in Mac well, Air force base"**,Alabma,April 2000.

6- M Kabia , John," Regional approaches to peace building: the Ecowas and security architecture", **the time parary AfricanInternational Studies**, April 2011.

7- Mand ,Voyl and W. Ouattara, "**obstacles to sustainable integration in West African"**.

8- Theodore , Bala Mayaki, "**The challenges And Prospects For Regional And Economic Integration In West Africa,** a report; Senior Lecture", Faculty of Law,Department of private law, University of Abudja,2017.

9-Zagaris ,Bruce, "The Economic Community Of West African States (ECOWAS):An Analysis and Prospects", **WESTERN RESERVE JOURNAL OF INTERNATION ALLAW,** V 10, N 1, (1978).

3/ المنشورات الصادرة عن الهيئات والمنظمات :

1- Economic Community of West African States(ECOWAS), REVISED TREATY (Abudja : Ecowas Commission, 2015).

2- Insight harm The ITC Business Surveys on Non_0Tariff Measure, Discussion paper for the high level regional round table on NTMS, Abudja, Cote Devoir, in 15 June 2016.

3- Profil économique de l'Afrique de l'ouest en 2015 et perspective en 2016, Février 2016, Dakar.

4- Rapport Annuel de la commission de CDEAO **le : CEDEAO apre40 années : RéalisationDéfis et perspective.**

5- The Ecowas. protocol on Education and Training

6- United Nations, Sub Regional Office for West Africa, An **Economic commission far Africa,Ecowas at 40 an assessment of progress towards regional in West Africa**, May,2018.

4/ الروابط :

1- Central Bank of West African States. From: **https//: context.reverso.net**.accessed le: 13/04/2019.

2- Definition of integration, Oxford dictionaries
In: http ://oxforddictionaires.com/d**efinition/English/ integration?q=intgration**.

3- Division ofEducation "Economic community of West African states**, www.ex.com.ecowas.int/all about ex/division of education.**

4- Ecowas Economic Growth, **http ://Usaid.gov/Sitesideful/files/document**.

5- **http ://www.Ecowas.int/doing-bussiences-ecowas/inport/export**.Accessed:07/05/2019.

6- Mohamed Muba, " Challenges and prospects for regional integration:case of the economic community of west African states (Ecowas)", p.6 .from: **https://academia.ede:3058362/**

7- Partenaire régional en conscience économique CEDEAO**. http://www.usaid agov nestafica regional/ Fact-sheet/regional partner.**

8- PROTOCOL RELATING TO MALUAL ASSISTANCE OF DEFENCE. economic community of west African states. true copy,**www.operations paix. net/DATA/DOCUMENT/3827>Protocol – assistance-mutuellee en-mactiere de Defens.**

9- Régional Intégration**http//en.wikipidia.org/wiki**/ Le 18/03/2019.
10- Réné Robert, The Social dimension of regional integration in Ecowas, International labor office working Paper, N 49, July 2006, http://Papers.ssrn.com.
11- TREATY OF ECOWAS_1975.Tif.Internatioal Democracy Watch. **www.international democracy watch.org.**
12- United Nation Economic Commission For Africa, An assessment of towards regional integration in the economic states since it inception.May 2015.**from:https// www.org/progress-towards- integ**. Acsseced:12/05/2019
13- **www.ecowapp.org/en/content/creation wapp**. Accessed :(03/05/2019)
14- **www.ecowas.int/ecowaq.law/treaties**.

5/ أوراق بحثية :

1- Bonilla Balanos Andrea."A step further in theory regional integration ,A look at the Unasur's integragration strategy".From:**https:halshhs _archives.ouvertes fr/halshh_01315692.**
2- Karaki, Karim, **background paper**,"Understanding Ecowas Industrialization and Youth Employment Policies". Adding value at a regional level, Much. 2017
3- Musah Abdel Fatau, "**Governance and Security in a changing Region, AfricaProgram working Paper"**, Series, February 2009.

6/ مطبوعات منشورة :

1- Bomba , Ecowas Integration : position of common investment, commissioner, Macro Economic policy.

فهرس الموضوعات

فـهــرس المــوضوعـــات

العـنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للتكامل	10
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتكامل	11
المطلب الأول : مفهوم التكامل	11
المطلب الثاني : المفاهيم المتشابهة للتكامل	16
المبحث الثاني : المقاربات النظرية للتكامل	19
المطلب الأول : النظرية الوظيفية والوظيفة الجديدة	19
المطلب الثاني : المقاربة المؤسساتية الليبيرالية الجديدة	26
المبحث الثالث : ماهية التكامل الإقليمي	31
المطلب الأول : مفهوم التكامل الإقليمي	31
المطلب الثاني : أهداف ومستويات التكامل الإقليمي	35
المطلب الثالث : التكامل الإقليمي في إفريقيا	39
الفصلالثاني : التجربة التكاملية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"الإيكواس"	46
المبحث الأول : نشأة الإيكواس	47
المطلب الأول : الإرهاصات الأولى لفكرة التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا	47
المطلب الثاني : دوافع التكامل الإقليمي في الإيكواس	50
المطلب الثالث : ميلاد الإيكواس	58
المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للإيكواس	61
المطلب الأول : مبادئ وأهداف الإيكواس	62
المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للإيكواس	65
المطلب الثالث : قراءة تحليلية في معاهدات الإيكواس	73
المبحث الثالث : مراحل ومظاهر التكامل في الإيكواس	77

المطلب الأول : مراحل التكامل الإقليمي في الإيكواس	77
المطلب الثاني : مظاهر التكامل في جماعة الإيكواس	81
الفصل الثالث : حصيلة التكامل في الإيكواس والتحديات المفروضة	93
المبحث الأول : واضع التكامل الاقتصادي في الإيكواس	94
المطلب الأول : حصيلة التكامل في البنى التحتية الإقليمية	94
المطلب الثاني : حصيلة التكامل الصناعي والتجاري والنقدي	97
المطلب الثالث : حصيلة التكامل الفلاحي	104
المبحث الثاني : واقع التكامل الإجتماعي والثقافي في الإيكواس	106
المطلب الأول : حصيلة التكامل في مجال التعليم والثقافة	106
المطلب الثاني : حصيلة التكامل بشأن المرأة والشباب	108
المطلب الثالث : حصيلة التكامل في مجال الصحة والغذاء	111
المبحث الثالث : حصيلة التكامل السياسي والأمني	114
المطلب الأول : الإنجازات السياسية	114
المطلب الثاني : إنجازات الإيكواس في المجال الأمني	117
المطلب الثالث : جهود الإيكواس في مواجهة التهديد الأمنية العابرة للحدود	123
المبحث الرابع : التحديات التي تعيق التكامل في الإيكواس	126
المطلب الأول : التحديات الإقتصادية والإجتماعية	126
المطلب الثاني : التحديات السياسية والأمنية	133
المطلب الثالث : التحديات الخارجية	138
الخاتمة	147
قائمة المراجع والمصادر	149
فهرس الموضوعات	155